

دراسات أدبية ولسانية

مجلة فصلية متخصصة

صيف / خريف 1986

العدد : 4



دراسك أدبية ولسانية

مجلة فصلية متخصصة

العدد : 4

السنة الأولى

صيف/خريف 1986

• المدير المسؤول : محمد العمري.

• هيئة التحرير : حميد لحمداني مبارك حنون

محمد السولي محمد أوراغ

• عنوان المجلة : ص.ب. 2309 البريد المركزي فاس.

• ترسل الاشتراكات باسم محمد العمري إلى الحساب رقم 153102666301 بالبنك المغربي للتجارة والصناعة فاس الأطلس، أو عن طريق حوالة بريدية.

الاشتراك في أربعة أعداد :

- | | | |
|---|---|-------------|
| <input type="checkbox"/> الطلبة 50 درهما | } | المغرب |
| <input type="checkbox"/> الاشتراك العادي 60 درهما | | |
| <input type="checkbox"/> اشتراك المساندة ابتداء من 100 درهم | | |
| <input type="checkbox"/> اشتراك المؤسسات 80 درهما | | |
| <input type="checkbox"/> الاشتراك العادي ما يعادل 60 درهما. تضاف إليها تكلفة البريد الجوي | } | خارج المغرب |
| أو العادي حسب رغبة المشترك. | | |
| <input type="checkbox"/> اشتراك المؤسسات ما يعادل 80 درهما. تضاف إليها تكلفة البريد. | | |

• الإيداع القانوني رقم 1985/47 • تعبر المقالات المنشورة عن آراء أصحابها.

• التصريح رقم 85/1 • لا ترد المقالات التي لم تنشر إلى أصحابها.



صمم الغلاف : الأستاذ محمد الريحاني

المختبر

- المقدمة 5
- التحليل السيميوطيقي للنصوص
تأليف : جماعة أنثروفيرن — ترجمة : د. محمد السرغيني 7
- مع أبي تمام الناقد
د. عبد الله الطيب 16
- ظهور اللغة وعناوين الظهور
د. أحمد العلوي 37
- مقارنة التداولية
تأليف : فرانسواز إمينكود — ترجمة : د. سعيد علوش 49
- اللغة والمعرفة غير الواعية
تأليف : نوم تشومسكي — ترجمة : ذ. محمد المدلاوي 58
- هل اللغة عائق لتكوين الخطاب اللساني
ذ. قاضي قدور 88
- أدبية النص في البلاغة العربية في ضوء المشروع والمنجز من كتاب «سر
الفصاحة»
ذ. محمد العمري 95
- البحث اللساني بين العمق والعقم : «سفر التهافت نموذجاً»
ذ. الحناش محمد 113
- متابعات 143

تقديم

بصدور العدد الرابع، تُستكمل مجلة «دراسات أدبية ولسانية» دورةً زمنية كاملة، وتخطو نحو المستقبل...

لقد قدمنا في العدد الأول مجموعةً من الاقتراحات، بدت لنا ضروريةً لإصدار مجلة ذات طابع علمي، ومن الممكن أن نقف لنقارن بين الطموح والمنجز، غير أننا نُفضّل أن نترك ذلك للقراء والباحثين، خاصة أولئك الذين أسهموا في إعطاء المجلة طابعها الخاص. أما موقفنا نحن في هيئة المجلة — بين الباحث الكاتب، والقارئ المُحاور أو المستهلك — فيمكن أن يقتصر الآن على وضع مزيد من الاقتراحات :

(1) فإذا نرغب دائماً بطابع البحث الدقيق الذي يلاحق الجديد، ويخلق حواراً مختصاً بين الباحثين، نوّد أيضاً أن تساهم المجلة في تيسير المعرفة الجديدة لتصبح في متناول أكبر عدد من القراء، وذلك حتى لا يكون البحث المتخصص حاجزاً بينهم وبين العلوم اللسانية والسيمائية، والنقد القديم، والحديث.

(2) نشرت المجلة مجموعةً من المقالات المترجمة التي لا نتردد في القول بأنها صيغت بعربية جيدة مع المحافظة على روح الأصل، غير أن طبيعة العلوم المتناوِلة في بعض هذه المقالات، تتطلّب من القارئ قدراً كبيراً من التركيز، وربما معرفة سابقة بالموضوع، ونحن إذ نريد المحافظة على ترجمة نصوص أساسية في العلوم الجديدة، نرى أن المرحلة الحالية، تتطلب منا أيضاً، أن نعتمد ممارسة العرض والتحليل، والتلخيص ثم النقد، أي أن يستغل الباحثون في كل هذا العمل رصيدهم الثقافي، فيظهر بذلك الطابع المحلي أيضاً.

3) لقد حاولنا — في حدود الامكان — أن نفي في بعض الأعداد بما وعدنا به من موضوعات خاصة : (تقديم نصوص قديمة وحديثة، عرض المفاهيم والمصطلحات، نشر الحوارات، والندوات)، غير أننا لم نترك ذلك في الأعداد الأخرى، إلا تحت ضغط الدراسات والمقالات. وإذا كان هذا في حد ذاته أمراً إيجابياً إلا أنه مع ذلك لا يرضي رغبة القارئ في تنوع أشكال المعرفة الأدبية واللسانية، وهو ما سنحاول الحفاظ عليه مستقبلاً وندعو الباحثين إلى الإسهام فيه.

وبعد، فإننا إذ ننظر هنا إلى المستقبل نؤكد أن المجلة التي وجدت بشكل طبيعي ستستمر أيضاً بشكل طبيعي. ولن يكون قسرياً أن تخطو كذا من الخطوات في كل دورة، ستكون الخطوات بقدر ما تسمح به تحملات القائمين عليها المثقلين حالياً بأعباء علمية مضاعفة، وكل ما نريد تأكيده أننا نمتلك جميعاً روح الإصرار على المضي في طريق البحث المعرفي.

المجلة

التحليل السيميوطيقي للنصوص (*)

جامعة انتروفرن

تعريب : د. محمد السرغيني

3 — صياغة ملفوظات الفعل قدرة الفاعل الاجرائي

1.3. الصياغة

1.1.3. صياغة الفعل

ان أول مسعى من مساعي التحليل السرديّ يرتكز على التمييز بين ما هو من اختصاص الفعل وبين ما هو من اختصاص الحالة (انظر 2.1) أي أن مرتكزه أن يتعرّف في النصوص على ملفوظات الحالة وعلى ملفوظات التحويل. هذا وقد كنا في الفصل الثاني قد حللنا الانجاز باعتباره تحويلا للحالات.

وهنا يمكننا أن نصف الانجاز كفعل، وأن ندرس الفاعل الاجرائي صحة فعله الخاص به (فعله هو) كما يمكننا أن نموضع فاعل الحالة في علاقته بالموضوع، وفاعل الاجراء في علاقته بمطلق الفعل.

فإذا لاحظنا الملفوظات التالية :

- يعطي الرجل ذهبه،
- يحب الرجل أن يعطي ذهبه،
- يمتنع الرجل عن اعطاء ذهبه،
- لا يمكن للرجل الا أن يعطي ذهبه،
- يرغب الرجل على اعطاء ذهبه.

(*) انظر القسمين 1، 2 في العديدين 2. 3 من (د.أ.ل.).

نجد أنها تتوفّر على نفس الفاعل الاجرائيّ (الرجل) وعلى نفس الانجاز. (اعطاء ذهبه) غير أن معنى كل جملة من هذه الجمل يختلف من واحدة إلى أخرى. ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى ما يقيمه الفاعل الاجرائيّ في كل منها من العلاقات مع فعله الخاص به. وهذا ما يطلق عليه صياغة الفعل. وهي صياغة تعني ذلك التحويل الخاص في علاقة الفاعل الاجرائيّ بالفعل، ذلك أن هذه الصياغة تبدو جلية في جميع هذه الملفوظات المذكورة أعلاه عبر أفعال صوغية (أو ما في حكمها)، من اشتقاق تسميتها أطلقت لفظة الصياغة على هذا النوع من التحويل.

2.1.3. عملية متعلقة بالفاعل الاجرائيّ

نعثر إذن في قراءتنا للنصوص على ملفوظات صوغية. (ملفوظات تحويل حورّتها صيغة الفعل) لكننا في مجال التحليل السردّي لا نصف الا حيز تدخّل هذا التحويل في تنظيم الأدوار العاملة. الشيء الذي يعني أن الصياغة ما هي الا عبارة عن عملية من «الدرجة الثانية» ما دامت تحوّل الفاعل الاجرائيّ لدى كلّ تحويل سردّي. وجريا على ما كنا بسطناه في الفصل الأول، فإننا هنا يجب أن نتعرّف على نوعين من التحويل :

— تحويل العلاقات من فاعل الحالة إلى موضوعه.

وهكذا ففي سرقة الصديق الذهب، يحوّل الفاعل الاجرائيّ (الصديق) العلاقات من فاعل حالة (الرجل) إلى موضوعه (الذهب).

— تحويل العلاقات من فاعل اجرائيّ إلى فعله نفسه :

ففي الحكاية، نجد أن الرجل الذي قرّر عدم تبذير الذهب بعد قضائه ليلة في التسكّع، لم يجد بدا من تبذيره بايعاز من المرأة، بحيث أنه انتهى إلى توزيعه في مختلف الأنحاء. وبالفعل، فهذا ما حدّد علاقات الرجل بالتبذير باعتباره عملية تتحوّر.

هذا النوع الثاني من التحويل المسمّى تحويلا صوغيا يسلم منطقيا — كما هو شأن جميع التحويلات — بوجود فاعل يحوّل هو الفاعل المصوّغ. وسنرى بتفصيل في الفصل الخامس تحت عنوان : «التقليب» ما يقوم به هذا الفاعل المصوّغ من عمليات. على أنه يقال بأن الفاعل هذا أعلى «تراتبيا» من الفاعل الاجرائيّ لأنه مؤثر فيه، وأساس ما يقع عليه من فعل التحويلات. ذلك أنه في ملفوظ من مثل «الرجل ليس أمامه الا أن يعطي الذهب» تقيم الصياغة علاقة بين «الرجل» وبين فاعل آخر يحقق توصيل الالتزام ببذل (الحب، الجنون، العوز، ...) وهو ما يسمّى متلقيا وفاعلا مصوّغا.

وإذا عدنا مرّة أخرى إلى الملفوظات المذكورة أعلاه، فإننا نلاحظ أن صياغة الفعل في الفاعل الاجرائيّ مطابقة للقدرة التي بها يتحقّق الانجاز. (ارادة — و/أو وجوب — و/أو قدرة — و/أو معرفة الفعل).

هذه الأمثلة تشير إلى أن الصياغة تسجّل بعض كيفية فعل الفاعل. (الفعل في حالة الوجوب مختلف معناه عنه في حالة الارادة) على أنه بفضل هذا التمييز في المعنى يصبح الوصف السيميوتيقي أكثر «دقة»، فهو لا يكتفي بتسجيل فعل الفاعل فحسب، بل يتعدّاه إلى تسجيل كيفية هذا الفعل (وهو ما سمّيناه في : 4.1. بكنونة الفعل) ورصد علاقة الفاعل بفعله نفسه.

2.3. صياغات وقيم صوغية

لنجعل من هذه الجملة : «الرجل لا يريد أن يمسّ ثرواته» قطعة سردية في النصّ، وعليه، فإننا نسجّل أن فيها ملفوظ الفعل («أن يمسّ ثرواته») وصياغته. («لا يريد أبداً») هذه الصياغة حسب برنامج أجرومية السرد تطابق الوضع الذي عليه فاعل ارادة الفعل. (ذلك الذي يعرض فيه على صورة رفض : عدم ارادة الفعل) لأن الحكاية تسجّل وضع الفاعل كما لو أنه ناتج تحويل : فقد كان فاعلا قادرا على «التبذير»، غير أنه ترك قدرته التي له بالنسبة إلى هذا البرنامج، (عدم ارادة التبذير) وأمكنه أن يصبح قادرا بالنسبة إلى برنامج آخر. (هو ارادة الاحتفاظ بذهبه والقدرة على هذا الاحتفاظ).

هناك اذن تحويل فاعل «التبذير» الاجرائي، وهو في الحقيقة تحويل للحالة. (وسواء أكانت متصلة بموضوعها أم منفصلة عنه) فإذا كان الرجل لا يريد أن يمسّ ثرواته أبدا فقد حدث في نفسه تحويل يتعلّق بإرادة الفعل. (من الارادة إلى عدم الارادة) إذ أنه وجد نفسه منفصلا عن موضوع (هو ارادة الفعل، أطلقنا عليه اسم الموضوع الصوغيّ)، (يرمز إليه بهذه الأحرف الأربعة : مو. صو) الشيء الذي يمكننا من كتابة هذا التحويل حسب طريقتنا المعتادة هكذا :

ف (فا) ⇐ [فا. 1. ٨ مو. صو] ← [فا. 1. ٧ مو. صو]

والحق أن كلمة «الارادة» في مثالنا هي التي تمثّل صياغة الفعل. لكن الأمر لا يسير دائما على هذا المنوال، ذلك أن أشكال المواضيع الصوغية في النصوص قابلة لأن تكون كثيرة التنوع. لنفكّر على سبيل المثال في جميع «المواضيع السحرية» التي تمثل في الحكايات العجيبة قيمة صوغية للقدرة على الفعل. ان طابع الموضوع الصوغيّ لا يرتبط دائما بهذا الموضوع المشخص أو ذاك مما نلاقه في النصوص. ذلك أن موضوعا مشخصا يمكن أن يصبح موضوعا صوغيا. لأن مدار القضية على وضعه داخل البرنامج السردّي. وعليه، فيسمّى موضوعا صوغيا كلّ موضوع يكون فيه الاحتياز ضروريا في تحقيق التحويل الأساسي عند انجاز الفاعل الاجرائي.

وفي التحليل ينبغي تمييز أشكال الصياغة، (من مثل القدرة، الارادة، أو من مثل المواضيع المشخصة) من القيم الصوغية التي تمثّلها هذه الأشكال. على أن هذه الأخيرة تسجّل بين هذين السطرين المائلين : / / (مثلا : «القدرة» تطابق القيمة الصوغية ل / القدرة على الفعل)

ونرى أن احتياز القيم الصوغية على علاقة دائمة بعملية خاصة للفعل، وهذه ليست غير ارادة الفعل أو معرفة الفعل. ومن هنا فلا الارادة ولا القدرة بممكن أن تكونا قيما كونية. ولذا فينبغي لدى التحليل أن نبين أي عملية (أي فعل) تلك التي تصوغت هكذا : ارادة الاحتفاظ بذهبه أو ارادة السرقة...

وباعتبار هذه النقطة التي توصلنا إليها في تحليلنا للمكون السردي، يمكننا أن نتعرف على مستويين هما محطّ التحويل : تحويل فاعل الحالة، (علاقة فاعل الحالة بموضوعه) وتحويل الفاعل الاجرائي. (علاقة الفاعل الاجرائي بفعله) وكل واحد من هذين المستويين يقيم نمطا لموضوع خاص :

— تحويل فواعل الحالات : موضوع قيمة.

— تحويل الفواعل الاجرائية : موضوع صوغي.

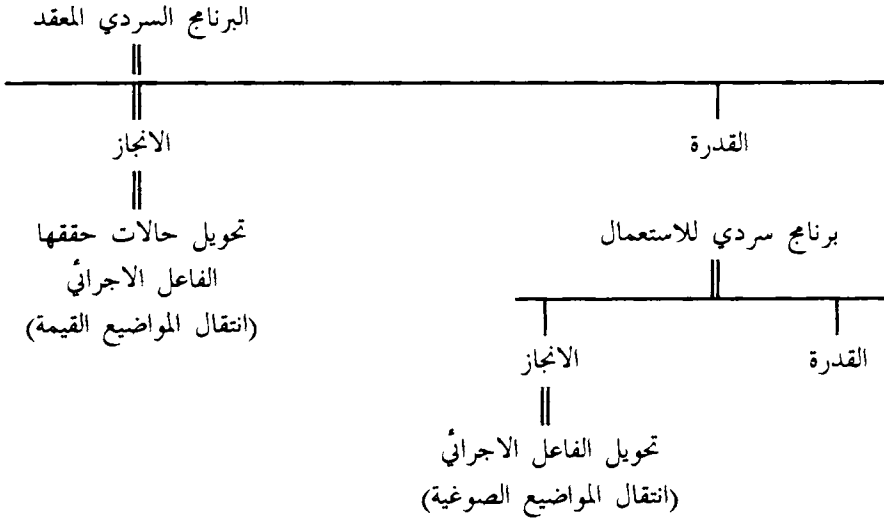
ولذلك، فإننا سنتعرف في الحكاية على مستوى تحويل نسجل فيه الانجازات التي يعتبر الذهب موضوعا لها، ومستوى تحويل فيه نسجل الانجازات التي موضوعها قدرة الرجل ذي الدماغ الذهبية.

3.3. صياغات الفعل

1.3.3. صياغات تواتر الحكيم.

ان صياغة ملفوظات الفعل تطابق احتياز الفاعل الاجرائي قدرته. (احتياز القيم الصوغية أو احتياز المواضيع الصوغية — انظر 2.3). ولذا فيمكن وصف مختلف أنواع القيم الصوغية بتتبعنا لسيرورة البرامج السردية. إذ باحتيازنا مختلف أنواع القيم الصوغية نتمكن من تكوين قدرة الفاعل الاجرائي. (انظر 2.4.1).

ففي كل الحكايات وباتصال مع برنامج سردي رئيسي لتحويل فواعل الحالة، نتعرف على عدد من البرامج السردية الملحققة المتمركزة حول احتياز الفاعل الاجرائي قدرته، أي حيث يعثر على مكونات البرنامج السردية، تلك التي عرضناها في : 5.1. هذه البرامج السردية الملحققة هي ما يسمى «برامج سردية للاستعمال». ذلك أن كل حكاية لابد من تكونها من تراتبية من البرامج السردية.



وبالنسبة إلى التحليل تشير هذه اللوحة إلى البنية المغلفة التي هي خاصية البرامج السردية. وهذا ما يجعلنا نعثر في البرنامجين السرديين المعقد والاستعمالي على نفس العناصر المكونة لهما وعلى نفس الأوجه، غير أن مواضيعها تختلف. (مواضيع قيمة ومواضيع صوغية) هذه البنى المغلفة توضح لنا الكيفية التي يجب أن يكون عليها النموذج الأولي لدى وصفنا لكل ظاهرة معقدة. إذ لا يجب أصلاً «ادخال النص في النموذج»، بل تطبيق النموذج على النص بتفكيك (تح - ليل) هذا الأخير إلى كثير من المستويات الضرورية. ومن هنا يصبح هذا النموذج أداة وصف وتحليل ناجعة.

2.3.3. طبقات صياغات الفعل

هناك ثلاث طبقات لصياغة الفعل تطابق ثلاثة مظاهر تتعلق بقدرة الفاعل الاجرائي.

1.2.3.3. صياغة افتراضية : / وجوب الفعل / و / ارادة الفعل /.

تلك هي الصياغات التي يُشَيِّدُ الفاعل الاجرائي عليها. غير أنه لا يمكن الحديث عن هذا الفاعل الا لحظة ارادة أو وجوب الفعل. في حين أنه لا يمكن الحديث عن «الافتراضية» الا حين يكون نشاط (الفعل) محتملاً لكن دون أن يتحقق بالفعل.

فعندما يقرر الرجل ألا يمسه ذهبه، يكون قد جعل من نفسه فاعلاً اجرائياً افتراضياً، ويكون انجازه هو الاحتفاظ بالثروة وعدم تبذيرها. لكن تتابع أحداث الحكاية، يدلنا على أن هذا الفاعل لم يتجاوز مجال الافتراضية مادام مصراً على تبذير ذهبه أو اضاعته.

ان ايصال هذه القيم الصوغية إلى الفاعل الاجرائي يخلق لنا عاملا جديدا هو المتلقي الذي أوصل / وجوب الفعل / ارادة الفعل / (2.1.3). ولذلك، ففي صيغة ابلاغ هذه القيم الصوغية

ف (فا 2) ← [(فا 1 صو) ← (فا 1 مو. صو)]

يكون (مو. صو) هو القيمة الصوغية، ويكون (فا 1) هو الفاعل الاجرائي الذي يحتاز هذه القيمة، أما (فا 2) فهو المتلقي الذي يقوم بعملية الابلاغ.

ويلاحظ أن انجاز اسناد الصياغات الافتراضية يتطابق في هذه الحكاية مع طور «العقد» أو مع طور «التقليب». وهذا يعني تنصيب الفاعل الاجرائي من أجل تحقيق انجاز ما، وذلك ما أوقفنا عليه الفصل الخامس. وفي خصوص اسناد هذه المواضيع الصوغية، نشير إلى ما يقدمه الفصل الثاني من امكانيات : ذلك أن هناك ابلاغا مبيتا حين يكون ذات الفاعل متلقيا واجرائيا في نفس الوقت، وهناك ابلاغ انتقالي حين يتقاسم مختلف الفواعل لعب هذه الأدوار. (انظر : 1.4.2).

فعندما يقرر الرجل عدم تبذير ثروته، يكون هو نفسه المتلقى. غير أن الأمر يختلف عندما تجعله زوجته يبذر ذهبه، لأنها بذلك تجعله يريد الفعل، فهي على هذا متلقية.

ومن هنا فإن الصياغات الافتراضية اثنتان : / وجوب الفعل / و / ارادة الفعل /، وهما اللتان تحددان أنماط العلاقة القائمة بين الفاعل الاجرائي وبين المتلقي. (انظر : 3.3.3).

2.2.3.3. صياغات الفعلية : / القدرة على الفعل / و / معرفة الفعل /

تلك هي الصياغات الواصفة التي تحدد جهة عمل الفاعل الاجرائي وقوته على الفعل. ولذا فينبغي في هذا المجال أن نميز بين نمطين مختلفين من هذا الفاعل الاجرائي : ذلك أن «لوبوتي بوسي» فاعل يوصف بـ / معرفة الفعل /، بينما «أوبيليكس» يوصف بـ / القدرة على الفعل / الخ. تعني / معرفة الفعل / تلك القوة التي بها يتم توقع وبرمجة العمليات الضرورية في تحقيق البرنامج السردى. (قارن هذا بمعرفة الفعل لدى الصانع) أما / القدرة على الفعل / و / معرفة الفعل / فتمثلان صفتين مختلفتين يوصف الفعل بهما : اذ بهذه الصياغة، يصبح الفاعل الاجرائي نمطا خاصا من أنماط الفعل مطبوعا بهذا الطابع. ومن هنا يصح الحديث عن صياغات فعلية، لأن الفاعل باحتيازه هذه القيم الصوغية يستطيع القيام بعملية. وحيث يتم الانتقال من الافتراضية إلى الفعل، يكون السرد آخذا طريقه نحو التقدم. (*)

ولدى ابلاغ هذه القيم الصوغية، يبدو أن للمتلقى تحديدا آخر. ذلك أن الحكايات العجيبة،

(*) «لوبوتي بوسي» و«أوبيليكس» بطلان من أبطال حكايات «بيرو» العجيبة. (المترجم).

يتطابق فيها احتياز / القدرة على الفعل / أو / معرفة الفعل / مع طور يُسمى «انجازا واصفا». وفي هذا المجال، تقدم لنا هذه الحكايات كثيرا من الأمثلة.

ان الانجاز الواصف جد ضروري من الناحية المنطقية في تحقيق الانجاز الرئيسي. وهذا ما ينعكس على حكاية «دودي» في هذه الفقرة المقتطفة من مشهد الأبوين : «لم يتردد الطفل، حول الساعة نفسها، — كيف ؟ وبأية وسيلة من الوسائل ؟ الخرافة لم تفصح عن ذلك — انتزع من الجمجمة الخ.»

ان جملة «لم يتردد» تعكس وضع صياغات افتراضية هي هنا /ارادة الفعل /، وسؤال السارد بـ «كيف» وبـ «أية وسيلة»، يتركز جدا حول انجاز واصف ليدل على مكانه وغيابه عن الحكاية وحضوره في البنية السردية. ويبدو في مجموع الحكاية أن / القدرة على الفعل / الخاصة بصرف وتوزيع الذهب قد وقع احتيازها (منذ البداية...) وعلى العكس منها / القدرة على الفعل / الخاصة بالاحتفاظ بالثروة، فإن الرجل ذا الدماغ الذهبية لم يحتجزها أبدا. ولذلك فهو في هذا البرنامج الخاص لا يعدو أن يكون فاعلا اجرائيا افتراضيا.

3.2.3.3. صياغات الواقع : الفعل

وهنا نتحدث عن الصياغة بشكل مناقض حين نسعى إلى تحقيق الفاعل الاجرائي وإلى جعل القدرة على أهبة العمل وإلى جعل الفعل في «حالته الخام». اذ بالنظر إلى مجموع الصياغات يكون ذلك بمثابة لحظة ميلاد «الحانة الفارغة». ومن هنا تمكنا من الحديث عن صياغة نقيض تطابق ما في الحكاية من اختفاء فواعل أعلى تراتبيا من الفاعل الاجرائي (المتلقون) ومن ظهور فاعل نقيض وحيد. (3.2). ذاك اذن طور الانجاز الرئيسي حيث الفاعل الاجرائي يقوم بتحويل الحالات. أما طور الاقرار فيشغل صياغات أخرى سنيسط القول فيها في الفصل الرابع.

3.3.3. نسق الصياغات

هناك عدة قيم صوغية تتكون منها قدرة الفاعل الاجرائي. ولذلك فإن ما يلعبه هذا الفاعل من دور عاملي يوصف انطلاقا من تقليب هذه الصياغات المختلفة. (في حالتها الاثبات والنفي) وهكذا فالفاعل الذي يحقق انجازاته رغما عنه يعتبر فاعل / القدرة على الفعل / دون / ارادة الفعل /، وهذا يعني / عدم ارادة الفعل مضافا إليها / القدرة على الفعل / الخ. ان الأشكال التي تشيد انطلاقا من تقليب هذه الصياغات الأولية، تجعلنا على بصيرة بما للفواعل الاجرائية التي تعكسها الحكايات من رحيب التنوع.

وهاك مثالا عن هذه التقليبات انطلاقا مما يمكن أن تحققه العلاقة التعاقدية أي التقليدية في الفاعل الاجرائي لدى / وجوب الفعل / و / لدى / ارادة الفعل /. وعن كل واحدة من

هاتين القيمتين الصوغيتين يتولد نسق متنوع حين تنتفي الصياغة، (ارادة — عدم ارادة. أي حضور وغياب الصيغة) ويتنفي معها الفعل الذي تطبق عليه. (الفعل — عدم الفعل).

فن / وجوب الفعل يتولد النسق التالي :

وجوب الفعل	وجوب عدم الفعل
عدم وجوب الفعل	عدم وجوب عدم الفعل

وبعرض هذا النسق على شكل مربع، يتبين أن كل خط منحرف يطابق نفي ما هو مثبت من العناصر المكونة للقيم الصوغية. ذلك أن / وجوب الفعل / يضاده / عدم وجوب الفعل /. هذا ونلاحظ أن الفعل هو نفس الفعل في الحالتين، في حين أن الوجوب الحاضر في الحالة الأولى غائب في الحالة الثانية. (قارن هذا بالفصل 2.14).

وعلى هذه الشاكلة يتولد عن / ارادة الفعل / النسق التالي :

ارادة الفعل	ارادة عدم الفعل
عدم ارادة الفعل	عدم ارادة عدم الفعل

فإذا نحن طابقنا كل وضعية في نسق / وجوب الفعل / بوضعية نسق / ارادة الفعل /، نكون قد حققنا أوضاعاً صوغية أخرى خاصة بفاعل اجرائي في طور الافتراض. (1.2.3.3). هذه الأوضاع تطابق أنماطاً من الفواعل تستخلص من خلال النصوص. من ذلك مثلاً أن / وجوب الفعل / مضافاً إليه / ارادة الفعل / يمثلان الطاعة الإيجابية، وأن / عدم وجوب عدم الفعل / مضافاً إليه / عدم ارادة عدم الفعل / يمثلان المقاومة الإيجابية، الخ. إن معرفة هذه الأوضاع السهلة المختلفة مفيدة حين نريد تتبع التقدم السردى في حق فاعل اجرائي خاص. ولاسيما في الحكايات التي تقوم على احتياز القدرة، من مثل حكايات الاقتناع والارشاد والاعواء، الخ.

وهكذا نتابع في حكاية «دودي» ذلك التقدم السردى مدونين ما طرأ على الفاعل الاجرائي من تحويرات. (الرجل ذو الدماغ الذهبية).

وبعد أن أذاع الأبوان سر الرجل ذي الدماغ الذهبية، كان هذا الأخير فاعل اجراء في برنامج سردي معقد مثل الفعل فيه «ضياح الذهب». فالرجل اذن فاعل قادر، لأن الذهب قد وقع تبذيره بالفعل. ويتشبت التحليل بتقديم تعريف صوغي لهذا الفاعل، فيجده في أشكال الخطاب («منهر»، «مجنون»، «ممتش») التي تختار هنا وضع عدم امتلاك الارادة. ففي البرنامج السردى الخاص بالتبذير يحدد الفاعل الاجرائي بما يلي :

/ وجوب الفعل / مضاف إليه / عدم ارادة الفعل / مضافاً إليه / القدرة على الفعل /

يقرر الرجل بعد انصرام ليلة العيد عدم التبذير، مما يشي بتغيير البرنامج، فيصبح على هذا

فاعل / ارادة عدم الفعل /. وإذا كان الفعل يمثل «تبذير الذهب» فإن عدم الفعل يمثل هنا «الارشاد» أو «عدم التبذير». ولقد دلت بقية الأحداث في الحكاية على فشل برنامج عدم التبذير هذا. ولذا فإن التحليل يوضح أن الرجل وهو فاعل / ارادة عدم الفعل / لم يتمكن من اكتساب القيم الصوغية الأخرى تلك الضرورية في تحقيق البرنامج.

— ان مشهد السرقة يضع على المسرح فاعلاً قادراً (الصديق) متوفراً على / القدرة على الفعل / مما به حقق عملية مطابقة للتبذير. (انجاز منفصل بالنسبة إلى الرجل) وتلك علامة غياب / القدرة على عدم الفعل / لدى الرجل. (شكل النوم يمكن أن يقارب بالأشكال التي رأيناها سابقاً) إذن فهذا الأخير يكون في برنامج عدم التبذير فاعلاً لـ / الارادة / دون / القدرة /.

ويسجل مشهد المرأة تراجعاً سردياً لدى الرجل في برنامجه نفسه. (برنامج عدم التبذير) ذلك أن هذا الرجل أمام نزوات المرأة— وسنحللها فيما يأتي — فاعل / عدم ارادة الفعل / «مادام لا يعرف قول لا». فعمله هذا تراجع، لأن / ارادة عدم الفعل / أصبحت / عدم ارادة عدم الفعل /.

ويسجل أيضاً مشهداً الفن وشراء الحذاء عودة الرجل إلى وضعه الأول كفاعل اجرائي في البرنامج الأول. (التبذير) فهو لا يريد عدم التبذير فحسب، بل انه ليقوم فعلاً بالتبذير. (حين «ينفق بدون حساب وبدون أدنى مساومة») فإذا لاحظنا الأشكال التي عكسها هذا الحيز من الحكاية، نجد أن العناصر التي مرت معنا آنفاً وهي : «الحائر»، و«النشوان»، و«الأبله»، تسجل من جديد غياب / ارادة الفعل /. لكن وعلى غرار ما في الحكاية، فالذهب الذي هو ملك الرجل هو في نفس الوقت الموضوع المبلغ والقدرة على الفعل. (مادام الذهب محتازاً فانفاقه ممكن...) أما نهاية النص فإنها تسجل اختفاء الفاعل الاجرائي بسبب من ضياع جميع القيم الصوغية : إذ أنه فاعل / عدم ارادة الفعل / مضافاً إليه / عدم القدرة على الفعل /.

4.3. الملخص

تظهر صياغة الفعل في البرنامج السردى علاقة الفاعل الاجرائي بفعله نفسه. ولهذا فإن وصف صياغة الفعل في النصوص تبيننا امكانية التحقق من قدرة هذا الفاعل الاجرائي.

ويمكن القيام بوصف نسقي لصياغات الفعل وتوقع مجموع التقليلات الحاصلة فيما بينها. وبعد ذلك يتوصل إلى عدد عديد من الامكانيات مطابقة للفواعل الاجرائية التي تعكسها النصوص بالفعل. أما مختلف الأوضاع الصوغية (كما رأيناها في حكاية «دودي») فيمكن أن تعين مساراً سردياً يسمح بتتبع التقدم الذي تحققه الشخص.

مع أبي تمام الناقد

الدكتور : عبد الله الطيب

كان أبو تمام عالماً بالشعر نَقَادَةً له، مشهوراً بذلك، مشهوداً له فيه بالتمكن وصحة الذوق. حتى الأمدى المتحامل عليه، بلا ريب، شهد له بذلك. قال أستاذ الجيل الشيخ محي الدين عبد الحميد، أستاذ جيلنا وأجيال من قبل ومن بعد، رحمه الله وأسكنه دار النعيم المقيم، في مقدمة تحقيقه لكتاب الموازنة : «وقد كانت النية على أن أنشر — مع هذه الكلمة — بحثاً ضافياً أتعرض فيه لتاريخ فن النقد الأدبي، ثم أرسم لك طريقة أبي القاسم الأمدى في كتابه، وأذكر لك ما تجمع لَدَيْ من الملاحظات عليه بعد أن صحبته أمداً ليس بالقصير، وأحدثك على الأخص، عن تحامله على أبي تمام وإغضائه الإغضاء البالغ عن البحترى». اهـ. وتَحَامُلُ الأمدى على أبي تمام معروف. وليس بأبعد في بابهِ من تَحَامُلِ ابن وكيع على أبي الطيب. والتَّفَاقُ كالنِّفَاقِ حظوظ. وَمَنْ تَأَمَّلَ وجد أن أجود ما عند الأمدى، من قضايا النقد؛ فَمِنْ نَاقِدٍ آخَرَ أَقْعَدَ مِنْهُ في العلم والنقد والشعر أَخْذَهُ أَخْذاً ذريعاً من غير كبير إشعار بسبقه وفضله في ذلك — أعني صاحب الوساطة أبا الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني.

من عجب أمر علم النقد في عصرنا هذا أن عُلَمَاءَهُ لا يذكرون ما كان للشعراء الأولين من مكان مكين فيه الا قليلاً — خَيْرَ النابغة مع حسان بن ثابت وخبر أمرى القيس وصاحبته أم جندب وربما ذكروا حديث الفرزدق مع غِيلَانَ وَالْكَمَيْتِ ونقد طرفه لخاله أو للمسبيب وأشياء كَأَنَّ تُسْتَظَرَفَ وتستظرف من هذا القبيل. هذا مع أن النقد علم قديم، وعن العرب أَخْذٌ مع الشعر الذي قد كان هو علم العرب الذي لم يكن لهم علم أوثق عندهم منه، يَدُلُّكَ على ذلك أنه كان له رُؤَاةٌ مُوَكَّلُونَ بجمعه، وَقَلٌّ شاعرٌ منهم لم يكن له راوٍ. وذكر صاحب الأغاني في ترجمة الأَخْوَصِ أن رُؤَاةَ الفرزدق وجريز كانوا يُرَاجِعُونَهُمَا في أشعارهما حتى يثقفوها. وذكروا في أخبار علقمة أنه وفد على قريش ببائته :

طحايبك قَلْبٌ في الحسانِ طروبُ :

عاماً ثُمَّ بِمِيمَتِهِ :

هل ما عَلِمْتُ وما آستودعت مَكْتُوم :

عاما آخر سَمُوها سِطَطي الدهر، وأن لبيداً وفد بشعره على قريش أيام أوليات الإسلام وكانت له قصة تجري مجرى النقد مع أحد كبار المهاجرين مِنْ بَعْدُ الْأَوَّلِينَ. وعن رواية العرب وقدماء علمائهم بالشعر أخذَ كَثِيرٌ مما سار على ألسن النقاد وأقلامهم مِنْ بَعْدُ. وكان من الاصطلاحات كقولهم كَلَامٌ فحل وجَزُلٌ وله ماءٌ وَيَعْرِفُ من بَحْرِ وَيَنْحَتُ من صَخَرٍ وشاعر مفلق وشَوْنِيْعٌ. وطلبت قريش من مَطْرُود الخزاعي أن يجيئها شعر أفحل مما جاء به فاستمهلهم ثم جاء بالتائية التي يقول فيها :

يَا عَيْنُ فَاَبْكِي أبا للشُعْثِ الشَّجِيَّاتِ يَنْدُبْنَهُ حُسْرًا مِثْلَ الْبِلْيَّاتِ
فرضوها فهذا يدل على أن قولهم شِعْرٌ فَحُلٌ كانت له دلالة بينة يعرفونها. واجْتَمَعَتْ كُفَّارُ قريش الى الوليد بن المغيرة أن يقيم لهم رأيا في القرآن يصدرون عنه حين يجيء الموسم. وهو فيما ذكر المفسرون المقصود بقوله تعالى :

«إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ، فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ، ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ، ثُمَّ نَظَرَ، ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ، ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ، فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ، إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ.» هذه الآيات من سورة المدثر لا تصف ناقدا ساذجا بل ناقدا متحكما بعيد الغور، وفي القرآن من حكايات نقد كفار قريش، وهم من صميم الجاهلية، وَجَدَلْهُمْ ما يصلح أن تكتب فيه الرسائل العلمية الضافية. وهذا باب واسع.

ومن قديم مارووا من نقد الشعراء وقولهم في الشعر بيت زهير وقد ينسب الى حسان :
وإِنَّ أَحْسَنَ بَيْتٍ أَنْتَ قَائِلُهُ بَيْتٌ يَقَالُ إِذَا أُنْشَدَتْهُ صَدَقَا
وعندي أن المراد بالصدق هنا ما يكون له من قوة التأثير، لأن الشعر حين يُؤَثَّرُ ينشرح له الصدر وتؤنس النفس مُوَافَقَةً هواها أو الارتفاع به الى شَرَفٍ من الأُمْرِ.

ومن قديم ما رووا قول حسان :

تَعَنَّ فِي كُلِّ شِعْرِ أَنْتَ قَائِلُهُ إِنَّ الْغَنَاءَ لَهَذَا الشَّعْرِ مِضْمَارُ

وهذا نص في أن الشعر والموسيقا صنوان. وقال سيويه في باب وجوه القوافي في الانشاد: «لأنَّ الشَّعْرَ وَضِعَ لِلْغَنَاءِ وَالتَّرْتُّمِ». وقال الفراء في أخريات كتاب الموسيقى الكبير : إنَّ الشعر رئيسُ الهيئة الموسيقية. وسمعا من بعض أهل العلوم الحديثة فيما يذاع من أقوالهم أن الجانب الأيمن من الدِّمَاغِ يُدَبِّرُ اللغة، وأن الأيسر يدبر الموسيقى ويدبر الشعر. فانتاء الشعر الى الموسيقى أقوى من انتائه الى اللغة كما ترى، فأقام «الْبَيْتِيُّ» قضايا نقده للشعر علي شفا جُرْفِ هار. وَأَحْسَنَ أَصْحَابُ المعجمات والموسوعات اذ نصوا على الوزن في كُلِّ تَعْرِيفٍ للشَّعْرِ.

وَأَحْسَنَتِ الْعَرَبُ إِذْ قَالَتْ هُوَ الْكَلَامُ الْمَوْزُونُ الْمُقْفَى، إِذِ الْقَافِيَةُ، وَزْنَ وَلَهَا أَوْزَانٌ، فَقَدْ فَصَّلَ ذَلِكَ وَبَيْنَهُ الْحَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَنَقَلَ عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي كِتَابِ الْقَوَافِي. وَوَهْمٌ قُدَامَةٌ حَيْثُ عَدَلَ عَنْ جَعْلِ اثْتَلَاثَاتِهِ سِتَّةَ زَاعِمَا أَنْ تَأْلِيفَ الثَّلَاثَةِ الْأُمُورِ — أَيْ اللَّفْظِ وَالْوَزْنَ وَالْمَعْنَى — قَدْ انْتَضَمَ اثْتَلَاثُ الْقَافِيَةِ أَيْضًا «إِذْ كَانَتْ لَا تُعَدُّو أَنَّهَا لَفْظَةٌ كَسَائِرِ لَفْظِ الْبَيْتِ الْمُؤْتَلِفِ مَعَ غَيْرِهِ». وَلَكِنَّهُ قَدْ اسْتَدْرَكَ بَعْضُ هَذَا الْوَهْمِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا أَنِّي نَظَرْتُ فَوَجَدْتُهَا مِنْ جِهَةٍ مَا أَنَّهَا تُدَلُّ عَلَى مَعْنَى لَذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي تُدَلُّ عَلَيْهِ اثْتَلَاثُ مَعَ سَائِرِ الْبَيْتِ فَأَمَّا مَعَ غَيْرِهِ فَلَا»، فَصَارَتْ اثْتَلَاثَاتُهُ أَرْبَعَةً. فَأَدْخَلَهُ ذَلِكَ فِي حَبْرٍ مَا عَابَهُ أَبُو تَمَامٍ فِي هِجَاثِهِ لِيُوسِفَ السَّرَاجَ حَيْثُ قَالَ:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ زُهَيْرٍ لَصَرَّحَ بِالْعَوِيلِ وَبِالْنَحِيبِ
مَتَى كَانَتْ قَوَافِيهِ عِيَالًا عَلَى تَفْسِيرِ بَقْرَاطِ الطَّبِيبِ
وَكَيْفَ وَلَمْ يَزَلْ لِلشَّعْرِ مَاءٌ يَرْفُ عَلَيْهِ رِيحَانُ الْقُلُوبِ
وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهِذِهِ الْأَبْيَاتِ صَاحِبُ الْوَسَاطَةِ وَعَلَقَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: فَيُخْبِرُنِي هَلْ تُعْرِفُ شَيْعَرًا
أُخَوِّجُ إِلَى تَفْسِيرِ بَقْرَاطٍ وَتَأْوِيلِ أَرْسَطُو لَيْسَ مِنْ قَوْلِهِ:

جَهْمِيَّةُ الْأَوْصَافِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ لَقَبُوهَا جَوْهَرِ الْأَشْيَاءِ
وقوله:

يَوْمَ أَفَاضَ جَوَى أَغَاضَ تَعَزَّيًّا خَاضَ الْهَوَى بَحْرِي جِجَاهُ الْمُزْبِدِ
إِلَى آخِرِ مَا قَالَهُ. (1)

وَقَدْ تَرَى أَنَّ أَبَا تَمَامٍ لَمْ يَذْكُرْ أَرْسَطُوًا وَإِنَّمَا ذَكَرَ بَقْرَاطَ فَقَوْلُهُ الْجُرْجَانِي مَا لَمْ يَقُلْ وَحَاسِبُهُ بِمَا تَوَهَّمَهُ ارَادَهُ، وَمَا أَرَادَ إِلَّا بَقْرَاطَ، يُدَلُّكَ عَلَى ذَلِكَ نَعْتُهُ لَهُ بِالطَّبِيبِ. وَلَسْنَا نَعْلَمُ حَقًّا مَا أَثَارَ أَبَا تَمَامٍ عَلَى يُوسُفَ السَّرَاجَ حَتَّى هِجَاةِ، وَلَكِنَّ ظَاهَرَ قَوْلِ أَبِي تَمَامٍ يَنْبِئُ عَنْ أَنَّ هَذَا تَعْرِضُ لَهُ بِنَقْدٍ أَوْ طَعْنٍ وَاسْتِعَانٍ فِي ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ مِمَّا يَقَعُ فِي تَفْسِيرِ طَبِّ بَقْرَاطٍ وَلَا يَحْسُنُ عِنْدَهُ أَنْ تَقَعَ فِي تَقْدِيرِ الْأَدَبِ وَتَذَوُّقِ الشَّعْرِ. وَإِنْ صَحَّ هَذَا مِنْ تَصَوُّرِنَا، فَإِنَّ قُدَامَةَ لَا يَكُونُ سَابِقًا كُلَّ السَّبْقِ فِي الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ تَأْلِيفِ عَنَاصِرَ أَرْبَعَةٍ فِي اثْتَلَاثَاتِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَكَأَنَّ هَذَا مَذْهَبٌ قَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَمْثَالُ يُوسُفَ السَّرَاجَ مِنْ قَبْلُ، وَعَابَهُ أَبُو تَمَامٍ، أَنَّ تَدْخُلَ الْعَنَاصِرَ الْأَرْبَعَةَ وَالْأَمْزِجَةَ الْأَرْبَعَةَ فِي تَذَوُّقِ الشَّعْرِ الَّذِي إِنَّمَا هُوَ رَوْنَقٌ وَدِيْبَاجَةٌ وَمَاءٌ بَيَانٌ يَرْفُ عَلَيْهِ رِيحَانُ الْقُلُوبِ. وَعَنَاصِرُ طَبِّ بَقْرَاطِ الْأَرْبَعَةِ هِيَ الْمَاءُ وَالتَّرَابُ وَالْهَوَاءُ وَالنَّارُ، وَالْأَمْزِجَةُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ اثْتَلَاثِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ وَهِيَ الدَّمُ وَالبَلْغَمُ وَالصَّفْرَاءُ وَالسُّودَاءُ. وَتَوَكُّأَ الْآمَدِيُّ عَلَى الْجُرْجَانِيِّ فَتَنَسَبَ أَبَا تَمَامٍ إِلَى أَنَّ يَكُونُ حَكِيمًا أَوْ فِيلَسُوفًا فِي الْبَابِ الَّذِي جَعَلَهُ فِيمَا نَجَدَ فِي أَخْرِيَاتِ الْمَوَازِينَةِ الْمَطْبُوعَةِ عَنْ فَضْلِ الْبَحْتَرِيِّ. ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى أَنَّ يَجْعَلَ لِنَفْسِهِ قُدَامًا فِي عُلُومِ يُونَانَ وَالهِنْدِ وَالْفَرَسِ فَذَكَرَ فِيمَا ذَكَرَهُ «أَنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ مُصْنُوعٌ مَحْتَاجٌ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، عِلَّةٌ هَيُولَانِيَّةٌ

(1) — انظر ص 20 / 21 من الطبعة الثالثة للوساطة، دار عيسى البابي الحلبي.

وهي الأصل وعلة صورية وعلة فاعلة وعلة تامة» ثم فسر العلة الهولانية فقال : «فأما الهول
فانهم يعنون الطينة التي يبتدعها البارئ تبارك وتعالى ويخترعها ليُصَوِّرَ ما شاء تَصْوِيرُهُ من
رَجُلٍ أو فرس أو جمل أو غيرها من الحيوان أو بَرَّةٍ أو كَرَمَةٍ أو نَخْلَةٍ أو سِدْرَةٍ أو غيرها
من سائر أنواع النبات » اهـ. قُلْتُ فقد جعل أصحاب الهول يَشْهَدُونَ بشهادة الاسلام
وهم بعد غير خارجين عما ذكره أبو الطيب حيث قال :

فَإِنَّهُ حُجَّةٌ يُؤْذِي الْعُقُولَ بِهَا مَنْ دِينُهُ الدَّهْرُ وَالتَّعْضِيلُ وَالْقَدَمُ

ولو كان قول القائِلين بالهول أنها الطينة التي يَتَبَدَّعُهَا ويخترعها البارئ ما كان أبو حامد
ليحتاج الى قول ما قاله في تهافت الفلاسفة، اذ هي عندهم كما لا يخفى قديمة قدم الخالق
سَبْقُهُ لَهَا سَبْقُ العلة للمعلول وما هو من هذا الجرى.

والآيات الثلاثة التي ذكرنا من قطعة كلها مما يدخل في صميم علوم النقد. قال أبو تمام
«طبعة الوهبة 1292 هـ ص 178» :

يُوسُفُ جِئْتَ بِالْعَجَبِ الْعَجِيبِ	تَرَكْتَ النَّاسَ فِي أَمْرِ مُرِيبِ
سَمِعْتُ بِكُلِّ ذَاهِيَةٍ نَادٍ	وَلَمْ أَسْمَعْ بِسَرَّاجٍ أَدِيبِ
أَمَا لَوْ أَنَّ جَهْلَكَ كَانَ عِلْمًا	إِذَا لَنَفَذْتَ فِي عِلْمِ الْغُيُوبِ
فَمَا لَكَ بِالْغَرِيبِ يَدٌ وَلَكِنْ	تَعَاطَيْكَ الْغَرِيبَ مِنَ الْغَرِيبِ
فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ زُهَيْرِ	لَصَرَّحَ بِالْعَوِيلِ وَبِالنَّحِيبِ
مَتَى كَانَتْ قَوَافِيهِ عِيَالًا	عَلَى تَفْسِيرِ بُقْرَاطَ الطَّبِيبِ
فَكَيْفَ وَلَمْ يَزَلْ لِلشَّعْرِ مَاءٌ	يَرِفُّ عَلَيْهِ رِيحَانُ الْقُلُوبِ
أَرَى ظُلْمِيكَ إِضْطَافًا وَعَدْلًا	وَذَنبِي فَيْكَ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ

هل ظلمه له قوله : «وَلَمْ أَسْمَعْ بِسَرَّاجٍ أَدِيبِ» ؟

وقد عابه بالجهل، فالعلم عنده مما ينبغي أن يتصف به الشاعر، وهكذا كان يرى العرب،
للذي رَوَاهُ من قول عمر رضي الله عنه فما كان ليقوله لو كان قول العرب مخالفاً له. وقد
يُؤَنَّى بعض أهل الدرس للشعر من قول ابن قتيبة في مقدمة كتابه عن الشعر والشعراء حيث
يقول بعد أن أورد أبيات الخليل العينية التي أولها :

إِنَّ الْخَلِيلَ طَ تَصَدَّعَ فِطْرَ بِدَائِكَ أَوْقَع

«وهذا الشعرُ بَيِّنُ التَّكْلِيفِ رَدَى الصَّنَعَةِ وكذلك أشعار العلماء» — وإنما عَنَى علماء
بأعيانهم ذَكَرَ منهم الاصمعي وابن المقفع والخليل. وما عدا أن آتفتي أثر الجاحظ في أخذه
ما أخذ على بعض علماء زمانه في أمر تذوق الشعر. ولم يخل من جور على الخليل اذ هو
أشهر من عَلمٍ فقال يُقَدِّمُ لأبياته العينية «كقول الخليل أحمد العروضي» ينسبه كما ترى إلى
العروض ليخرجه من جَوْدَةِ طَبْعِ الشَّعْرِ. والآيات التي عاب ذات رنين وإيقاع، فكأنه

ير هذا الا قد نشأ من علم الخليل بالعروض. ثم لم تكن له حجة في عيها إلا قَوْلُهُ «ولو لم يكن في هذا الشعر الا أم البنين وبوزع لكفاه» ولا أدري لم عاب أم البنين وهو اسم كان فيما كان لامرأة من سيّدات عَقَائِل قريش، مدحها الشعراء ورُوِيَتْ في حبها الأساطير، وما أحسب أن «بوزع» جاء بها جرير علماً إسماء ولكنه جاء بها لقباً يخاطب به هذه التي هَزَّتْ بِهِ، ومن ذلك وجد أنه حَسَنٌ غاية الحسن — إذ البزيع هو الحَدَثُ الخفيف، وهذه شائبة زَعَمَتْ لجرير أنه قد مضى شبابه وأن لا غَزَلَ عنده، وأنه انما هو كشيوخ يَدُبُّ على العصا :

وتقول بوزع دبيت على العصا هلا هزئت بعيرنا يا بوزع «يا خبيثة». وقد كان جرير من أعلم الشعراء باختيار الكلم. وقد أنصف الخليل ابن المعتز اذ قد استحسّن شعره. وكان المعري قصد قصدا الى معارضة ابن قتيبة فجاء بالأبيات العينية في غفرانه وجعلها مما يطرب له أهل الجنة وترقص عليه الحور الحسان، إلا أن نسب هذا الى خفيّ زندقة عند المعري، أنه كما جعل نعيم الجنة يسلب من بها الرواية والحفظ كذلك جعله يسلبهم تذوق الشعر. هذا وقول أبي تمام :

فما لك بالغريب يد ولكن تعاطيك الغريب من الغريب
يُوقِفُ عنده. وقد عيب على أبي تمام فيما عيب عليه ولَعُهُ بالغريب. وقد كان الغريب مما يُسْتَحْسَنُ مَجِيءُ شَيْءٍ منه في كلام البلغاء. يشهد لذلك مثلا خير أبي الأسود الدؤلي مع الفتى الذي زعم أن أمّه حَظِيَّتْ وَبَطِيَّتْ يتفاصح بها. وزعم ابن الأثير في المثل السائر أن بعض الغريب مما يحسن مجيئه في الشعر لا النثر وعاب على ابن نباته الخطيب قوله «اقمطرت» أو «إقمطرت» وانما بنى ابن نباته على ألفاظ القرآن. ولو لم يكن للعرب بالغريب عناية وله دلالة معنوية خاصة عندهم ما كان العجاج ورؤبة ليжда ما وجدا من المكانة عند سادات قريش. ولا يقدح في ذلك أن بعض الغريب حين يُتَكَلَّفُ معيب. فالعيب في التكلف أصلا. وقد كان أبو تمام قوي الطبع، ذواقة، واسع الرواية والحفظ. فكان يضع الغريب مواضعه إلا ما ندر، ولكل صارم ثبوة ولكل جواد كبوة. ثم عسى أن يكون ما يعده زيد من الناس غريبا أن يكون من المألوف عند عمرو. وقد نبّه الجاحظ الى بعض هذا حيث ذكر أن الوحشي من الكلام قد يفهمه الوحشي من الناس. وما يخلو انسان من أن يكون وحشيا بعض الأحيان. ولغة الغضب ينبغي لها أن تكون غير لغة الرضا، ووصف السّفَرِ في الصحاري غير وصف مشاهدة البساتين. قال أبو تمام :

على كل مؤارٍ الملائم تهذمت عريكته العلياء وانضمّ حاليه
فكم جزع وإد جبّ ذرّوة غارب وبالأمس كانت أئمكته مذابيه

فهذا في وصف السير وقال :

رَقَّتْ حَوَاشِي الدَّهْرِ فَهِيَ تَمَرُّمُ وَغَدَا الثَّرَى فِي حَلِيهِ يَتَكَسَّرُ
دُثْيَا مَعَاشٍ لِلوَرَى حَتَّى إِذَا جَاءَ الرَّبِيعُ فَأَلَمَّا هِيَ مَنْظَرُ

فهذا في صفة رياض الربيع.

وقوله في الأبيات البائية «فلو نبش المقابر عن زهير» فيه إشارة جلية الى قول المهلهل :

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ لَخُبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زَيْرٍ

وأراه خص زهيراً لِمَا كان معروفاً به هذا من مراجعة شعره وتجويده وتعتيق القصيدة حتى ينصرم عنها حَوَلٌ — ومع هذا لم يسلم من أخذ بعضهم عليه قوله في دالية له «ولا تَجَقَّدُ يرونها من الغريب — وإنما كان هذا وزناً عندهم يجري مجرى المبالغة كقولهم «سيدٌ عَمَلَسَ» و«عَمَرَدٌ» — و«عَقَنْقَلٌ» و«خَفَيْدٌ» — قال سيبويه في عقنقل «وإنما عقنقل من التَّعْقِيلِ» فهذا فيه نحو مما ذكرنا من معنى قصد المبالغة.

وقول أبي تمام في الأبيات البائية :

فَكَيْفَ وَلَمْ يَزَلْ لِلشَّعْرِ مَاءً يَرْفُ عَلَيْهِ رِيحَانُ الْقُلُوبِ

رواية الديوان «فكيف» وفي الوساطة «وكيف» وهما متقاربان. وقد ترى مدح أبي تمام للشعر بأن له ماءً «يرفُ عليه ريحان القلوب».

وهذا النحو من المدح للشعر، وخاصة شعره هو الذي يتقفه ويفد به على السادة لينال الجوائز، كثير عند أبي تمام من ذلك قوله : (2)

الْيَكُ بَعَثْتُ أَبْكَارَ الْمَعَانِي يَلِيهَا سَائِقُ عَجَلٍ وَحَادِي

جعلها أبكاراً كما جعلها قلاصاً لها سائق وحاد، لطرافتها ولستيرورتها ولما جعل نفسه وإن لم يفد كالوافد بها :

جَوَائِزَ عَنْ ذَنَابِي الْقَوْمِ حَيْرَى هَوَادِي لِلْجَمَاجِمِ وَالْهَوَادِي

شَدَادَ الْأَسْرِ سَالِمَةَ التَّوَاحِي مِنَ الْإِقْوَاءِ فِيهَا وَالسُّنَادِ

وشدة الأسر من محاسن ما تُوصَفُ به أساليب الشعر. والعبارة قديمة ورد مثلها في الكتاب العزيز وإنما خاطبهم بما لهم به عهد، قال تعالى : «نَحْنُ خَلَقْنَاكُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ». وقد وُصِفَ زهير بشدة الأسر وقيل في لبيد أنه أشدُّ أسراً منه وفي الشماخ أنه أشدُّ أسراً من لبيد فدخل الشماخ بزيادة شدة الأسر في الجساسة وحالط لبيد الخشونة وقيل في أسلوبه «كطيلسانٍ طبري» يعنون أنه قوي حشيش.

ولو أنصف من وصفوا أبا تمام بتوغير اللفظ لوصفوه بما وصف به نفسه من شدة الأسر فهو كما قدمنا يعد من المحاسن. قال النابغة يصف بعض أعدائه الوشاة :

أَتَاكَ يَقُولُ هَلْهَلِ النَّسَجِ كَاذِبٍ وَلَمْ يَأْتِ بِالْحَقِّ الَّذِي هُوَ نَاصِعٌ
ولم يكن الاقواءُ مما يُعَابُ كلَّ العيب عند القدماء. وأحسب أن عدِّي بن الرِّقَاعِ عناه
بما سماه ميلاً في قوله :

وقصيدة قد بَتُّ أجمع شَمْلَهَا حَتَّى أَقْوَمَ مَيْلَهَا وَسَيَادَهَا
ولعل السُّنَادَ لم يكن يَرَاهُ القدماءُ غيباً أول الأمر. وقد اعتذر أبو العلاء فيه عن عمرو
بن كلثوم حيث قال :

كَأَنَّ مُتَوَهِّنَ مُتُونٍ غُدِرَ تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا
وهذا ليس بأبعد عِنْدِي من :

إذا عَضَّ الثَّقَافُ بِهَا اشْمَأَزَّتْ وَوَلَّتْهُ عَشْوَزَّةٌ زَبُونَا
ومن آمال الفتحة من وراء جريتنا لمكان الياء دنا بها كل الدنو من الكسر المشبع المحض.
ونرجع الى أبيات أبي تمام :

يُذَلِّلُهَا بِذِكْرِكَ قِرْنُ فَكْرٍ إِذَا حَرَتِ فَتْسِلُسُ فِي الْقِيَادِ
لَهَا فِي الْهَاجِسِ الْقِدْحُ الْمُعْلَى وَفِي نَظْمِ الْقَوَافِي وَالْعِمَادِ
مُنْزَهَةٌ عَنِ السَّرِقِ الْمَوْرَى مَكْرَمَةٌ عَنِ الْمَعْنَى الْمُعَادِ

قوله لها في الهاجس أي تخلص من قلبه الى قلب سامعها فتفوز بقبوله ورضاه ثم لها الفوز
في أسلوب نظم القوافي ولها الفوز في نهج الشعر وعماده — فترى هنا أن حبيباً أعطى شعره
من خصال الجودة ما ذكره الجاحظ يرويه عن الأوائل أن الكلام اذا خرج من القلب خلص
الى القلب وان كان من اللسان لم يتجاوز الأذان. وافتخر بسلامة القوافي وصحتها وخلوها
من التكلف، إذ لا يكون لها في الهاجس القِدْحُ الْمُعْلَى إلا وهي كذلك. ثم ادَّعى أن لها
القِدْحَ الْمُعْلَى في عماد الشعر. وزعم الآمدي أنه فارق عمود الشعر المعروف. وتوسط المعرى
فزعم أنه لم يخرج عن الأصل العربي ولكنه أغرب في الاستعارة وهذا مضمون ما جاء في
حديث الغفران على لسان عنترة.

وأما قوله «منزّهة عن السرق المورى» فهو تقوية لما بدأ به من الافتخار بأبكار المعاني.
وأنكر عليه الأمدي ذلك مدعياً أن ما خفي من سرقاته أكثر مما قام منها قال : «فانه ما
من شعر جاهلي ولا إسلامي ولا محدث الا قرأه وأطلع عليه». وبعض هذا من كلام الأمدي
تحامل وبعضه من نوع سطحية في النقد، اذ كثرة اطلاع حبيب ومعرفته بشعر القدماء، ذلك
مما أعانه على الابداع والاختراع — تأمل مثلاً قوله :

حتى اذا مَحَضَ اللَّهُ السنينَ لها مخض البخيلة كانت زُبْدَةُ الحَقْبِ

فهذا أصله مولد من قصة بخيلة حميد بن ثور التي يقول فيها :

جلبائنةً وزَهَاءُ تُخْصِي حمارها يفي من بَعَى خيراً لَدَيْهَا الجلامدُ
وفيها صفة المخض والزبد. ومثلاً قوله :

بأَنَّكَ لما استخذل النصر واكْتَسَى أَهَابِي تَسْفِي في وُجُوهِ التجارب
تَجَلَّلَتْهُ بالرأي حتى أَرَيْتُهُ به ملءَ عينيه مكانَ العواقب
فهذا مولد من قول غيلان :

وتِهَاءُ يُودِي بين أسقاطها الندى عليها من الظلماءِ جَلٍّ وَخُنْدُق
غللت المهارى بَيْنَهَا كُلَّ لَيْلَةٍ وبين الدُّجَى حتى أراها تَمَرِّقُ
فأصل فكرة حبيب من ههنا.
وقوله :

يذلُّهَا بِذِكْرِكَ قِرْنٌ فِكْرٍ إِذَا حَرَنْتَ قُتْلِسُ في القِيَادِ
فيه تنبيه على ما يقع من تعثر وحران وسلاسة وإسجاح في النظم ومع ذلك فيه كالاشارة
الى طريقة حبيب نفسه في التأليف، وذلك أنه يترنم حين تَحْرُنْ مُهْرَةَ الْقَصِيدِ التي هو راضٍ بها
حتى تسلس. وربما أُرِنْتَ فأوشكت أن تجتاز من الحران الى الجماع — قال يذكر بعض
ذلك :

تَغَايَرَ الشُّعْرُ فِيهِ إِذْ سَهَرْتُ لَهُ حَتَّى حَسِبْتُ قَوَافِيهِ سَتَقْتَبِلُ
قال ابن رشيقي في العمدة (3).

وكان أبو تمام يُكْرِهُ نفسه على العمل حتى يَظْهَرَ ذلك في شعره. حكى ذلك عنه بعض
أصحابه قال : استأذنت عليه وكان لا يَسْتَبِرُ عَنِّي فَأَذِنَ لِي فَدَخَلْتُ فَإِذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مَصْهَرَجٍ
قَدْ غَسِلَ بِالْمَاءِ يَتَقَلَّبُ بَيْنَمَا وَشَمَالًا، فَقُلْتُ بَلِّغْ بَكَ الْحُرَّ مَبْلَغًا شَدِيدًا، قَالَ : لَا وَلَكِنْ غَيْرُهُ،
وَمَكَثَ كَذَلِكَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ كَأَنَّمَا أُطْلِقُ مِنْ عِقَالٍ فَقَالَ الْآنَ وَرَدَتْ. ثُمَّ اسْتَمَدَّ وَكَتَبَ شَيْئًا
لَا أَعْرِفُهُ ثُمَّ قَالَ أَتَدْرِي مَا كُنْتُ فِيهِ الْآنَ ؟ قُلْتُ كَلَّا، قَالَ : قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ :

كَالَّذْهَرِ فِيهِ شِرَاسَةٌ وَلِيَانُ

رَدْتُ مَعْنَاهُ فَشَمَسَ عَلَيَّ حَتَّى أُمَكِّنَ اللَّهُ مِنْهُ فَصَنَعَتْ :

شَرِسْتُ بَلْ لَنْتُ بَلْ قَاتَيْتُ ذَاكَ يَدًا فَأَنْتَ لَا شَكَّ فِيكَ السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

ونعمري لو سكت هذا الحاكبي لَتَمَّ هذا البيت بما كان داخل البيت، لأن الكلفة فيه ظاهرة،
وَنَعْمَلُ بَيْنَ، على أَنَّ مثل حكاية أبي تمام وَأَشَدُّ مِنْهَا قد وقعت لمن لا يتهم وهو جرير، صنع
غَرَزْدَقَ شعراً يقول فيه :

فاني أنا الموت الذي هو ذاهبٌ بنفسك فانظر كيف أنت محاولة وحلف بالطلاق أن جريرا لا يغلبه فيه، فكان جرير يتمرّع في الرمضاء ويقول أنا أبو حزرة حتى قال :

أنا الدَّهْرُ يَفْنَى الموت والدهر خالد فجئني بمثل الدهر شيئاً يطاوله وكان أبو تمام ينصب القافية للبيت لِيُعْلَقَ الأعجاز بالصدر، وذلك هو التّصديرُ في الشعر، ولا يأتي به كثيراً الا شاعراً متصنع كحبيب ونظرائه. والصواب ألا يصنع الشاعر بيتاً لا يعرف قافيته، غير أني لا أجِدُ ذلك في طبعي جملة ولا أقدر عليه الخ.
رحم الله ابن رشيّق فقد بلغ به العُجْبُ بشعره أن يَقْرِنَ نَفْسَهُ في ذلك الى أمثال حبيب. ورحم الله حبيبا اذ يقول :

وَيْسِيءُ بِالْإِحْسَانِ ظَنّاً لَا كَمَنَ هُوَ بِأَيْنِهِ وبشعره مفتون الذي ذكره صاحب أبي تمام الذي روى خبره ابنُ رشيّق إنّ صحت الرواية، من التَّقْلِبِ يمينا وشمالا، انما هو حال مُترنّم. وكذلك الذي وقع لجرير. وقد أحسن ابن رشيّق إذ تَبَهَّنَا اليه. غير أنه جَمَعَ به الظَّنُّ اذ زعم أن أبا تمام كان يَنْصِبُ القافية للبيت. الشاهد الذي سبق وبنى عليه هذا القول يدل على خلاف ذلك، اذ هو صريح في أن أبا تمام تعدد قول أبي نواس :

كالدهر فيه شراسة وليان

وجاء في أول البيت بقوله «شرست بل لنت» وحرنت عليه بقية البيت فذلّلها بما ترنم به من ذكر الممدوح حتى أسلست، وليس في «شرست بل لنت» من لامٍ كما ترى، وإنما أراد أبو تمام الاشارة الى قول أبي نواس ثم بناء معنى عليه.

وروى بعض أصحاب أبي الطيب أنه كان يترنم، فان حَرَنَ به الكلام عاد فَتَرَنَمَ من أول القصيدة الى حيث تَعَسَّرَ عليه المُضَيُّ فيها ولم يزل يفعل هكذا حتى يسمح له سائرهما. والقافية وزن مع الوزن. والشاعر مما تنثال عليه القوافي المتقاربة المعنى والروى واحد، فيحتاج الى أن يسعفه صدق الملكة باختيار المناسب منها، وهذا ما يدل عليه قول حبيب :

تغاير الشعر فيه اذ سهرت له حتى ظننت قوافيه ستقتتل

وقول ابن رشيّق «والصواب ألا يصنع الشاعر بيتا لا يعرف قافيته» كأنه يعتذر به عما رمى به حبيبا من نصب القوافي للأبيات، وما كل تصدير له لو تأملته مما يلزم أن يكون قد سبقه نصب قافية له — مثلا :

متى أنت عن ذهيلة الحلي ذاهل وقلبك منها مدة الدهر آهل
تطل الطلول الدمع في كل موقف وتمثل بالصبر الديار الموائل

دوارس لم يَجُفُ الربيع ربوعها ولا مر في أغفالها وهو غافل
هذا ومما مدح به حبيب شعره قوله :

خذا ابنة الفكر المهذب في الدجى والليل أسود رقعة الجلباب
بِكراً تورث في الحياة وتَغْتَدِي في السَّلم وهي كثيرة الأسلاب
ويريدها مَرُّ الليالي جدَّة وتَقَادُم الأيام حسنَ شَبَاب

ههنا نفس المعنى الذي مرَّ في قوله «يُذَلِّلُها بذكر قرن فِكْر» من الربط بين ملكة الشاعر وطبعه، وبين عمل الفكر وتهذيبه، وقد زعم الشاعر الناقد الإنجليزي صمويل تيلور كلردج (1772 — 1834) أن الفكر يكبح من جماح هيجان عاطفة الشاعر بحملها على نغم الأوزان، كما يُسَخِّرُ الهيجان المستكِنَّ في نغم الأوزان بتسخيره لتحمل اللغة الملائمة للعاطفة. وأحسب أن أصل كلام كلردج هذا من قول ملُتُون في فردوسه المفقود (1608 — 1674).

The feed on thoughts that voluntarie move Harmonious numbers ...

«أي فَأَقْتَت من الأفكار التي عن طوعية تحرك النغمات المنسجمة» — وإنما عنى ملتون بالأفكار ما كان ملء فؤاده من الأفكار الدينية وكان كلردج يتعمق في مسائل الدين على ما كان يعتريه من هوس وانحراف مزاج.

معاني الشاعر وأفكاره أمر لا ينفصم عن موسيقاه وإيقاعه. وقد وهَم جماعة من نقادنا المعاصرين فاتهموا القصيدة القديمة بالتفكك وأنها تقوم على وحدة البيت وأنها لا تعرف ما سماه أرسطو «الوحدة العضوية».

قال ابن رشيق في باب النسيب : «وقال الخاقاني من حُكْمِ النسيب الذي يَفْتَتِحُ به الشاعر كلامه أن يكون ممزوجاً بما بعده من مدح أو ذم متصلاً به، غير منفصل منه، فإن القصيدة مثلها مثل خلق الإنسان في اتصال بعض أعضائه ببعض» فهذا كما ترى نص في الوحدة العضوية. وقال أبو تمام في أخريات بائته البسيطة في مدح ابن الزيات الوزير :

خذا مُعَرَّبة في الأرض آنسة بكل فُهم غريب حين تغترب
ههنا تصدير وتجنيس، ومن تأمل لا أحسبه واجداً أن نصب القافية للبيت ههنا كان مدعاة للتصدير أكثر من أن يكون التجنيس هو الذي سبق القافية ودعا إليها :

من كل قافية فيها إذا اجْتُنِيَتْ من كل ما يشتهيه المُدَنَّفُ الوَصِب
قوله اجتنيت مما عسى أن ينبىء أنها لم تسبق، ولكن ما سبقها هو الذي جاء بها واجتناها والمدنف الوصب عاشقها هو الشاعر نفسه :

الجِدُّ والهَزْلُ في توشيع لُحمتها والثُّبُلُ والسُّخْفُ والأشْجَانُ والطَّرْبُ
لا يستقي من حَفِيرِ الكُتُبِ رَوْقَهَا ولم تزل تستقي من بحرِها الكُتُبُ
حَسِيَّةٌ في صَمِيمِ المَدَحِ مَنْصِبُهَا إذْ أَكْثَرَ الشُّعْرِ مُلْقَى ماله حَسْبُ

فقد ذكر كثرة ما تشتمل عليه وتنوعه في قوله «الجد والهزل البيت» ثم أعطاهما صفة الابداع والابتكار، وأنه برىء مما يُتهم به من سرقة أشعار الماضين. وهو عين المعنى الذي في قوله «منزّهة عن السرقة المورّية». ثم أعطاهما صفة ثبتيّة عن أنها كل واحد، مُحكّم شديد الأثر :

حَسِيَّةٌ فِي صَمِيمِ الْمَدْحِ مَنْصِبِهَا إِذْ أَكْثَرَ الشَّعْرُ مُلْقَى مَالَهُ حَسَبِ

فلم يكتفِ بأن يجعل صورة وحدتها كصورة الانسان في اتصال الأعضاء ببعضها ببعض كما ذكر الحاتمي وابن رشيقي من بعد زمانه هو، ولكنه جعلها كصورة الانسان ذي الحسب لتناسب قدر الممدوح الذي صيغت له والشاعر الذي قالها، ولا ينبغي لأقدار قصائده أن تحط إلى ما كانت عليه أقدار دهماء القصائد وحشوها، أو كما قال في لاميته :

مَتَى أَنْتَ عَنْ ذَهَيْلَةِ الْحَيِّ ذَاهِلِ

وهي في ابن الزيات :

أَرَى الْخَشَوَ وَالْذَهَاءَ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ شَعُوبٌ تَلَاقَتْ دُونَنَا وَقَبَائِلُ

ولو قد كانت وحدة القصيدة في الموضوع ما كان يصحُّ أن يزعم لها أنها حسيبة في صميم المدح مع جمعها بين الجد والهزل وغير ذلك من الضروب التي ذكرها. إنّما وحدة القصيدة وحدة تأليف هو موسيقي السّخ، تتجاوب فيه الأصداً ويخلص من نغم إلى نغم وتجتمع أصوات معاً، وتفترق في كلية نظام إيقاع وانسجام واحد.

يقول أبو تمام في الدالية التي أولها :

أَرَأَيْتَ أَيَّ سَوَالِفٍ وَخُدُودٍ عَنَتَ لَنَا بَيْنَ اللَّوَى فَزَرُودِ

وقد اعتذر فيها إلى أحمد بن أبي دؤاد وتشفع بخالد بن يزيد بن مزيد فأصلح من أمره معه :

حُذِّدْهَا مُتَقَفَّةَ الْقَوَافِي رُبُّهَا	لِسَوَابِغِ النِّعْمَاءِ غَيْرُ كَنُودِ
حَذَاءٌ تَمَلَأُ كُلَّ أَذِنٍ حِكْمَةً	وَبَلَاغَةً وَثِدْرٌ كُلُّ وَرِيدِ
كَالطَّعْنَةِ النَّجْلَاءِ مِنْ يَدِ ثَائِرٍ	بِأَخِيهِ أَوْ كَالضَّرْبَةِ الْأَخْدُودِ
كَالذُّرِّ وَالْمَرْجَانِ أُلْفَ نَظْمُهُ	بِالشَّدْرِ فِي عُتْقِ الْكَعَابِ الرُّودِ
كَشَقِيقَةِ الْبُرْدِ الْمُنْمَنِمِ وَشَيْهِ	فِي أَرْضِ مَهْرَةٍ أَوْ بِلَادِ تَزِيدِ
يُعْطَى بِهَا الْبُشْرَى الْكَرِيمُ وَيُحْتَبَى	بِرِدَائِهَا فِي الْمَحْفِلِ الْمَشْهُودِ
بُشْرَى الْعَنِيِّ أَيْ الْبِنَاتِ تَتَابَعَتْ	بُشْرَاؤُهُ بِالْفَارِسِ الْمَوْلُودِ
كَرَقَى الْأَسَاوِدَ وَالْأَرَاقِمَ طَالَمَا	تَزَعَتْ حُمَاتِ سَخَائِمِ وَخُقُودِ

قوله «خذها مثقفة القوافي، البيت» كقوله «خذها لبنة الفكر المذهب» غير أنه ههنا علل تثقيفه له بحرصه على الشكر وألا ينسب إلى كفر النعم، وهي بما تم لها من تثقيف وتهذيب مفصحة بهذا الشكر وهذه البراءة من أن يكون لسوابغ النعماء كنوداً.

حذاء، أي مُحكّمة سياراً في الآفاق بالغة الجودة، وأصل الحَذَذَ الخفة والسرعة — ومع

هذه الخفة والسرعة ليست هي بالفارغة. ألم يشبه هو الشعر بمطر السحاب حيث قال :

ولو كان يفنى الشعر أفناه ما قَرَّتْ حياضُك منه في العصور الذواهب
ولكنه صوبُ العقول إذا انجَلَّتْ سَحَابُك منه أُعْغِبَتْ بِسَحَابِ

والخفة في السحاب دليل على أنه جهام وعلى ذلك قول أبي الطيب :

وَمِنْ الْخَيْرِ بَطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحُبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامِ
ولكن قصيدة أبي تمام هذه الحذاء ليس سحابها بجهام. ولكنه خال ريان مُفْعَمٌ يَمْلَأُ كُلَّ
أُذُنٍ حكمة وبلاغة ثم مع هذين رنينُ الانشاد ونشوة الترم وحماسة الانفعال به وخلوص
تأثير غناؤه إلى أعماق القلوب. وأبو تمام أدق فهما للغناء والموسيقا وأصح تذوقا لهما —
وما إلى الموازنة حقا أريد — من ابن الرومي إذ يقول في وحيد :

تَغْنِي كَأَنَّهَا لَا تُغْنِي مِنْ هُدُوِّ الْأَوْصَالِ وَهِيَ تَجِيدُ
لَا تَرَاهَا هُنَاكَ تَحْظُ عَيْنٌ لَكَ مِنْهَا وَلَا يَدِيرُ وَرِيدُ

فأحتاج إلى تذكرنا أنها تجيد بعد أن زعم «كأنها لا تُغْنِي» وجعل عدم جحوظ العين
وأن لا يدير الوريد تفسيراً لذلك وتأكيذاً لهدو الأوصال، وكل هذا خبر عن منظر أداء المغنية
التي فتنته، وما زاد على «وهي تجيد» في صفة غنائها وذلك غير حي الدلالة على جودة أداء
الغناء نفسه وبراعته وقوة تأثيره كحيوية دلالة على منظر الجارية الهادئة الوديع. وقد علم
ابن الرومي أن كل مندفع بغناء أو إنشاد يدُرُّ وريده ولعله لم يخُلْ من خَفِيٍّ إشارة إلى قول
أبي تمام «وَيُدِرُّ كُلُّ وَرِيدٍ» إذ كان بشعره عالماً، ولكنه بالغ فيما زعمه أن لا يدُرُّ لها وريد
ثم توهم صحة مبالغته وجعل لها دليلاً أو كدليل ما قدم ذكره حيث قال : «لَا تَرَاهَا هُنَاكَ
تَحْظُ عَيْنٌ»، وما أقبح جحوظ العين عند الغناء. وليس نفى القبح بمثبت الحسن ضرورة.
وأبي ابن الرومي من مذهب العرب في نحو قولهم : لَا سِقْطٌ وَلَا وَاثِي «لا عاجز ولا وكد»
إذ النفي ههنا قائم مقام إثبات نقيضه.

قول أبي تمام : «وَيُدِرُّ كُلُّ وَرِيدٍ» صريحُ الأشعارِ قُوَّةُ بطرب الانشاد والغناء، ولا غرَو
وهو القائل :

وَمُسْمَعَةٌ بِجَمَارِ السَّمْعِ فِيهَا وَلَمْ تُصْنِمْ لَا يُصْنَمُ صَدَاهَا
مَرَّتْ أَوْتَارُهَا فَشَقَّتْ وَشَاقَتْ وَلَوْ يَسْتَطِيعُ حَاسِدُهَا فَدَاهَا
فَمَا خَلَّتْ الْخُدُودَ كَسْبُنْ شَوْقاً لِقَلْبِي مِثْلَمَا كَسَبَتْ يَدَاهَا
وَلَمْ أَفْهَمْ مَعَانِيهَا وَلَكِنْ وَرَثَ كِبْدِي فَلَمْ أَجْهَلْ شَجَاهَا

كان أبو تمام قد رأى كما قد سمع، شاهد ذلك قوله : «فَمَا خَلَّتْ الْخُدُودَ كَسْبُنْ شَوْقاً»،
ولكنه أراد هنا أن يعبر ويبين عما روى كبده وشجاه من صنيع يَدِي المُسْمَعَةِ وأوتارها
وصوت تغنيها، وهذا شأؤ يقصر عنه جهد ابن الرومي على ما كان له من بعد الغوص.

ثم تأمل هذه الصفات المتتابعات بعد قوله «حذاء البيت» — «كالطعنة النجلاء من يد
ثائر بأخيه»

«أو كالضربة الأخدود»

«كالدّر والمرجان إلخ»

«كشقيقة البرد إلخ»

القصيدة الحذاء المائلة الأسماع المدرة للوريد وخذة واحدة لا اضطراب فيها ولا تفرّق.
الطعنة النجلاء شيء واحد، وهي وطاعتها كالشيء الواحد، وهو وأخوه القتل الذي هو ثائر
به كالشيء الواحد، وكأن مشهد القتال كان واحداً والثائر قد أخذ بدم المثور به في مقام
واحد. لاريب أن أبا تمام قد تأثر بقول قيس بن الخطيم أخي الانصار :

طعنتُ بن عبد القيس طعنةً ثائر لها نَفَذَ لولا الشعاعُ أضاءها
ملككت بها كَفِّي فأنهرت فَنَقَّها يرى قائم من دونها ما وراءها

كما أراد الإشارة الأدبية إليه. غير أن قيساً كان ثائراً بأبيه وكان في ذلك تراخ من الزمان
والعمل أحتاج فيه إلى المساعدة والاستعانة كما ذكر ونجلاء حبيب حارة بنت ساعة انتقامها،
لذلك عدل عن «بأبيه» وهي أتم في الإشارة، إلى «بأخيه» وهي أجود في العبارة، ثم خاؤها
أدنى إلى الانسجام مع خاء الأخدود.

والضربة الأخدود من سنخ الطعنة النجلاء. وبعد هذا العنف ذي الحركة المتحدة من
الثائر وطعنته أو ضربته، عمد أبو تمام إلى صورة الحسناء ذات العقد. صورة وداعة لاعنف
من تفاصيل مختلفات مؤتلفات. العقد الذي يزين عنق الحسناء هو نفسه مؤلف من نظام
وحبات مختلفات الأنواع : در ومرجان وشذر. الحيوية والوداعة معا مكتسبات من جمال
الحسناء الفاتن ووداعتها.

صورة الحسناء ذات العقد قديمة في التعبير عن البهجة والفتنة والرشاقة والجمال، منذ عهد
تصاوير الأُمم القديمة إلى متجردة النابغة والمرار وبدوية أبي الطيب التي :
. لها بشر الدر الذي قلدت به ولم أر بدرا قبلها قلد الشهباء
إلى عهدنا هذا الحاضر الحديث.

ليس لشقيقة البرد من عنصر الحياة ما لوداعة الحسناء الفاتنة وما لعنف الثائر وطعنته
النجلاء المائلة. ولكنها ذات تأليف وانسجام وحيوية جمال مستمدة من حيوية عتق المهارة
والصناعة وما استكن في ذلك من روح البيان الساحر والتعبير البديع والوحدة الرائعة.

وكما العقد زينة الحسناء، هذه الشقيقة من البرء المنعم يزدان بها السيد الكريم ذو المهابة
والوقار في المحفل المشهود.

هذه الصور المختلفة المتلفات هن شيء واحد وصفة لشيء واحد هو هذه الدالية التي أولها :

أرأيت أي سوافٍ وخدود عنت لنا بين اللوى وزرود
وآخرها هذا التشبيه لها برقى الأساود والأراقم الذين اشتفت منهم وشفت :
كرقى الأساود والأراقم طالما نزع حمت سخائم وحقوق
الأساود والأراقم هم الوشاة وحاتهم ما نفثوا من سموم أكاذيبهم وتهمهم ومكرهم فملثوا
صدر السيد الكريم ذي المهابة والوقار بالسخائم والحقوق.
السيد هو أحمد بن أبي دؤاد.

والبشرى هي تأثير هذه القصيدة — التي هي رُق تَسْلُ السخائم وطعنة تنال الثأر أو
ضربة فتك جسم والتي هي مع ذلك زينة وفتنة وبهجة ووداعة وهيبة وكرم ووقار.
هي بشرى للسيد الكريم أعادت إليه أزيحيته وذهبت بسوداء الغضب أجمع.
وهي بشرى للشاعر — هو كالعنبي أبي النبات، بناته قصائده :
من كل نحو دعاها الحُسْنُ فابتكرت بكرًا ولكن غدا هجرانها نَصفاً

مع أن هذا في سياق نسب الفاتية في صفة حسناء النسيب، معنى القصيدة فيه، للتأمل
وهو الذي سَوَّغ له أن يقول في آخر النسيب عند التخلص منه ..

يجاهد الشوق طوراً ثم ترجعه مجاهدات القوافي في أبي دُلُفاً
مجاهدات القوافي شوق لهن وحب وغرام.

وكأن الفارس الملود رمز لهذا الفارس الشيباني الذي شفع لأبي تمام عند ابن أبي دؤاد
وأعانه على أن تكون داليتة هذه طعنة نجلاء وضربة أخطودا، كما قد أعان قيس بن الخطيم
صاحبه الذي ذكر أنه أدى نعمة وأفاءها.

أي وحدة عضوية أشد تماسكا واحكاما من وحدة كلمة حبيب هذه المستمرة من لدن
ساعة صياغتها وتثقيفها الى حين انشادها الذي نال الثأر وجاء بالبشرى ورق من حمت
السخائم، ثم هذا الخلود الذي جعلها شقيقة وشي منمنم يحتفي بها السيد الكريم على وجه
الدهر ولوحة حالية حسناء باقية البهجة على مدى الأيام والليالي. ومنشأ الوحدة من نفس
القافية وأجزاء العروض وأنغام الايقاع وزخرفة البديع وتجاوب أصداء البيان ذي الحكمة
والبلاغة والغناء الذي يدر له الوريد — كل ذلك وراء تصميم أشكاله اللغوية جسد روحاني
نوراني من تصميم الشعر الموسيقي السَّخَر والجوهر — الشعر الذي هو رئيس الهيئة الموسيقية
كما قال أبو نصر.

في دفاع شيلي عن الشعر الذي كتبه أو نشره سنة 1821 م — (توفي شيلي سنة 1792 م

عن ثلاثين عاما) — نجد أوصافا وتشبيهات متلاحقات شَدَّما تذكرنا في اندفاعها وتتابعها وفحوى معانيها بدالية أي تمام هذه خاصة وبأشياء أخرى من شعره على وجه العموم. نذكر من ذلك مثلا قوله :

Poetry is the sword of light ring, ever unsheathed, which consumes the scabbard that could contain it.

الشعر سيف البارق أبدا مسلول ويأكل الغمد الذي يحتويه.

Poetry thus makes immortal all that is best and most beautiful in the world ... bearnig sweet news of kindved joy to those with whom their sisters abide-abide, because there is no postal of expression from the caverns of the spirit which they inhabit into the universe of things.

هكذا يخلد بالشعر كل ما هو أحسن في الدنيا وأجمله ... إذ انه يحمل بشرى أفراح تشبه الى هؤلاء المقيمة معهم أخواتهم ... مقيمات معهم إذ لا يجدن، فُيْنَّ به، مخرجا من كهوف الروح التي فيها يسكن الى دنيا مجال الأشياء.

Poetry is the record of the best and the happiest moments of the happiest and best minds.

الشعر سجل أسعد أوقات أسعد العقول وخيارها.

Poetry turns all things Loveliness

الشعر يحول كل الأشياء الى لطافة.

Its secret alchemy turns to potable gold the poisonons waters which flow from death through life.

سر كيميائه يحيل سوائل الذعاف التي تسري في الحياة من حوض الموت الى عسجد مشروب

Poetry strengthens the faculty which is the organ of the moral nature of man, in the same manner as exercise strengthens a linib.

الشعر يقوي الملكة التي هي حاسة الطبيعة الأخلاقية من الانسان كما يقوي التمرين عضوا من الجسد

Poetry is indeed something divine. It is at once the centre and the circumference af Knowledge.

«الشعر حقا أمر قدسي هو معا مركز دائرة المعرفة ومحيطها» رسالة شيلي Shelly في

الدفاع عن الشعر أو كما سماها A Defence of Poetry ذات نفس وطول وانما هذه منها أمثال ونماذج. تأمل شبه قوله. «الشعر يقوي الحاسة الأخلاقية» أو كما مر بك من الترجمة أو التقريب، أليس يشبه قول حبيب، وهو من قصيدة ميمية في ابن أبي دؤاد.

ولولا خلال سنها الشعر مادري بُعَاة الندى من أين تَوَّى المكارم

«وشيلي» مما يسمي الشعر مُشترَّعا، «وسَنَّها الشعر» أي جعلها سنة وشرعا. وهذا كقوله في داليته التي مدح بها خالد بن يزيد الشيباني الذي شفع له عند أحمد بن أبي دؤاد :

من أجل ذلك كانت العرب الألى يدعون هذا سوددا محدودا
وتننُّ عندهم العلى الأعلى جُعِلَتْ لها مرار القصيد قيودا

وقول «شيلي» في الشعر أنه حقا أمر قدسي Something divine مثل قول حبيب :
وكيف ولم يزل للشعر ماءً يرفُّ عليه ربحان القلوب
وتشبيه حبيب لقصيدته بالطعنة النجلاء والضربة الأخدود قريب منه سيف البرق الذي عند «شيلي».

وأكل سيف البرق بكونه أبداً مسلولا للغمد الذي يحتويه يشبه قول حبيب في كلمة أخرى يمدح المعتصم :

وجرد سيف الحق حتى كانه من السلِّ مودٍ جفنه وحمائله
وحمل بُشرى الأفراح الى المقيمة معهم الأخوات الحباث في كهوف الروح يُشبهه :
بشرى الغني أبي البنات تتابعت بُشراؤه بالفارس المولود

وقد يكون هذا توارد خواطر أو وجد شيلي سبيلا الى شيء ترجم باللاتينية من شعر حبيب فأخذ منه. وكيمياء الشعر التي تحول السم الى عسجد مشروب فيها مشابه من قول حبيب :

كرقى الأسود والأرقام طالما نزعتم حمات سخائم وحقود
وزعم شيلي أن الشعر مركز دائرة المعرفة ومحيطها، قريب الدلالة من قول حبيب «ولكنه صوب العقول». ومن قوله : «تملأ كل أذن حكمة وبلاغة» — وزعمه أن الشعر يحول الأشياء الى لطافة وجمال، ألا تحس، مشابه له في حسناء حبيب وشذره ومرجانه وشقيقة برده المنمنم «في أرض مهرة أو بلاد تزيد».

غير أن الشعر الذي أطراه «شيلي» بما أطراه هو شِعْر الشعر، ومثله الأعلى الذي لا يبلغ مبلغه جهد أقصى ما يبذله ذو الملكة من التعبير كما زعم. وما كذلك صنع حبيب. الشعر الذي ذكره حين عثم ما عنى به الا الجيد مما يستطيعه المجيد المفلح : «هذا هو صوب العقول» «هذا هو مرر القصيد التي تقيد العلى» — لا ما يهذى به المُستشعرون. والى ذلك أشار بقوله : «إذ أكثر الشعر مُلقًى ما له حسب».

وقال يخاطب ابن أبي دؤاد :

فما بال وجه الشعر أسود قائما وأنف العلى من عطله الشعر راغم

تَذَارَكُهُ ان المكرمات أصابع وان حُلَى الشَّعر فيها خواتم
إذا أنت لم تحفظه لم يَكْ بِدعة ولا عجباً أن ضيَّعته الأعاجم
ولولا جِلَالُ سَنَّا الشعر ما درى بُعاة الندى من أين تُؤْتَى المكارم
ومتى خصص أبو تمام فانما يعني شعره هو لا يخالجه في ذلك شك :

خُذها فما زالت على استقلالها مشغوفةً بِمُثَقِّفٍ ومَقُومٍ
زَهراءُ أُحْلَى في الفؤاد من المُنَى وألذُّ من ريق الأَحْبَةِ في الفم
هذا يقوله في أخريات إحدى ميميَّاته. على استقلالها ينظر به الى قول أهل النسيب :
«أجمعت فاستقلت» اذ بعد أن أنشأها قد انفصلت عنه وبانت. ولكنه يتعهدا بالثقیف
وهي مشغوفة بذلك.

ويقول في آخر نونيته التي مدح بها أمير المؤمنين الواصل :
جاءتك من نَظْمِ اللسان قِلادةً سمطان فيها اللؤلؤ المكنون
قوله سمطاء يشير به الى ما نعتت به قريش قضيدي علقمة بن عبدة أنهما سمطا الدهر :
حُدِثَ حذاء الحَضْرَمِيَّةِ أُرْهَفَتْ وأجابها التَّخْصِيرُ والتَّلْسِينُ
ولم يخل هنا من الاشارة الى قول أبي نواس «ركبنا الحَضْرَمِيَّ المُلَسَّنَا»
إنسيه وحشية كُثِرَتْ بها حركات أهل الأرض وهي سكون
يَبْوُعُهَا حَضِيلٌ وَحَلْيٌ قَرِيضُهَا حَلْيُ الهَدْيِ وَنَسْجُهَا مَوْضُونُ
أما المعاني فهي أبكارٌ إذا نُصَّتْ ولكن القوافي غُونُ
أي قبل أن تنص هي مطروحة في الطريق أو مستكنة في الصدور أصرار وكلا ذينك قاله
أبو عثمان الجاحظ. حَلْيُ الهَدْيِ أي العروس.

أما المعاني فهي أبكار اذا نصَّت ولكن القوافي غُونُ
أحذاكها صَنَعُ الضمير بمدّه جَفَرٌ إذا نضب الكلام معين
ويسىء بالإحسان ظناً لا كمن هو بابنه وبشعره مفتون
ولأي تمام مذهب في الاشارة هو من صميم النقد لما يَصْمُتُهُ اياه من معنى الاستجادة
والتعجب كقوله :

أيا ويل الشَّجِي من الحَلْيِ وبالي الرِّبع من إحدَى بَلْيِ
فإحدى بلي اشارة الى ميمية النابغة الجيدة التي فيها يقول :
إحدى بَلْيِ وما هام الفؤاد بها الا السَّفَاة وإلا ضَلَّة حلما
وقوله :

فاشمَعَلُوا يلجلجون دُوبَا مُضَغاً للكلال فيها أنيضُ

يشير الى همزية زهير التي فيها يقول :

تُلْجَلِجُ مُضْعَةً فِيهَا أُنَيْضُ اصْلَتْ فِيهِ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءٌ
وهي من جياده.

وهذا باب عند أبي تمام واسع لو أفرد له كتاب كان به حقا جديرا.
ومما يوقف عنده من معاني النقد شِعْرُهُ في أهل الكتابة من سادات زمانه. ومقاله في ابن الزيات، إذ وَصَفَ قلمه، معروف من إحسانه :

لَكَ الْقَلَمُ الْأَعْلَى الَّذِي بِشِبَابِهِ	تُصَابُ مِنَ الْأَمْرِ الْكُلِيِّ وَالْمَفَاصِلِ
لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ	وَأُرَى الْجَنَى اشْتَارُهُ أَيَّدَ عَوَاسِلُ
لَهُ رَيْقَةٌ طَلَّ وَلَكِنْ وَقَعَهَا	بِآثَارِهِ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ وَابِلُ
فَصِيحٌ إِذَا اسْتَنْطَقْتَهُ وَهُوَ رَاكِبٌ	وَأَعْجَمُ إِنْ خَاطَبْتَهُ وَهُوَ رَاجِلُ
إِذَا مَا امْتَطَى الْخَمْسَ اللَّطَافَ وَأُفْرِغَتْ	عَلَيْهِ شِعَابُ الْفِكْرِ وَهِيَ حَوَافِلُ
أَطَاعَتُهُ أَطْرَافُ الْقَنَا وَتَقَوَّضَتْ	لِنَجْوَاهُ تَقْوِيضُ الْخِيَامِ الْجَحَافِلُ
إِذَا اسْتَعَزَّزَ الذَّهْنَ الذَّكِيَّ وَأَقْبَلَتْ	أَعَالِيهِ فِي الْقِرَاطِ وَهِيَ أَسَافِلُ
وَقَدْ رَفَدَتْهُ الْخَنْصِرَانُ وَسَدَّدَتْ	ثَلَاثَ نَوَاحِيهِ الثَّلَاثُ الْأَنَامِلُ
رَأَيْتُ جَلِيلًا شَأْنَهُ وَهُوَ مُرْهَفٌ	ضَنْئِي وَسَمِينًا خَطْبُهُ وَهُوَ نَاحِلُ

حظ ابن الزيات من جميع هذا أن له القلم الأعلى، ثم سائر الوصف حظ للقلم وحده أولا ثم لذهن ذكي يَرْفُذُهُ. وَيُعْمِلُهُ وَيَسْتَجِيهِ، وقد يكون هذا القلم الموصوف إن عولنا على ظاهر الوصف أي قلم، على ما فيه من روح المثالية، وكذلك الذهن ذو الشعاب الحوافل أي الممتلئة بالمعاني كما يكون الضرع حافلا باللين. وما أجدر أن يكون القلم الموصوف والذهن الموصوف كلاهما قلم أي تمام وذهنه — من أدل شيء على ذلك هذا الذهن الحافل المنصرف الى التأليف والتثقيف — «الفكر المهذب في الدجى» الذي يمد «جفر اذا نضب الكلام معين» الذي تنصب منه في «شباب القلم» «الطعنة النجلاء» ومن مُرْهَفِهِ الضربة الأخدود «ثم سُمِّ كسم الأفاعي» وتضاع منه بنات الفكر.

كَرَّقَى الْأَسَاوِدَ وَالْأَرَاقِمَ ضَالِمًا تَزَعَتْ حُمَاتِ سَخَائِمَ وَحَقُودَ
وكما لعابه الأفاعي، هو أيضا :

الَّذِي مِنْ رَيْقِ الْأَحْبَةِ فِي الْفَمِ

ما أشبه ما صنع حبيب مع ابن الزيات ههنا بما صنع أبو الطيب مع بدر بن عمار والأسد من بعد كاد أبو الطيب يهمل بدر بن عمار كل الإهمال وعول على نعت الأسد وكأنما توهمه رمزا لنفسه أو مثلا، ألم يلتبس الحلف من أسد الفارديس ؟ وكاد أبو تمام ينصرف كل الانصراف في نعته عن بلاغة ابن الزيات الى مدح القلم ووصفه والفكر الذي يستمد منه

وقد جعله أشبه بفكر نفسه أكثر من فكر ابن الزيات، فقد كان هذا أميل الى أن يكون صاحب ديباجة سهلة منه صاحب غوص.

لم يكن ابن الزيات — على الأرجح — الى حبيب بحبيب، وله فيه أبيات تنم عن ذلك وكأنما نظر فيها الى مَصْرَعِهِ أوردتها التبريزي في معرض شرحه للاميته «متى أنت عن ذهلية الحبي» التي منها هذه الأبيات :

أَبَا جَعْفَرٍ إِنْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ شَاعِرًا	أُسَاهِلُ فِي بَيْعِي لَهُ مِنْ أَبَايَعَةٍ
فَقَدْ كُنْتُ قَبْلِي شَاعِرًا تَاجِرًا بِهِ	تُسَاهِلُ مِنْ عَادَتٍ عَلَيْكَ مَنَافِعَةٍ
فَصِيرْتُ وَزِيرًا وَالْوِزَارَةَ مَكْرَعًا	يَعَصُّ بِهِ بَعْدَ اللَّذَازَةِ كَارِعَةٍ
وَكَمْ مِنْ وَزِيرٍ قَدْ رَأَيْنَا مُسَلِّطًا	فَعَادَتْ وَقَدْ سُدَّتْ عَلَيْهِ مَطَالِعُهُ
وَلِلَّهِ قَوْسٌ لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا	وَلِلَّهِ سَيْفٌ لَيْسَ تُثْبُو مَقَاطِعُهُ

وازن بين هذا من قوله وبين قوله في آل وهب :

كُلُّ شَيْعٍ كُنْتُمْ بِهِ آلٌ وَهَبٍ	فَهَوَّ شَيْعِي وَشَيْعُ كُلِّ أَدِيبٍ
كُلُّ يَوْمٍ تُزْخَرُفُونَ بِنَائِي	يَجْبَاءُ فَرْدٍ وَبَرٌّ غَرِيبٍ
إِنْ قَلْبِي لَكُمْ لَكَالْكَيْدِ الْحَرَى	وَقَلْبِي لِغَيْرِكُمْ كَالْقُلُوبِ

وقال في الحسن بن وهب وكان له محبا، يذكر بيانه وبلاغته :

ثَبْتُ الْبَيَانِ إِذَا تَلَعْتُمْ قَائِلَ	أَضْحَى شِكَالاً لِلْسَانَ الْمُطْلَقِ
لَمْ يَتَّعِ شَيْعَ اللُّغَاتِ وَلَا مَشَى	رَسَفَ الْمُقَيَّدُ فِي حُدُودِ الْمُنْطَوِّ
فِي هَذِهِ نُحِثُ الْكَلَامَ وَهَذِهِ	كَالسُّورِ مَضْرُوباً لَهُ وَالْخُنْدَقِ
يَجْنِي جَنَازَةَ النَّحْلِ فِي أَعْلَى الرُّبَا	زَهراً وَيَشْرَعُ فِي الْقَدِيرِ الْمُثَنَّى
أُنْفُ الْبَلَاغَةِ لَكُمْ هُوَ حَائِزٌ	مُتَرَدِّدٌ فِي الْمَرْتَعِ الْمُتَعَسِّقِ
عَيْرٌ تَفَرَّقُ إِنْ حَدَاها غَيْرُهُ	وَمَتَّى يَسْقُهَا وَإِدْعَا تَسْتَسْوِقُ
تَنْشَقُّ فِي ظِلِّ الْمَعَانِي أَنْ دَجَتْ	مِنْهُ تَبَاشِيرُ الْكَلَامِ الْمُسْتَرْقِ

الأسلوب الموصوف في هذه الأبيات ليس بالعام لو تأملته الذي يصدق مثله على كل بليغ. ليس كأسلوب أبي تمام ولا مذهب صاحبه كمنهجه. كانت في أبي تمام حُبْسَةٌ إذا تكلم والحسن بن وهب ثبت البيان لا يتلغم. كان أبو تمام مما يعجبه الغريب واتهمه خصومه باستعمال شنع اللغات، ويتعمق المعاني، وكان يعلم من نفسه ذلك وَلَوْثَوَقِهِ بمقدرته فيه يعده من الحسنات ويفخر فيقول :

يُذَلِّلُهَا بِذِكْرِكَ قِرْنُ فِكْرٍ إِذَا حَرَّتْ فَتَسْلِسُ فِي الْقِيَادِ

ولم يكن، لصحة ذوقه ودقة نقده، يجهل الجيد الذي على غير طريقتة ومذهبه، وقد نبه

على هذا المرزوقي في مقدمة شرحه للحماسة، وحتى الآمدي لم يضمن بشيء من قبيله حين قدم لموازنته بذكره علم أبي تمام ومعرفته بالشعر — ثم الحسن بن وهب يجني من زهر ويشرع في غدير ملآن — وهو غزير المدد مشرق العبارة. لقد حرص أبو تمام على أن يصيب صفة بلاغة الحسن وجودة ذوقه وبيانه. والحسن ممن وصفه الجاحظ برقة الشعر وعذوبته ومعرفة الجيد منه في معرض حديثه عن حذق الكتاب وبصرهم بالشعر بالنسبة الى اللغويين والأخباريين.

وتأمل بعد هذه الأبيات وتفصيل قضايا النقد حاقّ النقد، الذي فيها : أن الشئع من اللغات يبحث به أسلوب الكلام. أن استعمال المنطق يقيد صاحبه ويوقعه في التكلّف ويضيق عليه مجال التعبير كأن سورا مضروبا عليه وخندقا. وقوله «أنف البلاغة» أفاد به الدلالة على رونق ديباجته وبهجتها كما أفاد به معنى قوة الملكة وغازرة المادة.

لا ريب أن أبا عبادة نظر الى هذه الأبيات القافية في أبياته التي مدح بها ابن الزيات فقال :

لنَفْسِنْتَ فِي الْكِتَابَةِ حَتَّى عَطَّلَ النَّاسَ فَرْنٌ عَبْدَ الْحَمِيدِ
فِي نِظَامٍ مِنَ الْبَلَاغَةِ مَا شَكَّ أَمَرُوهُ أَنْهُ نِظَامُ فَرِيدِ
وَبَدِيعٍ كَأَنَّهُ الزَّهْرُ الضَّاحِكُ حَكُّ فِي رَوْنَقِ الرَّيْعِ الْجَدِيدِ
وَمَعَانٍ لَوْ ضَمِنَتْهَا الْقَوَافِي هَجَّجْتَ شَعْرَ جَزُولٍ وَلَبِيدِ
حُزْنَ مُسْتَعْمِلِ الْكَلَامِ اخْتِيَارًا وَتَجَنَّبْنَ ظُلْمَةَ التَّعْقِيدِ
وَرَكِبْنَ اللَّفْظَ الْقَرِيبَ فَأَدْرَكْنَ بِهِ غَايَةَ الْمُرَادِ الْبَعِيدِ
مُشْرِقٌ فِي جَوَانِبِ السَّمْعِ مَا يُحْدِ لِقَاهُ عَوْدُهُ عَلَى الْمُسْتَعِيدِ

وقد استعار أبو عبادة بعض ألفاظ حبيب كما قد أخذ أخذًا من معانيه؛ وهنا ظلم المعاني صارت ظلمة التعقيد «وزهر الربا» صار «الزهر الضاحك» و «أنف البلاغة» صارت نظاما من البلاغة كأنه نظام فريد والفريد هنا تدل على العقد كما تدل على التفرد والأنف متفرد والروضة الأنف التي لم ترع.

وقد أخذ أبو عبادة من حبيب «حدود المنطق» فبنى عليها قوله الشهير :

كَلَفْتُمُونَا حُدُودَ مَنْطِقِكُمْ فِي الشَّعْرِ يُثْفَى عَنْ صِدْقِهِ كَذِبُهُ
وَلَمْ يَكُنْ ذُو الْقُرُوحِ يَحْفَلُ بِالْمَنْطِقِ مَا نَوْعُهُ وَمَا سَبِيهِ
وَالشَّعْرُ لَمْحٌ تَكْفِي إِشَارَتُهُ وَلَيْسَ كَالنَّارِ طَوَّلَتْ خُطْبَتُهُ
ونظر الى هذا ابن المعتز فقال :

إِنْ ذَا الشَّعْرِ فِيهِ ضَيْقُ مَجَالٍ لَيْسَ كُلُّ الْكَلَامِ مَا شَاءَ قَالِ
يُكْتَفَى فِيهِ بِالْإِشَارَةِ وَاللَّمَحِ وَيَحْتَالُ قَائِلُوهُ اخْتِيَالًا

فَقَصَّرَ عَنْ مَدَى حَبِيبٍ وَأَبَى عِبَادَةَ مَعَا، اذْ جَعَلَ إِشَارَةَ الشَّعْرِ وَلَحْهَ مَبِيْهًا ضَيْقُ مَجَالِهِ وَاحْتِيَالِهِ. أَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِ أَبِي عِبَادَةَ «تَكْفِي إِشَارَتِهِ». قَوْلُ ابْنِ الْمَعْتَزِ «يُكْتَفَى فِيهِ بِالإِشَارَةِ» لَا يَفِيدُ مَعْنَى الْكِفَايَةِ الَّتِي جَاءَ بِهِ الْبَحْثِيُّ، وَلَكِنْ يَفِيدُ أَنَّ الشَّاعِرَ — وَبِنَبْغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ ضِعَافِ الشُّعْرَاءِ وَمَتَوَسِّطِهِمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ — لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَبْلُغَ غَايَةَ مَقَاصِدِهِ فَيَكْتَفِي بِالإِشَارَةِ وَاللَّمَحِ وَيَحْتَالُ أَحْتِيَالًا.

أما حبيب فقد أنصف نفسه وأنصف الشعر اذ قال :

أَحْذَاكُمَا صَنَعُ الضَّمِيرِ يَمُدُّهُ جَفَرٌ إِذَا نَضَبَ الْكَلَامُ مَعِينَ

وبعد فحبنا هذا القدر مما يجده القارئ المتعجل من معاني النقد وألفاظه وعباراته في شعر حبيب، وَقَلَّتْ قَصِيدَةٌ لَهُ مَطْوَلَةٌ لَا يَتَحَدَّثُ فِيهَا عَنْ شِعْرِهِ خَاصَّةً وَتَغْنَى بِمَا يَحَاوِلُ مِنْ وَجْهِ الْإِبْدَاعِ وَالْجُودَةِ فِيهِ، وَقَلَّ مِنْ هَذَا الَّذِي يَخْصُ بِهِ شِعْرُهُ مَا لَا يَتَنَاوَلُ قَضَايَا عَامَّةَ مَنْ قَضَايَا الْبَلَاغَةِ وَالْبَيَانِ، وَلَا عَجَبُ فَقَدْ كَانَ الشُّعْرَاءُ مِنْذُ زَمَانِ الْجَاهِلِيَّةِ هُمْ حِكْمَةُ الشَّعْرِ وَرَوَاتِهِ وَنِقَادِهِ وَمُؤَرِّخُوهُ — هَلْ زَادَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ شَيْئًا حَقًّا كَثِيرًا عَلَى مَا أَوْرَدَهُ الْفَرَزْدَقُ فِي لَا مَيْتَهُ اذْ قَالَ :

وَهَبِ الْقَصَائِدَ لِي التَّوَابِعُ اذْ مَضَوْا وَأَبُو يَزِيدَ وَذُو الْقُرُوحِ وَجُرُولُ
الْأَبْيَاتِ، أَلَمْ يُخْبِرْنَا فِيهَا بِأَوَّلِيَّةِ مُهْلَهْلٍ وَمَقْتَلِ طَرْفَةٍ وَفَحَوْلَةِ عُلْقَمَةَ أَمْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْإِتِّحَالَ
فِيمَا ذَكَرَ مِنْ قَضَايَا الشَّعْرِ — وَهَذَا بَعْدُ بَابِ وَاسِعٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فِي الْخَتَامِ كَمَا فِي الْبَدَايَةِ،
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

3 فبراير 1986

ظهور اللغة وعناوين الظهور

د. أحمد العلوي

مقدمة :

نريد في هذه المقالة أن ننظر في بعض نصوص المغني، وأن نبحت عن بعض المقدمات القائمة وراء التحليل العربي وما يمكن أن يدفع إليه هذا التحليل. وأن نميز بين الواقع اللغوي والمنظور اللغوي، وأن نضرب مثالا يتبين به إمكان قيام أقوال كونية مختلفة ومتباينة ظاهرا، ويتبين به أن النظر النحوي كان عند الأقدمين من العرب إسهاما في حق التسمية لأن العلم البشري في حقيقته حديث عن العالم، ومن هذا العالم الوقائع اللغوية التي يصفها النحويون ويسمونها. وإذا كان لقوم أن يسموا هذه الوقائع وأن تقوم أسماءهم في نسق منتظم، فإنهم يكونون بذلك أصحاب نظر. وأما الذين ينزلون عن حقهم في التسمية لسبب من الأسباب، فإنهم يمارسون بهذا التنازل وجودا ناقصا شبيها بالعدم. مسألة التسميات أساسية لأنها تحمل خيال الشعب المسمي ولأنها تعفي منتج التسميات من الحفظ والمتابعة وهما حظ الشعوب التي لاتسمي، ولأن انتاج الأسماء يكون ناتجا ويفرض في وقت واحد سوقا يمت فيها الحوار بين المسمين. ومسألة التسميات أساسية لأنها تمثل صورة التأويل عند المسمي لأنه حين يؤول يسمي. فإذا نقلت التأويلات الى لغة أخرى وصنعت لها ألفاظ مناسبة أو غير مناسبة — كما هو الحال عندنا — وابتعدت عن سوق الحوار المذكور آنفا فقدت ضيعتها السوقية وتقدمت الى الناس منكرا أصلها التأويلي، وساعدت أسباب أخرى. أهمها قيام أسواق حوارية جانبية في بلاد البكم التأويلي فاستقر لها اسم جديد أو أسماء تميزها عن طوائف قولية أخرى. هذه الاسواق «الحوارية» الجانبية لا تشارك في تأويل وقائع هذا العالم وتسميتها، وإنما تبذل الجهد في تسمية التأويل وطوائف التأويلات الصادرة عن الأسواق القولية الأساسية.

جمال الدين بن هشام هو أحد المتحاورين في السوق اللغوية العربية الأساسية. والحديث

عنه وعن أقواله، في هذه الأوراق، دخول في ذلك الحوار القديم — الجديد. إن قضية «التراث» النحوي يتغير معناها حين تطرح بالألفاظ السابقة. بل إن لفظ «التراث» ذاته من التسميات التي ينبغي أن تزول لأن الأقوال لا تورث ولا تنتقل ملكيتها من قوم إلى آخرين، بل إن أصحابها وضعوها حرصاً منهم على امتلاكها حتى لاتنفوت إلى غيرهم، وحتى يمكنهم من وراء الحجب وقهراً للموت الجسدي أن يحاوروا بها الخلف البشري. عالم الأقوال هو عالم لاموت فيه، وغاية ما يقدر عليه المخالف هو أن يَصْنَعَ أقواله بحجب الأقوال الأخرى القائمة. وإذا كان ما يستطيعه الإنسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات منظمة يضعها. وكانت تلك التسميات تختلف باعتبار السؤال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية المجتمعية، فإن كل التسميات نسبية، ولا يجوز بحال أن يزعم زاعم لأقواله صفة الحق المطلق، ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يُطَلَّ على هذه الوقائع دون أن يكون هو ذاته جزءاً منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توفرت للإنسان إمكانيات «لغوية» أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذراً كان هو جزءاً من هذه القوانين وكان لا يستطيع مفارقتها، فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. وهذا الذي يقال عن اللغويات يقال عن غيرها من الأقوال المتعلقة بظواهر أخرى.

نعتقد، لما سبق، أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة. ومادام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون أقوالهم منذ عهد بعيد، فإن المعيار الذي ينبغي أن يتخذ للمقايسة بين هذه الأقوال هو معيار المفارقة. ومن هذه الجهة نلاحظ أن البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالإضافة إلى ذلك المعيار، ولا يختلفون إلا فيما وجهوا إليه إجاباتهم من أنواع المصالح المادية أو المعنوية التي يؤدي إليها نحوهم. النحو التوليدي طائفة من الاعرابات المنظمة على شكل خاص، اتخذ ذلك الشكل حتى يستجيب لأغراض مادية متعلقة بتطور المجتمع الأمريكي. والنحو العربي القديم طائفة من الاعرابات التي وضعت من أجل البرهنة على قضايا كانت تهم العلم القديم وهي قضية التغير. ومن أجل البرهنة على امتياز رسالة الشعب العربي لأن اللغة الموصوفة فيه تخرج منه في حلة العقلانية والصواب المكلفين. ولكن النحو العربي القديم بقي مع ذلك بناء من التسمية — ولا أقول المصطلحات لأن هذا اللفظ تسمية كذلك — القادرة على أن تدافع عن صحة منظورها، وبقي، رغم ذلك، قادراً على أن يتقدم إلى الناس باعتباره مشروعا للنظر قابلاً للتحديد، إن لم يكن، كما يظن آخرون، بناء لا يضاف إليه شيء. ولكن النحو العربي والنحو التوليدي لا يختلفان من جهة معيار المفارقة في شيء كبير.

الأمثلة :

— ليس زيد بقاءم ولا قاعد

— ماجاءني من امرأة ولا زيد *

— مازيد قائما لكن قاعدا *

— مازيد قائما بل قاعدا *

يقوم تحليل صاحب المغني على مبدأ وصول العمل. يرجع صحة المثال الأول إلى أن العامل وهو حرف جر يمكنه أن يصل إلى «قاعد»، ويرجع فساد المثال الثاني إلى امتناع ذلك الوصول لأن «من» لاتعمل في المعارف، فهي لاتصل، إذن، إلى «زيد». أما المثال الثالث فممتنع كذلك لأن فيه إعمالا ل«ما» في الموجب، وهذا العامل لا يصل إلى الموجب.

يهنا في ما تقدم أن نوضح مبدأ الوصول وأن نتساءل : هل الوصول هو ربط بين المواقع المعمولة، وفي هذه الحالة يجب أن يكون هناك شكل خال من الحركات الاعرابية ؟ أو هل الوصول هو علاقات شكلية قائمة في إعراب هرمي ؟

إذا كان الوصول ربطيا، كانت العاملة نظرية ضميرية لأن المواقع المربوطة تكون آنذاك شبيهة بالمواقع المضمرة وضماؤها. أما إذا كان الوصول شكليا هرميا، فإن العاملة ستؤول باعتبارها نظرية مقولية أي باعتبارها نظرية اعرابية تبين هندسة الأقوال. أول تأويل يستقر في الذهن هو الأول أي أن نقول إن النحوي العربي يفسر انتقال الحركات بين المواقع عن طريق العطف الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار إمكانيات الوصول. ليست قواعد العطف هذه أولى، ولكنها تنطبق على بنيات سابقة استقرت بقواعد أخرى. هذه القواعد الأولى تخرج العبارة في شكل مجرد عن العلاقات العاملة والحركات، وتستعمل ألفاظا وصفية لا أثر فيها لهذه العلاقات. ولنقل إن تلك الألفاظ ستصنف تنابع أنواع المقولات كما هو الشأن في اللغات غير الاعرابية، وبعد ذلك تنطبق هذه العلاقات العاملة. إذا أغفلنا التدقيقات سيكون الشكل تقريبا كما يلي :

فعل	(اسم)	(حرف اسم)	عاطف	(اسم)
ليس	زيد	ب	ولا	قاعد

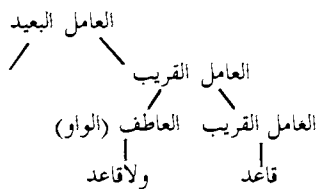
هذا الذي تقدم كلام عن التأويل الأول لمعنى العاملة في إطار الوصول. أما التأويل الآخر فهو أن يكون هناك فرق بين البنية العاملة والبنية المقولية وأن تكون إحداها ترجمة للأخرى، وفي هذه الحالة تكون الوحدة العاملة الواصلة مقولة ذات درجة معينة ويكون وصولها إلى اللفظ في أسفل الهرم حاصلا إذا كان اللفظ مربوطا بها، وتكون علامة اللفظ الاعرابية هي نتاج تأويل المقولة القائمة في أقرب العقد إليه. وهذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين هذه العقدة والمقولة الأولى القائمة في رأس الهرم. هذا التأويل والتأويل الأول تعبيران مختلفان متعلقان بشيء واحد وهو إعراب الجمل.

إن إعراب الجمل المقولي والعاملي — ولنكتف هنا بهذين الاعرابين — ليسا إلا تأويلين لاعراب «واقعي» كلي لا يمكن الوصول إليه لأنه لا يمكن أن ينتقل الواقع إلى اللغة الواصفة. ولكنها هي التي تنتقل إلى الواقع عن طريق التأويل. لهذا نزع أن الاعتبار السابقة هي.

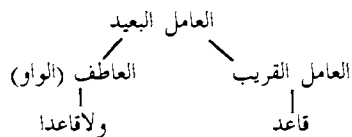
وإن اختلفت ظاهراً، تنتقل إلى واقع واحد لا يحصل في ذاته لأنه يفر كلما اقترب منه. مثلاً يمكن أن يقال إن هذا الاعراب الواقعي الكلي الذاتي يؤول بالافضاء في الاعراب الافضائي ويؤول بالجمود في أحوال تقدمت، ويؤول مقولياً ثم عاملياً، ولكنه كذلك قابل لأن يؤول بالجمود إذا نظر إليه باعتباره يقبل أن يترجم إلى بنية عاملية ومقولية متعادلتي. وباختصار، فإن التأويلات المتقدمة هي تأويل إعرابي خاص لذلك الاعراب الكلي. وحين عرضنا أن نعرف ما يقصد النحوي العربي بالوصول أحيينا أن نعرف كيف أول ذلك الاعراب الكلي الواقعي الذاتي. ولايتفاوت النحاة إلا في درجة اقترابهم من هذا الاعراب ثم إنهم لا يبلغونه. نقترح هنا أن نقبل التأويل «الديناميكي» المتقدم باعتباره يمثل الوجهة العربية، وسنفسر به أقوال جمال الدين بن هشام، وسنرجع من بعد إلى التأويلات المنافسة الأخرى.

إن مفهوم اللفظ والخل والعطف عليهما يمثل، في نظرنا، تعبيرا وتحقيقا لذلك التأويل. حين يصل العامل الذي هو الباء إلى «قاعد» في قولنا «ليس زيد بقائم ولا قاعد» يحصل عطف على اللفظ. فما معنى هذا ؟ معناه أن العامل الذي يقضي بالحركة هو العامل القريب. أما عند قولنا «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» فإن العامل المفضي بالحركة هو العامل البعيد. هنا يجب أن نتصور أن القرب والبعد يفترضان وجود طرق مختلفة بين المعلوم وبين مصادر الإفضاء، ويفترضان أن الواو ليست إلا قنطرة يتم بها الافضاء. وعلى هذا، فإن الواو تكون تارة في طريق العامل البعيد وتارة في طريق العامل القريب. ومن جهة أخرى، يلاحظ أن العامل القريب يقع هو أيضا في طريق العامل البعيد. ومعنى هذا أن هناك طريقتين للعامل البعيد : الطريق المؤدي إلى العامل القريب ومعموله، والطريق المؤدي إلى الواو. ومعنى هذا كذلك هو أن الجملة يكون لها شكلان عامليان مختلفان يحدد كل واحد منهما مكان الواو. غاية الأمر هي أن اللفظ يقصد به هنا محل مستقل بعامله وساقط في طريق العامل البعيد. أما المحل الذي يعطف عليه في الحالة الأخرى، فالمقصود به هو أن يكون اللفظ المعطوف ساقطا في طريق العامل البعيد كسقوط اللفظ المعطوف عليه فيه. بلغة أخرى نقول العطف على اللفظ هو أن تخرج الواو من محل أسفل من محل العامل القريب. وأما العطف على المحل فهو أن تخرج من محل معادل لمحل العامل القريب. ولتوضيح هذا الأمر، نقول : إن المحل هو الموقع في الهرم العاملي، والمحل الأعلى هو المحل عند النحاة العرب، أما المحل الأدنى فهو اللفظ، وها هو شكلهما :

العطف على اللفظ

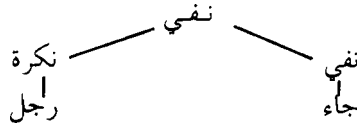


العطف على المحل

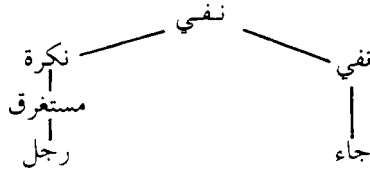


هذا الذي قيل في هذا المثال يقال في المثال الآخر :
— ما جاءني من امرأة ولا زيد.

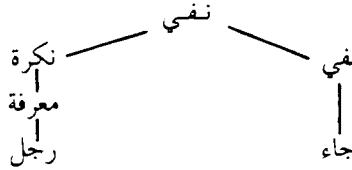
لكن المانع من وصول العامل هنا هو أنه لا يقبل المعارف. لا يصح أن يقال : ما جاءني من زيد. السؤال الذي ينبغي وضعه هنا هو التالي : هل يأتي فساد الجملة من اعتبار عاملي أو هل يأتي من اعتبار آخر ؟ بالنسبة لابن هشام، الفساد عاملي كما تقدم. لكن ينبغي على هذا أن التعريف والتكثير أمر عاملي، وهذا بعيد لأن ذلك وأشياء أخرى كالتأنيث والتذكير مسائل خارجة عن العملية في نظرنا لأن الميزان العاملي يهتم بالموقع سواء كان الواقع مؤنثا أم مذكرا أم غير ذلك. لهذا نظن أن الفساد في المثال راجع إلى أمر غير عاملي. هذا التعليل الذي نضعه هنا على طريقة القدماء يمكن أن نعبر عنه بطريقة المحدثين وأن نقول : إن هناك شروطا يجب أن تتوفر في البنيات العملية كي تقبل في البنيات الأخرى. يمكن أن يقال مثلا إن الجمل تكون لها بنيات مختلفة، أو أن الجملة الواحدة تمر في شبكة من البنيات أو من الاعراب بلغتنا، وأن الفساد يلحقها من جهات متعددة كأن يلحقها من الجهة العملية أو من الجهة المنطقية أو غيرها من الجهات. لهذا نظن أن الفساد في هذه الجملة راجع إلى أنه لا يجوز لك أن تنفي بإطلاق عن شيء أمراً، ثم يكون الشيء المنفي غير مستغرق. هنا تناقض منطقي في قولك : «ما جاء من الرجل» بهذا المعنى. لهذا نظن أن الاعراب المنطقي لهذه الجملة هو التالي : إذا افترضنا أن «نكرة» «معرفة» هي صفات إعرابية منطقية وقدرنا أن هذه الصفات لالتحق المكونات إلا على انفصال، فإنه يجب أن يكون الفساد في الجملة المذكورة راجعا إلى حصولهما على اتصال. المقصود هو أن «رجل» في المثال لحقته صفتان إعرابيتان منطقيتان متناقضتان. ونمثل لذلك كما يلي :



هذا هو الشكل المنطقي لجملة «ما جاء رجل»، «ما جاء من رجل»، وهما شيء واحد في الاعراب المنطقي لأن «من» لادور لها عندنا في هذا الاعراب. ولكنه يمكن أن يدافع عن دوريتها، وفي هذه الحالة سيكون الشكل :



ويمكن أن يستغنى عن «المستغرق» وأن يحتفظ بالشكل الأول، وأن تؤول النكرة فيه بـ «من» حين تحصل في الجملة، وأن تؤول فيه بالصفير حين لا يحصل شيء. ولكننا نميل إلى الاعراب الأول لأنه يبعد عندنا أن يكون لـ «من» دور منطقي بهذا المعنى الذي وصفناه. وهذان الشكلان ليس فيهما تناقض في الصفات الاعرابية المنطقية، أما الجملة الفاسدة ففيها ذلك التناقض :



في هذه الأشكال تصبح الصفات الاعرابية المنطقية مواقع في الصورة تتحقق في المنطوق بقواعد أخرى، ويلاحظ في هذا الخصوص، أن الفساد راجع إلى ما تتصف به العبارات من إعراب لأن الجمل الفاسدة والصحيحة تختلف من جهة الوقائع الاعرابية التي تحمل ببنية سابقة موحدة. ويبدو أن هذه البنية الموحدة هي نتاج الاعراب الجمعي الذي لا يهتم إلا بالعلاقة القائمة بين الجامع وهو الفعل في المثال وبين المجموع وهو الاسم. لكن هذه الملاحظة يجب أن تعم كل الوقائع، وهو ما لم نبحث فيه بعد. يعنينا هنا أن نقول إن الاعراب السابق يبين فساد الجملة وأصله وما فيه من تناقض بين الصفات الاعرابية المنطقية دليل على أن الفساد ليس عاملياً، ولكنه منطقي بالمعنى الذي وصفناه. وإذا صح أن يوصف هذا الاعراب الذي وضعناه، وصفناه بالعاملية المنطقية التي تمثل نوعاً من الاعراب وتمثل عنصراً أساسياً في شبكة الاعراب التي ألحنا إليها.

يمكن أن نعبّر عن المسائل المتقدمة بطريقة أخرى وهي طريقة الروابط المنطقية المعروفة. سنقدر أن الروابط المنطقية تقابل المواقع العاملة، ولكن ما سنعده رابطاً لا ينحصر في الأشياء التي يعدها كذلك المنطقة. يعرف المنطقة رابط الفصل والوصل والنفي والعطف وغير ذلك، وهي روابط يكونون بها أشكالاً رمزية ويبنون عليها استنباطات من جهة الصدق والكذب، وقد يختلف المنطقة في عددها. أما هذه الأشياء التي نعدها روابط هنا فهي المواقع وكل ما نقتبسه من المنطقة هو علاقات السيادة بين الروابط بالمعنى الذي فرضناه. حيناً يعطف اللفظ على اللفظ يكون العامل القريب رابطاً أعلى من العاطف الذي هو رابط أيضاً. ولهذا نضع الرابط السيد خارج القوس :

— ليس زيد بـ (قائم ولا قاعد).

لا يمكن أن نضع «لكن» «بل» في قلب القوس الذي يتحكم فيه النفي لأن النفي ليس أعلى منهما. وهذا الكلام المشتق من اعتبارات المنطقة هو بعينه المقصود بالفاظ أخرى عند

النحاة القدماء في نظريتهم عن الاستثناف، وَيُرْجَعُ في هذا الخصوص إلى الكتابات التفسيرية النحوية وإلى كتابات أوائل النحاة كسيبويه. إن الاستثناف معناه بهذه الألفاظ أن لا يدخل عامل على عامل من نفس درجته، فالاستثناف يعادل قوساً جديداً مستقلاً في الكلام :
— ما زيد قائماً (لكن قاعد.

يرفع «قاعد» هناك لأنه مفصول عن العامل الأول، ولأنه محكوم بعامل مستقل. نتذكر أن جمال الدين بن هشام قال إن العطف على اللفظ جائز في المثال :
— ليس زيد بقائم ولا قاعد.

وأضاف أن «شرطه امكان توجه العامل إلى المعطوف» (1)، وبيننا معنى هذا الكلام بألفاظ أخرى. وهنا نبين أن هذا الكلام معادل للكلام القائم على العلاقات بين الروابط. الفرق في التسميات راجع إلى الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف، أما المسمى فشيء واحد لا يدرك في ذاته. ويمكن أن نضيف قائلين إن توجه العامل في المثال المذكور راجع إلى أن ذلك العامل أو الرابط أعلى من الواو. لكن التحليل الرابطي لا يكفي في الاعراب النحوي، إذ يجب أن نعرف لماذا كان أعلى منه، وهذا يبينه، كما قدمنا، التحليل العاملي بتأويله.

يجب أن نلاحظ، هنا، أن هذا الشرط كان خاصاً بنوع واحد من الأمثلة، وهو ذلك المثال. أما الأمثلة الأخرى، فقد ساق ابن هشام أعداراً أخرى كامتناع «من» من العمل في المعارف وامتناع إعمال «ما» في الموجب وامتناع العطف على الابتداء الزائل. وهذه الأعدار كلها مانعات من توجه العامل في حقيقة الأمر، وهي أعدار فضلنا، كما تقدم، أن تكون شروطاً تصحح بها إعرابات أخرى تُكَوَّنُ هي والاعراب العاملي شبكة الإعرابات الخاصة بالجملة. وهذا يبين أن طريقة الروابط إذا كانت تصح في الأشكال المنطقية، فإنها في الأشكال اللغوية الطبيعية تحتاج إلى أن تفسر عن طريق الشبكة الاعرابية. ونقصد هنا بالأشكال المنطقية اللغات الاصطناعية التي يضعها المناطقة.

شروط العطف على المحل :

الشرط الأول إمكان ظهور المحل المعطوف عليه في النصيح، وهذا متوفر في المثال :
— ليس زيد بقائم ولا قاعداً.
وليس ذلك الشرط متوفراً في المثال :
— مررت بزيد وعمرًا*.

يمكن أن يقال في المثال الأول إن الباء عامل غاصب للعامل الأول، أما الباء في المثال الثاني فهي ولي والفعل فيه قاصر، لكن هذه الألفاظ تنتمي إلى طائفة وصفية خاصة لا ينبغي

نخلطها بالطائفة الوصفية العاملة أو المقولية. يمكن أن يقال أيضا إن هذه الطائفة الوصفية التصويرية تمثل نوعا من الاعراب القائم في شبكة الاعرابات وان هذا النوع موقع تقبل فيه الجمل أو ترفض حين تمر فيه، ولهذا يمكن أن نقول إن المثال : «مرت بزيد وعمرا» لافرق بينه وبين «ليس زيد بقائم ولا قاعدا» من الوجهة العاملة سواء أولت بالطريقة الجامدة أم بالطريقة المتحركة، وأن الفرق بينهما قائم في الاعراب التصويري الذي لا يجوز فيه للولي أن يسمح للفعل القاصر بالعمل. ونقصد هنا بالفعل موقع الفعل النظري لا الفعل المفظوظ. ويجب أن نشير هنا إلى أننا نؤول في تعاليفنا على ابن هشام العامل الفعلي بهذا الاعتبار لأننا لانحيز من العوامل غير المواقع. أما الألفاظ فهي كلها معمولة، والمعمول مكانه أسفل الهرم الاعرابي. لهذا، فإن تعاليفنا لاتصح كل الصحة إلا في إطار التصور الحدّي الذي يجعل الاعرابات في أول المكونات لا في آخرها. ولكن يبقى أن هذه التعاليف منزلتها هي أنها تشتق من النحو العربي وإن خالفته من جهة ارتباطها أساسا بالنظام الرئاسي للعلاقات العامليّة ومن جهة قيامها على شبكة الاعرابات كما بينا. وأما وجه اتصالها بالنحو العربي، فهي أنها يمكن أن تعد امتدادا له وتصريحا موضوعيا لمقدماته ودفعها بأسئلته إلى أجوبة ليست هي بالضرورة أجوبة النحاة الأولين السائلين.

نضيف إلى ما تقدم أن الفرق بين المثالين يمكن أن يدرك في إطار العاملة الجامدة. الباء والواو في المثال المقبول يجب أن تمثلا مقولتين عامليتين موقعيتين فرعيتين عن موقع أعلى. يجب تحديد هذه الفرعية العاملة كأن نقول مثلا إن الواو تمثل يعمل في مجاله مثل ما يعمله ممثله في مجاله. ومثله هو المقولة العاملة العليا بإطلاق أو العليا النسبية.

في الحالة الأولى يحصل عطف على المحل، وفي الحالة الثانية يحصل عطف على اللفظ. أما علاقة المقولة العليا بإطلاق بالمقولة النسبية فهو أن الثانية (العامل القريب) هي ممثل كذلك، ولكنها تختلف عن الممثل الواوي من جهة درجتها في الهرم الاعرابي. وهذا معناه أن الباء والواو هي عوامل ممثلة مكانها في مفاصل الهرم لا في أسفله لأن أسفله لا يكون فيه إلا المعمولات ذوات الدلالة. أما هذه الحروف فدلالتها عندنا موقعية. إن التمثيل بدرجاته هو مظهر من مظاهر العاملة الرئاسية. أما العاملة القديمة فلا تعترف بهذا التمثيل إلا في حالات نادرة كبعض أقوال النحاة في الاستثناء وبعض أقوالهم في واو المعية، ولكنها، مع ذلك، لا يفهم منها النظام الرئاسي الذي يرتبط به التمثيل إلا على استحياء. فمن ذلك قول البطليوسي في الحلل : «قال أبو القاسم : الواو تنصب الفعل المستقبل إذا أردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك : لاتأكل السمك وتشرب اللبن. قال المفسر : ظاهر كلام أبي القاسم هذا يوهم أن الواو تنصب الفعل المستقبل بنفسها دون إضمار أن، وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف، فإنه قسم الواو فيه أقساما ثم قال : وتكون حرفا ... وهذا صريح مذهب الكوفيين لأنهم يسمون هذه الواو التي ينصب بعدها الفعل المستقبل واو الصرف، ومعنى

ذلك عندهم أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينتصب لمخالفة الأول. ووافقهم على ذلك أبو عمرو الجرمي (2). ويمكن أيضا أن يؤول كلام الأقدمين في العطف، كما قدمنا، باعتباره تدريجيا للعلاقات العاملة وذلك إذا قدر أن العاطف يسمح بتوجه العامل ويمثل قنطرة لذلك العامل. ولكن عبارتهم، كما قدمنا، كانت لتمييز بصراحة بين المستويات، وكانت في صورتها العامة افضائية لانهم بتحديد مواقع العوامل في الشكل الاعرابي وطريقة إفضائهم، ولكن كلامهم هو، على كل حال مقدمة جيدة ومنطوق مكين.

إن الاعراب التصوري المتقدم يصحح كل إعراب رابطي ينطبق على هذه الامثلة. فقد تقدم الحديث عن الغاصب والولي، فإذا نظرنا من جهة سيادة الروابط لاحظنا أن المثال : — مررت بزيد وعمرا*.

وهو مثال فاسد، لا يجوز فيه أن يعطف «عمرو» على المحل أي أن يكون متصلا بالعامل الفعلي لأنه لا يجوز أن يتجاوز العامل الولي الذي هو الباء إلى ما وراءه وهو العامل القاصر. إذا ذكرنا ذلك فهمنا لماذا يصح أن يقال إن الباء هناك أعلى من الواو. ولا يجوز أن تخرج الواو عن سيادته فيكون الشكل الرابطي هو :

— مررت بـ (زيد وعمرو)

هذا الذي تقدم بين أن الاعراب التصوري هو الذي يُمكن من تحديد العلاقات الربطية المشار إليها، ولذلك يمكن الاستغناء بالاعراب التصوري عن الاعراب الربطي. فهما معا تعبير عن شيء واحد، ولكننا، قصدا للتبسيط، سنستعمل أحيانا الاعراب الربطي. الشرط الثاني هو أن يكون الموضع بحق الأصالة. مثال : — هذا ضارب زيدا وأخيه*.

هَذَا لا يجوز لأن «ضارب» وصف مستوف لشروط العمل، والأصل إعماله لا إضافته، والاضافة امتنعت بالتنوين. إن هذا المبدأ يمكن أن يعبر عنه بطريقة أخرى وهي أنه لا تمثل الواو عاملا غير حاضر في الاعراب المقولي أو العالمي. لهذا، ففساد هذا المثال راجع إلى اعتبار عاملي بخلاف مثال تقدم. ومن جهة أخرى، يقال أيضا إنه حصل في المثال خروج من الممثل عما يجب له وهو أن يكون مجال تمثيله مساويا وشبيها بمجال مايمثله من عامل. والحال أن العامل الرئيسي له مجال هو «زيد»، وهذا المجال له صفات عاملية هي النصب في التصور القديم أو هي حالة حدية خاصة في التصور الحدي، فكان يجب لمثله أن يكون ما بعده مشابها لذلك. ونحن تحدثنا عن حضور العامل في الاعراب قصدنا أن «الواو» لا يمكنها أن تمثل العامل الجار لأنه عندهم غير أصيل، ولأنه عندنا غائب عن الشكل الاعرابي. وهذا الذي يسميه القدماء بالمحل نؤوله في إطار العلاقات الرئاسية باعتباره مفصلا عاميا تحته انقضاء.

فاللفظ محله هو القيمة المقولية التي يتصل بها في الهرم الإعرابي. أما في الاعتبار الربطي، فإن تحليل المثال الفاسد هو :

— هذا ضارب (زيدا) و (أخيه).

أو على الأصح :

— هذا ضارب ○ ن (زيدا) و (أخيه).

ومن هذه الصورة يظهر الفساد لأن الواو جعلت فيها ممثلة للعامل الذي أشرنا إليه ب : «○» وهو الحركة الاعرابية في التصور القديم، والحال أنه يجب أن تكون ممثلة للنون. وهذا يظهر من صورة المثال الصحيح :

— هذا ضارب ○ ن (زيدا وأخاه)

هنا تكون الواو تحت النون أي أنها أدنى منها ربطيا. أما في المثال الفاسد، فإن الواو معادلة للنون. وهذا معنى كلامنا في الفقرة المتقدمة. فإن الواو إذا مثلت النون كانت أدنى منها ربطيا، أما إذا لم تمثلها كانت هي والنون بمنزلة واحدة أمام العامل الذي أشرنا إليه بالرفع.

أما تفسير هذا من الناحية التصويرية، فهو أن النون ولي يمنع العامل الرفعي من النفوذ ولا يجوز لعامل بعده أن يتجاوزه، ولو كان غاصبا لكان التصرف العملي غير هذا. ويظهر ما تقدم في المثال :

— هذا ضاربٌ زيدٌ*.

هنا كذلك يحصل الجر خلافا للقواعد، وذلك أن التنوين لا يسمح باعتباره ولها لأي عامل جديد بأن يرتبط مباشرة بالعامل الرفعي، والتنوين يعطي المكون الذي يليه وضعية حدية خاصة. نكتفي هنا بالإشارة إلى أن من جملة عناصرها نصب ذلك المكون. ماتقدم يختلف عن قول الأقدمين أن «ضارب» عامل كلها وعما يمكن أن يتوهم من علاقة تمثيلية بين الواو وهذا اللفظ. فإن مثل هذه الاعتبارات القديمة يجب أن تؤول بما قدمناه لأنه يصعب أن نقبل أن يكون اللفظ موقعا عامليا لأن اللفظ معمول، والمعمول عندنا يرتبط بالمعمولات الأخرى عن طريق المواقع العاملة ولا يمكن أن يرتبط بها إذا كان يصح أن يكون هو أو ما أشبهه عنصرا موقعا.

وفي هذه الحالة سيكون الربط بين المواقع مدخلا للعلامات. لكن هذا التصرف غير مناسب كل المناسبة لأن الربط المدخل للعلامات بهذه الطريقة لا اتصال له بالمعنى ولا يعرف حقيقة الدور المنوط به. ومن جهة أخرى يلاحظ أن الأسماء المستعملة في الاعراب المتقدم فيها لفظ «العاطف» وهو لفظ ينتمي إلى طائفة وصفية لا تنتمي إليها الألفاظ الأخرى المستعملة فيه. وهذا معناه أن العاطف الذي يكون دوره نقل العمل بعد حصوله بهذه القواعد المتأخرة كان يجب أن لا يظهر في الاعراب المجرد عن العاملة. وباختصار، يلاحظ أن العاملة الربطية

تكتفي بهذه الصعوبات إذا كانت تنطبق على بنية سابقة. فإذا نظرنا إلى الاعراب الذي تعرب به الجملة السابقة، لاحظنا أنه مقولي أولاً، ثم عاملي، كأن يقال: ليس فعل وعامل ثم زيد اسمها ومعمول لها وهكذا. بالنظر إلى هذه المسألة نتصور أن الربط يكون ديناميكيًا أي أن الاعراب المقولي الأول يعبر عنه بـ: ○ الاعراب العاملي المتحرك. ما لقيناه من صعوبات عند إرادتنا أن نلحق العلامات الاعرابية لانتقاله هنا، لأننا في الحالة الأولى قبلنا في الاعراب المقولي والعاملي أن يكونا مفترقين وأن يكونا جامدين متعلقين ببنية جامدة. أما هنا فإن الجامد هو العبارة وهو أيضاً الاعراب المقولي. أما الاعراب العاملي فإنه افضائي أو ديناميكي لأن العلاقات الموقعية بين المواقع ذات العلامات والعوامل تنطلق من هذه العوامل، ويصل من هذه العوامل شيء إلى الألفاظ، أما كيف يصل، فإنه يجاب نظرياً بأنه يمكن أن يكون الوصول إلخاقياً كأن تكون هناك قائمة للعلامات معروفة تلحق عن طريق الإقصاء، ويمكن أن يكون الوصول تأويلياً كأن تؤول المواقع العاملة القريبة في الهرم المقولي من اللفظ باعتبارها علامات ثم تنتقل صوتياً.

الشرط الثالث هو وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل الذي يراد أن يعطف عليه. معنى هذا أن المحل المعطوف عليه يجب أن يكون له طالب أصلي حتى يعطف عليه. أما إذا كان ذلك المحل قد استغني عنه لسبب من الأسباب، فإنه لا يجوز أن يُعطف عليه لما في ذلك من تناقض، لأنه لا يكون منعماً في حال، حاضراً في حال أخرى. نسمي هذا المبدأ بمبدأ الحضور.

المثال :

— إن زيدا وعمرو قائمان*.

هذا الشرط قريب من الشرط المتقدم لأننا هناك رأينا المحل المعطوف عليه على صفة الفرعية، فلم يجز العطف عليه إذا غاب. أما هنا فالمحل المعطوف عليه هو على صفة الأصالة، ولكنه مع ذلك لا يجوز العطف عليه لأنه لا طالب له ولا محرز. يمكن أن يقال إن المبدأين هما معا يرجعان إلى مبدأ الغياب لأنه لا يجوز أن يربط مكون عاملياً بمفصل عاملي غائب، ولكنه يجب أن يربط بالمفصل العاملي الحاضر. ولكن الذي جر على التحوي العربي أن يفصل بين المبدأين هو القيمة التي تُعطى للأصل، فأحبوا أن يضعوا مبدأين لِتُحَقِّقَ للأصل مرتبة. أما في حقيقة الأمر، فإنه إذا نظر إلى المثالين التاليين اللذين يرجعان الأول منهما إلى شرط الأصالة، والثاني إلى شرط المحرز لاحظنا أن المبدأ الأساسي هو مبدأ الغياب :

— هذا ضارب زيدا وأخيه*.

— هذا ضارب زيد وأخاه.

لهذا لا نقول في هذا الشرط إلا ما قلناه في الشرط المتقدم، ولكننا مع ذلك نقول :
في المثال : «إن زيدا وعمرا قائمان» تكون الروابط هي التالية :

— إن (زيدا وعمرا) قائمان.

— إن (زيدا) و (عمرو) قائمان.

في التحليل الأول كانت الواو تحت «إن» هنا تطرح قضية «إن» وهل هي واقع إملائي أو هل هي واقع نحوي. لن نهتم بهذا هنا ونكتفي بأن نشير إلى أن الصورة الربطية الدقيقة التي تكون تعبيرا عن هرم عاملي دقيق بالمعنى الحدي لا يربط فيها إلا المكونات ذات الدلالة الصريحة وهي الألفاظ المعمولة. أما الحركات والعناصر المكونة لأن والعوامل المعنوية عند القدماء. كل ذلك وغيره يتخذ اسما عاما هو الحد وأسماء أخرى بحسب موقعه في الهرم الاعرابي. لهذا، وقصدا للبساطة، سنتابع القدماء هنا كما فعلنا في مواقع أخرى وسندأب على اعتبار «إن»، واقعا نحويا رغم اقتناعنا ببطلان ذلك. اذن، الواو في المثال هي تحت «إن»، وهذا معناه أن «إن» ولي يفهم الابتداء مع القصور. فلا يجوز كما قلنا فيما تقدم أن تتعداه الواو إلى الابتداء. أما في المثال الفاسد «إن زيدا وعمرو قائمان»، فإنه يكفي أن نردد هنا قول من أبطله من النحاة وهو أن العامل يجب أن يستوفي عمله، فلا يدخل عامل جديد هو الابتداء لتثله الواو في قلب مجال عاملي لعامل آخر هو «إن». وهذا يمكن أن يعبر عنه فيقال إنه مبدأ عام في نظرية الاستئناف، ويمكن أن يقال في المثال إن فساده راجع إلى أن هناك عنصرا في «إن» يمنع الواو من أن تمثل ما وراءه. وهذا معناه أن الواو متصلة بذلك العنصر الولي، وهذا يظهر إذا قدرنا جملة فيها الابتداء ظاهر وفيها عطف بعد «إن» :

— علي إن زيدا وعمرو ضربهما

هنا لا يجوز أن تعطف على الابتداء في «علي» رغم ظهوره لأن هناك عنصرا في «إن» له صفة الولاية، والابتداء هناك يعود قاصرا وهكذا نفهم أن القصور واللزوم صفة غير خاصة بالافعال.

ومن الملاحظ أن ما يؤكد صفة العامل الاستئنافي التي هي صفة العامل الولي الذي لا يتجاوزه أي عامل ممثل إذا كان قائما في مجاله. إنه إذا لم يكن في مجاله جاز له أن يتجاوزه إلى ما وراءه، وهذا يظهر من المثال :

— (ان زيدا قائم) و (عمرو قاعد)

هذه الاعتبارات التي نذكرها هنا هي صورة أولى لا تعكس كل الدقائق الاعرابية. ولكنها تمثل الشكل العام لهذه العبارات، وآثرنا هنا أن لا نملاً هذه الورقات بالأهرام الاعرابية. ولكننا نلح هنا على أمر وهو أن ما نخالف فيه الأقدمين هنا ليس ابتعادا عنهم وعن طريقهم، ولكنه تجديد لتلك الطريق وامتداد لها.

الرباط آخر يناير 1984

المقاربة التداولية

لفرانسواز امينكود

ترجمة : د. سعيد علوش

«هذا الفصل هو جزء من مشروع ترجمة كتاب حول (التداولية) صدر أخيرا (1985)، وقد أرتائنا انجاز هذا العمل. انطلاقا من فراغ مجال الدراسات الأدبية العربية، من بحث التداولية.

فباستثناء كتاب (الوظائف التداولية في اللغة العربية) لأحمد المتوكل — وهو كتاب نحوي أساسا — لا نجد دراسة أدبية تداولية.

لهذا فنحن نخص مجلة (دراسات أدبية ولسانية) بفصل من الكتاب، على أن يصدر هذا الأخير خلال الموسم الدراسي القادم» (د. سعيد علوش).

«هل انت الذي تكلمني

هل انا الذي اكلمك

هل أنا أو أنت

أو صوتانا وقد امتزجا

في نفس الشعار

غير المتكسر

كعدسة عين سماوية»

اندري فيردى (André Verdet)

«التداولية هي قاعدة اللسانيات»

«رودولف كارناب (Rudolf Carnap)»

التداولية ؟ درس جديد وغزير الا أنه لا يمتلك حدودا واضحة...

وتقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللسانية التي لا تفصل عن بعضها البعض في الوقت الحالي.

انها قبل كل شيء محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي :

ماذا نصنع حين نتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم ؟ لماذا نطلب من جارنا حول المائدة ان يمدنا بـ «مايونيز الثوم» (aioli) بينما يظهر واضحا أن في امكانه ذلك ؟ فمن يتكلم اذن، وإلى من يتكلم ؟ من يتكلم، ومع من يتكلم ؟ من يتكلم ولاجل من ؟ من تظنني أكون حتى تتكلم معي هكذا ؟ ماذا علينا ان نعلم حتى يرتفع الابهام عن جملة أو أخرى ؟ ماذا يعني الوعد ؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله ؟ هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما ؟ ما هي استعمالات اللغة ؟ إلى أي حد يكون الواقع الانساني محددًا بقدرته على اللغة ؟

اننا نجد لذلك اعتبارات تداولية عند نمطين من المفكرين وبالدرجة الأولى عند أولئك الذي يشبثون بتحديد صدق الجمل، ويتعثرون فيما يتعلق بلغة كل يوم وبالجمل التي نطلق عليها «اللغات الطبيعية»، ببعض العوائق مثل، حضور «أنا» و«أنت» اللذين يتوجب، قبل كل شيء، كشف هويتهما من أجل تحديد المعنى. وهم يصادفون، كما هو الأمر أمام الشاشة، كل الدور الذي يلعبه السياق، حيث يتم تبادل الأقوال في تكون المحتوى الدال، ويمثل هؤلاء بدرجات متفاوتة المناطق الفلاسفة أمثال : فريج (Frege) (و) رسل (Russell) (و) كارناب (Carnap) (و) بارهيل (Bar-Hillel) (و) كين (Quine).

ويتطرق جلهم إلى البعد التداولي، أي إلى الأخذ بعين الاعتبار لدور المتكلمين والسياق كشيء يتطلب الامام به. ومن هنا، فاما أن على اللغة الشرعية للعلم ان تُنحَى كما عند فريج (و) كارناب، وإما يتوجب امتصاصها عبر التنحية أو التعبئة لها كما عند روسل (و) كين، وإما ان علينا ان نعالجها أحيانا بحيل مصارع الجيدو، كما عند مونتاك (Montague) (و) كوشي (Gochet). أما في الدرجة الثانية، فتظهر التأملات القريبة من التداولية عند أولئك الذين يهتمون منذ أمد بعيد بآثار الخطاب في المتكلمين، والمستمعين من سوسولوجيين ومعالجين نفسانيين ومتخصصين في البلاغة وممارسي التواصل، ولسانيين تحليل الخطاب،

أمثال : بيرلمان (Perelman) (و) ديكرو (Ducrot) (و) بورديو (Bourdieu) (و) كيربرا (Kerbrat) (و) واتزلأويك (Watzlawik)... وهم أقرب عامة من أحد مصادر التداولية. من ثم تقول الحكمة التداولية لبيرس (peirce) بأن الانتاج الثلاثي للدلالة يتوجه نحو الفعل، وبأن الفكرة التي نكونها عن الأشياء هي محمل الآثار التي نرتقي امكانياتها، انطلاقاً من الأشياء.

كما يوجد في النهاية صنف من المنظرين، الذين يجمعون كلياً بين دلالة كلمة أو جملة وبين استعمالها، كما هو الأمر عند ويتجانستين (Wittgenstein) (و) ستراوسون (Strawson) وقد جعلاً من اللغة العادية حديقة النعيم، في تحليلاتهم المرهفة، كما نجد ذلك عند أوستن (Austin) (و) سيرل (Searle).

ونعثر كذلك عند من يرون في التداولية الاداة التقنية الملائمة، لتعصيد فلسفة تعالي التواصل، وهم ايل (Ayl) (و) هابرماس (Habermas) أو يرون فيها علاقة حوارية، أمثال جاك (Jacgues). وتعد التداولية عند هؤلاء شيئاً أساسياً ومركزياً.

فكيف تعرف اذن هذه التداولية ؟

ان اقدم تعريف لها هو تعريف موريس (Morris) سنة 1938، اذ ان : التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات وهذا تعريف واسع، يتعدى المجال اللساني (إلى السيميائي) والمجال الانساني (إلى الحيواني والآلي).

ونجد تعريفاً لسانياً عند آن ماري دير (Anne-Marie Diller) (و) فرانسوا ريكاناتي (Francois Récanati) كالتالي : التداولية هي «دراسة استعمال اللغة في الخطاب ودراسة الاشارات النوعية التي تشهد في اللغة على مقدرتها الخطابية» وتهم من هنا عند الأخيرين بالمعنى كعلم الدلالة. وهي تهم ببعض الأشكال اللسانية، التي لا يتحدد معناها، الا من خلال استعمالها. ويظهر تعريف أدماجي آخر تحت ريشة فرانسيس جاك (Francis Jacgues) اذ : «تتطرق التداولية إلى اللغة كظاهرة خطابية وتواصلية معا» وهكذا تدرك اللغة من خلال هذه التداولية، كمجموع «بيشخصي» للعلامات التي يتحدد استعمالها من خلال قواعد موزعة لأنها تهم «بمجموع شروط امكانية الخطاب».

كيف ظهرت اذن وجهة النظر التداولية ؟

لقد توزعت دراسة علامات اللغة، خلال القرن العشرين بالطريقة التالية :

— المقاربة الدلالية، وتعالج علاقة العلامات، والكلمات الجمل بالأشياء وبمحالات الأشياء، انها دراسة مترابطة بالمعنى والمرجع والحقيقة.

— المقاربة النحوية وتدرس علاقات العلامات، فيما بينها، والكلمات في الجملة أو الجمل

في متتاليات الجمل، بحثا عن اعطاء قواعد التعبيرات المكونة جيدا، وقواعد تحويل التعبيرات إلى تعبيرات أخرى.

من ثم، يعد احترام هذه القواعد شرطا للاجزاء المتوالدة، وشرط احتفاظها بالمعنى على ان تكون قابلة لامتلاك قيمة حقيقية (حقيقية أو خاطئة).

ونجد بأن المقاربتين تكونان درسا دقيقا، لا يستنفد مشاكل المعنى ولا مشاكل الحقيقة. اما المقاربة الثالثة والضرورية، فهي التداولية، وتتدخل لدراسة علاقة العلامات بمستعملي هذه العلامات والجمل بالمتكلمين.

فما هي المفاهيم الأكثر أهمية للتداولية ؟

انها بالضبط مفاهيم كانت لحد الآن غائبة عن فلسفة اللغة واللسانيات، والتي كانت مهمة عن عمد، لعزل مظاهر أخرى، كنا نتمنى دراستها قبل ذلك. وهذه المفاهيم هي :

1 — مفهوم الفعل، ويتنبه إلى أن اللغة لا تخدم فقط، لا في البداية ولا خاصة تمثيل العالم، بل تخدم انجاز أفعال.

فالكلام هو أن نفعل، وبمعنى واضح : وهو مثلا فعل في الآخرين وبمعنى غير ظاهر، ولكنه واقعي : تدشين معنى، والقيام على كل حال.

ب) «فعل كلام». اذ يوجه مفهوم الفعل هذا نحو مفاهيم أكثر دقة وأكثر شمولية للتفاعل والتسوية.

2 — مفهوم السياق، ونقصد به الوضعية الملموسة، والتي توضع وتنطق من خلالها مقاصد، تخص المكان، والزمان، وهوية المتكلمين، إلخ... وكل ما نحن في حاجة إليه، من أجل فهم وتقييم ما يقال، وهكذا ندرك مقدار أهمية السياق، حين نحرم منه مثلا، وحين تنقل إلينا المقاصد عبر وسيط، وفي حالة معزولة عن السياق، الذي يصبح مبهما عامة، ودون قيمة. وعلى عكس ذلك فاللغة العلمية، واللغة القانونية اجهدتا نفسيهما على الدوام، في إيجاد «مقاصدهما» — التي هي عبارة عن نصوص مكتوبة في الغالب — لتمرير كل الأخبار السياقية الضرورية للفهم الجيد كما يعبر عنه.

3 — مفهوم الانجاز، ونقصد بالانجاز، طبقا للمعنى الأصلي للكلمة، انجاز الفعل في السياق، إما بمحايشه لقدرات المتكلمين، أي معرفتهم والمهام بالقواعد، واما بتوجب ادماج التمرس اللساني بمفهوم اكثر تفهما. كالقدرة التواصلية.

ولاعطاء فكرة عن المظهر التجديدي، بل والجدالي للتداولية نقول بأنها تطرح موضع تساؤل عددا من المبادئ التي يقوم عليها البحث السابق وهي :

— أسبقية الاستعمال الوصفي والتمثيلي للغة.

— أسبقية النظام والبنية على الاستعمال.

— أسبقية القدرة على الانجاز.

— أسبقية اللغة على الكلام.

ونفهم عند هذا الحد، بأن التداولية، وهي تستدعي القرار الإستمولوجي والقاضي بابعاد الكلام من الحقل اللساني، بحكم كونه ظاهرة فردية محضة، تخلق في ذلك وجهة النظر البنيوية، كما تخلق نحو شومسكي الذي خيب الآمال التي علقت عليه.

وعلى عكس ذلك، تعد التداولية، استطلاعة للسانية أخرى، لسانيات التلفظ، التي دشنها بنفيسيت (Benveniste). إذ أن التمييز الكبير لا يتم أبداً بين اللغة والكلام، ولكن بين الملفوظ، الذي يقصد به ما يقال، والتلفظ كفعل القول.

من ثم يعد فعل القول، فعلاً لحضور المتكلم. ويعلم على هذا الفعل في اللغة : بتكوين صنف من العلامات المتحركة، وآلة شكلية للتلفظ، حيث تسمح اللغة لكل واحد بالاعلان عن نفسه كفاعل.

فهل يكفي هذا ؟ سنرى ذلك في الفصل — 5 —

وليست التداولية درسا منكفئا على نفسه، فهي تصدر مفاهيمها في اتجاهات متعددة، ولا تقوم فقط «بتفجير اطار المدارس اللسانية التقليدية»، كما يشير إلى ذلك اللساني النحوي موريس فان أوفريبك (Maurice van Overbek)، بل تتدخل في قضايا كلاسيكية داخلية للفلسفة، فهي تلهم الفلاسفة، كما انها مطالبة بشدة، ودون شك، بتجديد نظرية الأدب.

فهل تعد القضايا الفلسفية التي تلقي التداولية الضوء عليها ملحّة وجديدة ؟.

يمكننا هنا تعداد ست منها هي :

1 — الذاتية، فما الذي يتغير في مفهوم الفاعل اذن، حين ننظر إليه كمتكلم، قبل كل شيء، وأكثر من هذا كمتحدث حين نقاربه، لا انطلاقاً من الفكر، بل انطلاقاً من التواصل ؟.

2 — الغيرية، ويتم الإلمام بالقضية التي تخص «الآخر»، انطلاقاً من التخاطب، فالآخر هو الذي اتكلم معه، أولاً اتكلم معه، والذي اتموضع معه في مجتمع تواصل.

3 — «الكوجيتو» الديكارتي، ف «أفكر» هو تفكير حقيقي في كل مرة اتلفظ فيها بذلك. فهو حقيقي من خلال ضرورة تداولية، كما ان تناقضه خاطيء دائماً تداولياً.

فإذا قلت : «لا أوجد»، فإن حدث التلفظ، يناقض مضمون الملفوظ.

4 — الاستبطاء المتعالي للمقولات عند كانط، ويتعلق الأمر بتحصيل القيمة الموضوعية للأشياء الأساسية في تركيب الفكر، اذن الاستعمال الموضوعي تنظمه مبادئ.

- من هنا تقود وجهة النظر التداولية إلى الأخذ بعين الاعتبار المظهر «اللغوي» المحض لهذا الاستنباط. وكذلك المظهر التداولي للوجهة التفاعلية، لما يعد كقضايا كبرى في العالم.
- 5 — ويعبر عن هذا المظهر التفاعلي بطريقة أكثر وضوحاً في المناقشات التي تُشخّصُ تاريخ العلوم.
- 6 — ويمكن للتيمة التداولية أن توضع في عمق المنطق، إذ يجد هذا المنطق من هنا مصادره الاغريقية.

وتثير التداولية من ثم، آمالاً كبيرة. فأني شيء تدعيه اذن ؟

الا يكفيها ان تكنس واجهة بابها ؟

ان كل من يلقي بنظرة خاطفة حول الحالة المنهجية لهذا الدرس، الأ ويدرك شرعية القلق في كل ذلك.

فباديء ذي بدء. هل علينا أن نقول بالتداولية أو بالتداوليات، هل علينا أن نقول عنها درسا، أو صراع دروس مختلفة ؟

فالتداولية كبحث في قمة ازدهاره، لم يتحد بعد في الحقيقة، ولم يتم بعد الاتفاق بين الباحثين، فيما يخص تحديد افتراضاتها أو اصطلاحاتها. ونكاد نرى جيداً، على العكس من ذلك، إلى أي حد تكون التداولية مفترق طرق غنية، لتدخل اختصاصات اللسانيين والمناطق والسيمائيين والفلاسفة، والسيكولوجيين والسوسيولوجيين. فنظام التقاطعات هو نظام للالتقاءات والافتراقات.

1 — التأويلات المختلفة

تعني كلمة التداولية عند بعضهم «البراكسيس» إذ على التداولية ان تعين مهمتها في ادماج السلوك اللغوي داخل نظرية الفعل. ويدركها البعض الآخر كمهتمة أساسا بالتواصل، بل وكل أنواع التفاعل بين الأعضاء الحية. بينما عليها عند البعض الآخر أن تعالج استعمال العلامات أساسا، وهذا هو منظور أحد المؤسسين ويدعى موريس.

أما الفريق الأخير، فيعد التداولية علم الاستعمال اللساني ضمن السياق أو بتوسيع أكثر، هي استعمال العلامات ضمن السياق. وتدفع أهمية هذا المفهوم الأخير بماكس بليك (Max Black) إلى اعادة — تسمية التداولية في نظره : إذ عليها أن تسمى «السياقية» !

2 — التكوينات المتعددة.

ففي اتجاه بيرس — موريس — كارناب (وموريس — سيوك (Sebeok) واتجاه ميد — موريس (و) ميد — باتيسون (Mead Bateson) تظهر التداولية كاحدى مكونات السيميائية، مكتسية مظهراً تجريبياً وطبيعياً أساسا.

وعلى العكس من ذلك، فالتداولية تدخل في عصر التقييد، انطلاقاً من بار — هيل. أما أن تكون تداولية منطقية وشكلية فقد أثار هذا جدلاً، وليس هذا كل شيء فالتداولية تستقبل ميراث لسانيات التلفظ. كما أن وراءها أخيراً مجموع مكتسبات الحركة التحليلية في الفلسفة، وبطريقة مباشرة أكثر، وأكثر ظهوراً تحليل اللغة العادية. لقد تولدت التداولية ونمت عبر اختلافات وتوحيدات متلاحقة، وليست وحدتها اليوم مضمونة، لتوجد كثير من الطرق المتسابقة، في عراك بناء.

3 — مجالات متعددة

من الأنسب الاعتراف بشقين أساسيين لا يوجد تقاطع بينهما :

— الشق الأول، وهو يضم :

— تداولية اللغات الشكلية

— وتداولية اللغات الطبيعية.

— الشق الثاني، وهو بين :

أ — تداولية صيغ التلفظ، والتي يعود إبداعها إلى تشخيص ألعاب اللغة عند ويتجانستين، والمفهوم الأوستيني ذي القوة ومفهوم فعل اللغة عند سيرل.

ب — تداولية صيغ الملفوظ، والدلالة الدلالية، التي تتسع لتضم العوامل الممكنة عند (مونتاك) (Montague) (و) هيتيكا (Hintikka) (و) كوشي (Gochet).

وتوجد محاولات للتوحيد صدرت عن ستالناكر (Stalnaker) في (ربطه لثلاث نظريات هي : أفعال اللغة، والافتراضات، والعوامل الممكنة).

وعن كازدار (Gazdar) (و) جاك (الذي يحول تلك النظريات التي جمعها ستالناكر قبله، ليضيف إليها نظرية الألعاب الاستراتيجية).

ويعمل سيرل (و) فانديرفيكن (vanderveken) من جهتهما على إبراز المنطق بطموح شكلي وإدماجي هام.

ويأتي توسيع النظرية كذلك من القرار الاستمولوجي الأصيل كما هو الشأن عند جاك، الذي يضع كأصل للدلالة : العلاقة الحوارية.

ومن هنا يمكن للتداولية أن تصبح دراسة للعلاقات الأكثر عمومية بين المتلفظ والمخاطب.

4 — التناقضات الداخلية المتعددة

ونمس وضعية التداولية وانسجامها، بل ووجودها المستقل. ويمكن تقسيم الاصطلاحات التي تطرحها موضع تساؤل كالتالي :

— التنافر أو التوحد ؟ فهل تعد التداولية مجالا متنافرا، أو غرفة مهملات نودع فيها المشاكل التي لم يكن في مكتنتها المعالجة في النحو والدلالة، وخاصة المشاكل ذات الاستعمال اللساني ؟

فهل في امكاننا ادراك تداولية موحدة، بحكم هذه الانجازات ؟ انها إذن امنية ستالناكر، وكازدار، وجاك، وبارى، وكوشي.

— الاندماج والاستقلال ؟ ويمكن للتداولية الاندماج من خلال طريقتين :

— اما باختزائها إلى علم الدلالة، من هنا نجدها عند كاتز (Katz) (1972) تداولية تتمتع تماما وببساطة بنظرية الانجاز الدلالية.

— وإمّا مُنْذِيجَةً كجزء من السيميائية الثلاثية الأبعاد، الشيء الذي ينسجم مع فعل ولادتها.

وهكذا تصبح المسألة :

— مندجة أو ادماجية ؟ فإذا ما توصلنا إلى وصف قدرة تداولية حقيقية (على غرار القدرة النحوية والدلالية)، امكننا أن نصف كذلك شروط امكانية التواصل. واذا ما توقفنا عن ادراك التداولية كميدان تجريبي. فليس عليها أن تخشى التآكل والاندماج اذ تصبح داجمة أو مؤسسة.

فبينما نجد التداولية آخر مولود الدروس السيميائية الثلاثة تاريخيا، فإننا نجد أن اطروحاتها لا تتوقف عن الانحسار امام اطروحات الدروس الناضجة. التي يمكن ان يظهر استقلالها هشا.

— المفهوم الأدنى أو الأقصى ؟ ويجعل الاختيار، الأدنى من التداولية مكونا تجريبيا بسيطا، متنافرا ومتأكلا، ويدرك الاختيار الأقصى للتداولية كقاعدة ادماجية للنظرية اللسانية : كدرس جزئي شكليا، الا أنه موحد ومؤسس.

ومن بين دعاة الوضعية الأدنى، نجد مزيدا من اللسانيين والنحويين والدلاليين و«الأدبيين».

أما دعاة الوضعية الأقصى، فنجد مزيدا من المناطق والفلاسفة، وهم في الغالب «سياقيون».

لقد ازدهرت التداولية، بما فيه الكفاية، لحد نسيانها لأصولها، ولأبعاد الذاكرة القصيرة، أُرْذْتُ التذكير بما يعود إلى المؤسسين : (و) فريخ (و) موريس (و) ويتجانستين (و) بار — هيل.

وَحَرِصْتُ إبعادا للذاكرة الجزئية، على الإشارة إلى ما يعود إلى مبادرة الفلاسفة المناطق، الذين مارسوا هنا، كما في غير ذلك قوة اقتراح هامة.

ويريد هذا العمل دون تقديم نظرية أصيلة للتداولية أو محاولة القيام بتركيب صعب، اعطاء بعض المفاتيح المفيدة. بطريقة واسعة ما أمكن ذلك. موضحين في البداية كيف تكونت المفاهيم

في الدول الانجلوساكسونية، ثم اعطاء نظرة فيما بعد بمسلمات الحمولة الفلسفية في البلدان القارية الأخرى.

* * *

صدر للدكتور سعيد علوش

- * حاجز الثلج (رواية). دار العلم للملايين. بيروت. 1974.
- * إملشيل (رواية). مطبعة الأندلس. البيضاء. 1980.
- * الرواية والايديولوجيا في المغرب العربي. دار الكلمة. بيروت. 1981.
- * معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة. دار الكتاب اللبناني. بيروت. 1985.
- * هرموتيك النثر الأدبي. دار الكتاب اللبناني. بيروت. سوشيريس. البيضاء. 1985.
- * إشكالية التيارات والتأثيرات الأدبية في الوطن العربي (دراسة مقارنة). المركز الثقافي العربي. البيضاء. 1986.

* * *

صدر أخيرا

- * عصر البنيوية. إديث كيروزيل. ترجمة جابر عصفور. دار قرطبة. الدار البيضاء. الطبعة الثانية 1986.
- * مجلة «عيون المقالات» العدد الثاني.
- ص.ب. 6.714 سيدي عثمان. الدار البيضاء 04
- * كتاب السيّاب النثري. جمع وإعداد وتقديم ذ. حسن الغريفي. منشورات جواهر — فاس. 1986.
- * الحبل المتهدل أو أغنية القطار والشبح
تأليف : فرناند وأرابال.
ترجمة : الدكتور محمد السرغيني.
سلسلة «من المسرح العالمي» الكويت 1986.

اللغة والمعرفة غير الواعية^(٥)

تعريب :
محمد المدلاوي
كلية الآداب، وجدة

[217] إذا كان لدراسة اللغة البشرية أن تتواصل بطريقة جدية فمن الضروري القيام بسلسلة من التجريدات والتصورات المثالية (1). انظر إلى مَفْهُوم «اللغة» نفسه مثلاً : إنها كلمة لا تكاد تكون واضحة؛ فمفهوم «اللغة» ليس مفهوما مضبوط التحديد في علم اللغة. فنحن نقول في آستعمالاتنا العادية بأن الألمانية لغة وأن الهولندية لغة أخرى؛ غير أن بعض لهجات

(٥) يتعلق الأمر بالقسم السادس والأخير من كتاب ن. تشومسكي 1980

Rules and Representations, Basil Blackwell. Oxford, 1980.

— وقد سبق للأستاذ مازن الوُغَر 1984 أن قام بتعريب متصرف فيه للقسم الخامس من نفس الكتاب (انظر تكامل المعرفة (دراسات فلسفية وأدبية)، الرباط ع : 9، 1984، ص 145 — 176).
— وقد ذيل النص الأصلي للمقال الحالي بملحق غني من الهوامش القيمة تحلى المترجم عن جلها في النص العربي لعدة اعتبارات من بينها ضيق المجال؛ بينما أضاف من عنده بعض الهوامش التفسيرية تميز بأنها تنتهي بالمختزل : (هـ.م) أو تتصدر به.

— تشير الأرقام المضمنة في الطرة بين معقوفين إلى صفحات النص الأصلي.

— ويثير هذا المقال مسائل جد عميقة تهتم الباحث اللغوي كما تهتم الباحث في نظرية المعرفة على السواء.

— يهدي المترجم هذا العمل إلى روح زميله الفقيه أحمد عرباوي الأستاذ بكلية الآداب بوجدة الذي رزئت فيه الأسرة الجامعية وهو في شرح الشباب وبداية العطاء.

(1) مفهوم المثالية هنا بعيد عن المفهوم الأخلاقي الدارج أو المفهوم الميتافيزيقي الأفلاطوني إنه مفهوم نظري ومنهجي يتعلق بكيفية التعامل مع معطيات جد مختلفة بشكل يجعلها قابلة للتنظير العقلاني. (انظر مفهوم الأمثلة (من أمثل يؤمئل) في د. عبد القادر الفهري الفاسي 1985، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، دار توفيق للنشر، البيضاء، المغرب، ص : 24 — 25). (هـ.م)

الألمانية أقرب إلى بعض لهجات الهولندية منها إلى لهجات ألمانية أخرى أكثر بعدا. ونقول كذلك بأن الصينية لغة ذات لهجات متعددة، بينما تشكل الفرنسية والإيطالية والأسبانية لغات مختلفة. غير أن الاختلاف القائم بين لهجات الصينية مماثل بصفة إجمالية لما هو قائم بين لغات المجموعة الرومانية. إن اللغوي الذي يجهل كل شيء عن الحدود أو المؤسسات السياسية قد لا يميز بين «اللغة» و «اللهجة» على غرار ما نفعل في حديثنا العادي. كما أنه قد لا يتوفر على مفهوم واضح بديل يؤدي نفس الوظيفة على وجه التقريب ليقترحه.

[218] والأدهى من هذا أن الاختلاف قد يكون ذا بال حتى في حظيرة أكثر «اللغات» محدودية؛ إذ أن لهجتين من لهجات ما نعتبره لغة واحدة، قد تستغلق كل منهما بالنسبة للأخرى. كما أن الفرد الواحد غالبا ما يمتلك أساليب مختلفة للكلام مقترنة من بعض جوانبها بالظروف الاجتماعية للحديث. والأمر أنه لا تُعرف ضوابط واضحة تحدد مدى وطبيعة الاختلافات الممكنة بالنسبة للفرد المعين؛ وليس هناك في الحقيقة إلا القليل مما يدعو إلى الاعتقاد بوجود مثل تلك الضوابط.

لقد دُرج في ميدان علوم الطبيعة على تبني ما يعرف أحيانا «بأسلوب كاليب»، ذلك الأسلوب المتمثل في إقامة «نماذج رياضية تجريدية للكون يعترف لها الفيزيائيون — على الأقل — بدرجة من الواقعية أعلى من تلك التي يعترفون بها لعالم المحسوسات العادي» (2). إن معالجة من هذا القبيل هي ملائمة بشكل خاص في دراسة جهاز تدعونا كل القرائن إلى الاعتقاد بأن سلوكه مرسوم بفعل تضافر أنظمة داخلية متعددة، تعمل في ظل ظروف بالغة الاختلاف والتعقيد. إلا أن إمكانية تحقيق تقدم ما في مجال بحث من ذلك القبيل متوقف على مدى استعدادنا للقيام بتصورات مثالية جذرية وإقامة أنظمة تجريدية تُدرس مميزاتها الخاصة على أمل التوصل بطريقة غير مباشرة إلى تفسير ما يلاحظ من الظواهر على أساس مميزات وتفاعلات تلك الأنظمة المفترضة. هذا وإن مجرد حديثنا عن «جهاز»، يجعلنا قد دخلنا حيز التجريدات والتصورات المثالية؛ ذلك أن دراسة جهاز من الأجهزة يشكل جزءا من العالم، يمكن أن تتم في آخر الأمر انطلاقا من وجهات للنظر جد مختلفة. هب على سبيل المثال أننا معنيون بدراسة مسار العناصر المغذية أو دورة الأكسجين مع ثاني أكسيد الكربون. إن من شأن كل جهاز حينئذ أن يختفي في زخمة من التفاعلات الكيميائية ويفقد بذلك وحدته ككيان مفرد قائم في محيط ما. إن «تأثير العالم» لا يتم هكذا جاهزا على شكل كيانات مفردة ذات مميزات، بدون تدخل بشري، سواء تمثل ذلك التدخل في التحليلات التي يقوم بها ذلك النظام الذهني الذي بإمكاننا أن ندعوه بـ «الادراك العامي» أم في التصورات المثالية التي يقوم بها العالم عن قصد بغية التوصل إلى فهم بعض مظاهر الواقع الفيزيائي أو الذهني.

[219] ومن نفس القبيل أننا إذا ما عزمنا على دراسة عضو فيزيائي معين كالعين أو القلب نعدم إلى غض النظر عن شبكة متداخلة من العلاقات المتبادلة، متخذين بذلك وجهة نظر لا تشكل بحال من الأحوال وجهة يقتضيها المنطق بالضرورة. كما أن من شأن كل دراسة جدية أن تغض الطرف، زيادة على ذلك، عن أوجه الاختلاف التي تعتبر مؤقتا غير ذات دلالة، وعن التدخلات الخارجية التي لا اعتبار لها في مرحلة معينة من مراحل البحث. إنها خطوات قد يتضح في نهاية المطاف أنها غير صائبة؛ إلا أن البديل الوحيد لها إنما هو شكل من أشكال التاريخ الطبيعي أو شكل من أشكال جدولة الواقع، وذلك أمر لا يكاد يشكل مسعى جديا مهما كانت قوة المعطيات.

ليس هناك ما يدعو إلى التخلي عن المعالجة العامة المعروفة في مجال علوم الطبيعة، حينما يتعلق الأمر بدراسة الكائنات البشرية أو المجتمع. فكل معالجة جدية لموضوعات كهذه مدعوة إلى العمل على تبني «الأسلوب الكاليلي» مهما كانت حظوظ التوفيق والنجاح. ويمثل الاقتصاد السياسي بتجريداته العالية مثالا كلاسيكيا واضحا في هذا الصدد، حيث يرى، في صياغة ماركس له، «بأن لا اعتبار للأشخاص إلا بمقدار ما تُشخصُ الفصائل الاقتصادية وتجسد علاقات ومصالح الطبقات المعنية» (3) كما أن هذه الصياغة تنظر إلى الرأسمال «لا كشيء من الأشياء، بل بالأحرى كعلاقة إنتاج اجتماعية محددة تنتمي إلى تشكيلة اجتماعية تاريخية محددة، علاقة تكون قد تجلت في شيء من الأشياء فأضفت عليه طابعا اجتماعيا خاصا.» (4). وعلى العموم، فإن علم الاقتصاد يعتبر في نهاية التحليل دراسة للعلاقات الطبقيّة.

فلا غرابة إذن في أن يكون تكوين فكرة ذات اعتبار عن «اللغة» بصفة هذه الأخيرة موضوعا للبحث العقلاني، متوقفا على توفر أساس من التجريد البالغ. إن تصوري الشخصي كالتالي: بإمكاننا أن نتخيل مجموعة لغوية متجانسة مثالية خالية من الاختلافات الأسلوبية واللهجية. ويمكن أن نفترض زيادة على ذلك بأن المعرفة اللغوية بالنسبة لهذه المجموعة ممثلة بشكل موحد في ذهن كل عضو من أعضائها كعنصر من العناصر المكونة لنظام البنية الذهنية. فلنطلق على هذا التمثيل الذي يعكس معرفة المتكلم — السامع المثالي تلك، تسمية «نحو اللغة». وعلينا أن نتحلى باليقظة حتى نميز النحو باعتباره تشكلا مفترضا في الذهن، عن نحو العالم اللغوي الذي هو عبارة عن نظرية مفصلة وواضحة تسعى بالضبط إلى ترجمة قواعد وضوابط النحو المسطر في ذهن المتكلم — السامع المثالي. فنحو العالم اللغوي نظرية علمية تتوقف صحتها على مدى تناظرها مع النحو المستبطن. (أما بخصوص ما تعنيه بالضبط فكرة التناظر فيما يتعلق بالدراسة التجريدية لنظام فيزيائي ما فتلك مسألة معقدة لا يختص

(3) Karl Marx, Capital (New York : International Publishers, 1967) vol. I, p. 10.

(4) المصدر أعلاه، مجلد III ص. 814.

بها مسعانا الحالي). ولقد جرت العادة باستعمال كلمة «نحو» استعمالا ملتبسا بشكل مطرد وبالاتحاد على قرائن السياق لتحديد ما إذا كان المقصود بها هو النحو المستبطن أم نظرية العالم اللغوي. وليس في هذه العادة ما يدعو إلى الاعتراض، إلا أن من شأنها أن تؤدي إلى الخلط ما لم تُحط باليقظة.

إن نحو لغة من اللغات يحدد مميزات كل جملة من جمل تلك اللغة. إنه يحدد مظاهر صورتها الصوتية، ومظاهر معناها، وربما كانت هناك أشياء أخرى. أما اللغة فهي مجموعة الجمل الموصوفة من طرف النحو. ولكي نستعمل مصطلحا تقنيا نقول بأن النحو «يُولد» الجمل التي يصفها كما يُولد لها أوصافا بنيوية: فيقال بأن النحو يولد جمل اللغة «توليدا ضعيفا» بينما يولد أوصافا بنيوية لتلك الجمل «توليدا قويا». وحيثما نتعت نحو العالم اللغوي بكونه «نحوا توليديا» فإنما نقصد بأن هذا النحو قد بلغ من الوضوح ما يجعله قادرا على تحديد كيفية الوصف الفعلي لجمل اللغة (5).

[221]

إن اللغة التي يولدها النحو غير متناهية. فإذا ما وضعنا جانبا كل ما لا علاقة له بتصميم الموضوع من قبيل محدودية الزمن والتحمل والذاكرة، فإن باستطاعة الأفراد مبدئيا أن يفهموا ويستعملوا جملا مطلقة الطول والتعقيد. وبالمقابل، فكلما فقدت هذه المحدوديات من وزنها على الصعيد العملي فإن قدرتنا على التصرف في اللغة تتنامى مبدئيا بلا حدود. فالجملة التي لا يدركها الفهم أثناء الحديث قد تصبح مفهومة إذا ما كررت مرارا أو قدمت مدونة على قرطاس حيث تكون محدودية الذاكرة أقل حدة. إلا أنه لا يتعين علينا أن نُوسّع من معرفتنا باللغة لكي نتمكن من معالجة جمل مكررة أو مكتوبة هي أعقد بكثير من جمل الكلام المنطوق العادي. إنها نفس المعرفة التي تتم في ظل قيود خارجية أقل. ولكي نمثل بمقارنة بسيطة، فلنتصور شخصا ما يكون عارفا بالحساب ومتكنا من مبدأ العدد؛ إن باستطاعة هذا الشخص مبدئيا أن يجري أية عملية حسابية أو أن يحدد مدى صحتها. إلا أن هناك مع ذلك من العمليات ما لا يقوى على إجرائه ذهنيا مما يتطلب استعمال القرطاس والقلم لإسعاف الذاكرة. بيد أن هذا الشخص غير مطالب بتعلم أي شيء جديد حينما يقوم بأجراء عمليات حسابية بالغة التعقيد مستعملا القرطاس والقلم. إنه بالأحرى يكتفي باستغلال المعرفة الممثلة سلفا في ذهنه مستفيدا من فضاء حساني أرحب مما توفره له ذاكرته المباشرة. بل إن هناك من العمليات ما يتجاوز تعقيده حتى تقنية القرطاس والقلم؛ إلا أن هذا القصور شيء مستقل عن معرفة الحساب ويعني مجالات أخرى على حد سواء. وبناء على هذا فإن العالم المهتم بالملكة الحسابية يكون محقا حينما يهمل مظاهر هذا القصور عازيا إياها إلى مكونات مستقلة أخرى من مكونات الذهن.

وبالرغم من أن اللغة التي يتم توليدها هي لغة غير متناهية، فإن النحو في حد ذاته متناه ومُمَثَّل في ذهن متناه.

[222] وهكذا فإنه يتعين على قواعد النحو أن تعيد نفسها بشكل من الأشكال كي تولد عددا لا نهائيا من الجمل المتوفر كل منها على أصوات خاصة ومعنى خاص. إن خاصية «المعاودة» (6) هذه التي يمتاز بها النحو نستعملها باطراد في حياتنا العادية : فنحن نكون جملا جديدة بكل حرية ونستعملها في مقاماتها الملائمة، تماما كما نفهم الجمل الجديدة التي نسمعها في مقامات مستجدة؛ كل ذلك وأكثر منه من الأفعال الخلاقة يتم بفضل معرفتنا اللغوية. وبالرغم من أن استعمالنا للغة يتلاءم مع المواقف المختلفة فإنه ليس خاضعا لظرفية المثيرات (6 مكرر). إن اللغة تصلح كأداة للتعبير الحر عن الأفكار، أداة لا حد لمرماها، أداة غير مقيدة بالرغم من أنها تتلاءم مع المواقف، أداة هي في متناولنا مهما كانت المستجدات التي يمكن لعملياتنا الفكرية أن تحيط بها. فهذا «المظهر الخلاق لاستعمال اللغة» خاصة نوعية مميزة للنوع البشري. إنها الخاصية التي اتخذها ديكارت كمقياس لوجود «عقول أخرى».

إن من الأهمية بمكان أن نستحضر في الذهن ذلك التمييز المفهومي الأساسي القائم بين توليد النحو للجمل من جهة وبين إنشاء المتكلم لها وفهمه إياها معتمدا على الرصيد النحوي وعلى أشياء أخرى من جهة ثانية. إن النحو — كيفما كانت الصورة التي تقوم عليها مبادئه في الذهن والدماغ — إنما يعمل على وصف خصائص الجمل، تماما كما تقوم مبادئ الحساب بتحديد خصائص الأعداد. لقد بدأنا نفهم بعض مبادئ النحو؛ إلا أنه لا توجد هناك أية معالجة واعدة فيما يتعلق بالاستعمال الخلاق العادي للغة وبقية الأفعال الانسانية التي تخضع لقواعد وتوثق بحرية. إن دراسة النحو تثير بعض المشاكل التي لنا بعض الأمل في التوصل إلى حلها؛ أما الاستعمال الخلاق للغة، فذلك سرّ يفلت من قبضة باعنا الفكري.

[223] صحيح أنه قد أبديت عدة اقتراحات بخصوص استقلالية السلوك العادي؛ إلا أنها لا تبدولي اقتراحات جد مثمرة. أنظر على سبيل المثال إلى صياغة دافيد رابابورت (7) بهذا الصدد؛ إنه يرى بأن «المغذيات القصوى» لبنيات الأنا تتمثل من جهة في الدوافع الداخلية التي تشكل

(6) (هـ.م) من أبرز مظاهر «المعاودة» في قواعد توليد الجملة العربية قاعدة جملة الصلة، حيث إن بالإمكان أن يتسلسل اسم الموصول والصلة تسلسلا لا نهائيا عن طريق إعادة تطبيق قاعدة واحدة «معاودة» : رأيت الفتى الذي صاحب الشخص الذي عاش الرفاق الذين ساندوا القضية التي ... أو كأن هناك الخبر المكون من جملة تتكون من مبتدأ وخبر قد يتكون بدوره من مبتدأ أو خبر : (زيد ابوه غلامه منطلق...) ... الخ

(6 مكرر) (هـ.م) يشير المؤلف هنا إلى تلك النظريات التي سادت في إطار علم النفس السلوكي والتي ترى أن اللغة عادات تكتسب بفضل تقنية الاثارة والاستجابة والتقوية؛ وهي نظرية اخذ بها بعض اللغويين أمثال بلومفيلد (انظر : Leonard Bloomfield, *Language*, Fourteenth impression, 1979, Allen and Unwin, London. p. 21 - 41). (هـ.م) George

(7) أنظر : David Rapaport, «the Theory of Ego Auto nomy» in the *Collected Papers of David Rapaport*, M.M. Gil. ed. (New York : Basic Books, 1967).

«الضمانة النهائية العاصمة من استبعاد المثيرات الخارجية» وتمثل من جهة أخرى في المثيرات الخارجية التي تشكل «الضمانة الأخيرة العاصمة من استبعاد الدوافع الخارجية». «هذا وإن التوازن الذي يقوم بين هذين العاملين اللذين يضبط أحدهما الآخر لا يتوقف على مجرد ما يسفر عنه تفاعلهما العفوي؛ إنه بالأحرى محكوم بقوانين الهيئة التكوينية العليا أي بالترعرع الذاتي الحُكم للأنا» أي أن بنيات الأنا والعزائم التي تتولد عنها توفر مغذيات أخرى ذاتية غير تلك التي توفرها معطيات التطور المُتمثَّلة في : (1) الدوافع، (2) «الأجهزة التي تعمل على إعداد [الكيان العضوي] للاحتكاك بالمحيط». لكن ما هي المكانة الوضعية لهذه «المغذيات» التي توفرها بنيات الأنا الذاتي الحكم ؟ فإذا اعتبر الترعرع الذاتي الحكم للأنا نتيجة حتمية «للمغذيات النهائية» التي توفرها الدوافع المحددة بيولوجيا إلى جانب المثيرات الخارجية سنكون أمام نظرية حتمية غير مقنعة؛ وإن لم يعتبر كذلك، فإن الهمنخول* يبقى قائما وتبقى الاختيارات التي يقوم بها أمورا غير مفسرة.

الحقيقة — في حدود ما يمكن أن يرقى إليه علمي — أن ذرعنا يقصر بكل بساطة عن الإحاطة بمشكل التشریح. أذكر هذا لأميز السر المكنون الذي يطرحه المظهر الخلاق لاستعمال اللغة عن مشكل صعب لكنه في متناول الفهم ألا وهو ما يطرحه البحث في لا محدودية مرمى النحو والمعرفة الانسانية بصفة عامة. فمن حق النحو إذن، باعتباره نظاما من القواعد يولد جمل اللغة توليدا ضعيفا ويولد بنيات تلك الجمل توليدا قويا (8) أن يدعي حيازة تلك «الدرجة العالية من الحقيقة» التي يسندها الفيزيائي للنماذج الرياضية التي يقيمها للكون. إن بإمكاننا أن نتأمل الكشف في مستوى ملائم من مستويات التجريد عن المبادئ التفسيرية العميقة الكامنة وراء توليد النحو للجمل. إنه الكشف الذي من شأنه هو وحده أن يشكل تبريرا للتصور المثالي المتخذ وأن يبين بأننا أمسكنا بأحد عناصر البنية الفعلية للكيان العضوي. ولتفسير تلك الظاهرة المبهمة غير المنظمة التي يشكلها «عالم المحسوسات العادي» يتعين علينا عموما أن نتجاوز التصورات المؤمثلة نحو أنظمة أكثر تعقيدا تراعي اختلاف اللغات والنماذج النحوية وتراعي التفاعلات القائمة بين الأنظمة الذهنية كما تراعي استعمالات اللغة في الظروف الخصوصية لحياة الانسان.

[224]

نفترض إذن بأن المتكلم — السامع المثالي يتوفر على نموذج نحوي متناه ذي تمثيل مستبطن بشكل من الأشكال، نحو يولد لغة تتمثل في عدد لا متناه من الجمل التي يتوفر كل منها على خصائص معينة. إن ذلك المتكلم — السامع يعرف اللغة التي يولدها النحو، وهي معرفة

(*) يطلق الهمنخول (hamunculus) على كائن حي صغير الحجم وذو صورة بشرية كان مُزاولو الكيمياء السحرية يَدْعُونَ تَحْضِيرَهُ.

(8) (هـ.م) لمزيد من التوضيح بخصوص مفهومي القدرة التوليدية الضعيفة والقدرة التوليدية القوية، انظر Noam Chomsky, *Aspects de la théorie syntaxique*, (Trad. Jean - Claude Milner) Ed. Seuil, Paris, 1971. p. 86 - 90.

تشمل مختلف خصائص الجمل. وتتمثل مهمة النحو في معالجة الصورة الفيزيائية للجملة والجاناب المعنوي لها. وزيادة على هذا فإن الشخص الذي يعرف لغة ما، يعرف بالتالي المقامات المناسبة لاستعمال الجملة المعينة كما يكون على بينة من الأغراض التي يمكن تحقيقها عن طريق استعمال مناسب لجملة ما في ظل شروط اجتماعية معينة. وسنعمل استجابة لمقتضيات البحث والعرض على التمييز بين «الملكة النحوية» و «الملكة المراسية» حاصرين الأولى في معرفة الشكل والمعنى، والثانية في معرفة مقامات وكميات التوظيف الملائم حسب الأغراض المختلفة المتوخاة. وهكذا يمكننا أن نتصور اللغة كأداة يمكن استعمالها؛ فيكون النحو حينئذ هو ذلك الشيء الذي يصف تلك الأداة بتحديد خصائص الفيزيائية والدلالية الذاتية لكل جملة. وبذلك يعبر النحو عن الملكة النحوية (9) بينما يقوم نظام القواعد والمبادئ الذي يشكل ملكة المراس بتحديد الكيفية التي يمكن أن تستعمل بها الأداة عملياً. ويمكن أن تتضمن ملكة المراس ما عُرف لدى بول كرايس بـ «منطق المحادثة».

[225] وبهذا يمكن القول بأن ملكة المراس تضع اللغة في الموقع المتعارف عليه لاستعمالها رابطة بذلك بين النوايا والأغراض وبين الوسائل اللغوية المتوفرة.

إن المعرفة اللغوية تتعدى بطبيعة الحال حدود الجملة. فنحن نعرف كيف نؤلف ونفهم تعابير متنوعة لاشك أن لها مبادئ تُضبطُ بنياتها. كما أن معرفة اللغة، زيادة على ذلك، وثيقة الصلة بنظم أخرى من المعارف والمعتقدات. فنحن حينئذ نحدد شيئاً من الأشياء ونسميه نفترض ضمناً بأنه يخضع لقوانين الطبيعة : أي أنه لن يختفي بغتة ولن يتنسخ في أي شيء آخر أو يسلك أي سلوك آخر «غير طبيعي»؛ وإذا حدث مثل ذلك فإننا سنستنتج بأننا كنا قد أسأنا التحديد والتسمية. هذا وليس من باب الأمور الهينة أن نُحدِّد الكيفية التي ترتبط حسبها معتقداتنا عن عالم الأشياء بعملية إضفاء المعنى على العبارات. والحقيقة أن هناك من بلغ حد الجزم باستحالة رسم أي تمييز بهذا الصدد يقوم على أسس ومبادئ معينة.

ويتعين أن نجد النظريات المُقَامَّة بشأن الملكتين النحوية والمراسية مكانتها في حظيرة نظرية للأداء تُضَعُ في اعتبارها بنية الذاكرة وكيفية تنظيم التجربة، وغير ذلك...

إن البحث الفعلي في ميدان اللغة يتعامل أولاً وقبل كل شيء بالضرورة مع الأداء، أي مع ما يصدر عن بعضهم في ظل ظروف معينة. ولهذا فعالمنا ما يحاول الباحث إيجاد طرائق للبحث من شأنها اختزال العوامل التي لا اعتبار لها بالنسبة للملكة إلى أدنى حد، وذلك بشكل يجعل معطيات الأداء تقوم مباشرة مقام الملكة التي هي موضوع البحث. وبقدر ما نكون متوفرين على نظرية واضحة بشأن الملكة سيكون بإمكاننا العمل على إيجاد نماذج للأداء

(9) (هـ.م) فهم هذه الجملة متوقف على التمييز بين مفهومي «النحو» كملكة بيولوجية (المعنى الثاني في الجملة) أو كنظرية صورية (المعنى الأول)؛ راجع التمييز في الصفحات السابقة. (هـ.م)

تبين الكيفية التي تُوظَّف بها تلك المعرفة. وإذا كانت معرفتنا تنحصر في أن اللغة تتمثل في الكلمات فإن نماذجنا الأدائية ستكون جد بدائية وقليلة الفائدة؛ إذ سيكون بإمكاننا أن ندرس متواليات من الاشارات اللغوية بما لها من خصائص صورية ودلالية؛ ولكن لن نزيد على ذلك شيئا. وبالمقابل، فإن نظرية بشأن الملكة تكون أكثر غنى وتشتمل على بنيات أكثر عمقا وتَعَقُّداً لمن شأنها أن تؤهلنا لإقامة نماذج أدائية أكثر أهمية. وخلاصة القول أن دراسة الأداء متوقعة أساسا على مدى التقدم الحاصل في فهم الملكة. لكن، بما أن نظرية الملكة لا بد لها أن تندرج في إطار نموذج أدائي معين فإن من شأن كل ما يتعلق بالتنظيم الفعلي للسلوك أن يكون صميميا فيما يخص الدفع بتلك النظرية إلى الأمام. وهكذا فإن دراستي الأداء والملكة دراستان متآزرتان. إنما يتعين علينا أن نسعى وراء الوضوح فيما نقوم به حيننا نمارس البحث في مسألة معقدة وخفية كمسألة ملكة الانسان اللغوية وأستعملها.

إن دراسة اللغة تشكل في نهاية المطاف جزءا من البيولوجيا البشرية. ويمكن أن نميز بخصوص دراسة أي كيان عضوي أو أية آلة من الآلات ما بين البحث التجريدي عن الأسس المتحركة في سيرهما وبين التجسيد الفيزيائي للعمليات والمكونات المفترضة في ذلك البحث التجريدي. وهكذا فإن دراسة الإدراك البصري قد تقود إلى إقامة افتراضية لبعض المكونات التجريدية الداخلة في بنية هذا الجهاز — ككاشف السمات مثلا — وهي مكونات قد يكشف لها بحث لاحق عن آليات فيزيائية مطابقة لما تم افتراضه من شروط تجريدية. فلكي ندرس كائنا آليا ما، يمكننا أن نعمل أولا على تحديد برنامجه على صعيد مجرد ثم نشرع بعد ذلك في البحث عن القنوات أو الأسس الميكانيكية التي يتحقق ذلك البرنامج وفقها. ويمكن القول بأن البرنامج الواحد يمكن تمثيله عن طريق أجهزة جد مختلفة التصور والتكوين.

حينما يتعلق الأمر بدراسة البشر يكون البحث التجريبي المباشر في الآليات المادية أمراً غير ممكن لأسباب أخلاقية أو لمجرد ما يتطلبه من وقت. فلذلك يلقي البحث التجريدي في هذا الميدان بثقل غير عادي. ويجب التنبيه إلى أن الأمر لا يتعلق بأية قضية مبدئية ولا بأية مشكلة فلسفية خاصةً بذلك البحث كنتيجة لمحدودية التجريب الممكن. إنه إشكال قد يعترض دراستنا لأي جهاز غير عضوي يتعذر علينا عزله لسبب أو لآخر.

ويمكن أن نأخذ دراسة الذكاء البشري وكيفية تمام عملياته على أنها دراسة للعقل، دون أن يعني ذلك وجود «ذات عاقلة»(*) تقوم كـ «جوهر ثانٍ» منفصل عن الجسم. كما أن لنا أن نحاول البحث عن الأسس المادية للعقل في حدود ما بالإمكان.

كيف لنا إذن بمباشرة البحث في خصائص اللغة ؟ فلنتصور بالأحرى — سعيا وراء الوضوح — تلك المهمة الأقل إثارة للخلاف والمتمثلة في دراسة البنية الفيزيائية للجسم : إن

معالجة عقلانية ربما تتمثل بهذا الصدد في أن نعلم إلى اختيار بعض الأجهزة الفيزيائية للجسم — أي بعض أعضاء الجسم مما يكون متوفرا على درجة معقولة من الحكم الذاتي — فنعمل على تحديد طبيعته. فإذا ما قمنا بمثل هذا الأمر لعدد معين من الحالات أمكننا إذ ذاك الانتقال إلى مستوى أرفع من مستويات التحليل بأن نتساءل عن كيفية تعامل الأعضاء فيما بينها، عن كيفية نموها وتطورها وعن كيفية عمل كل منها خلال حياة الكيان العضوي العام. فلنتصور ما هي نوعية الأسئلة التي من شأنها أن تُطرح بخصوص عضو من أعضاء الجسم — وليكن العين أو الإبصار بصفة أعم إذا ما اعتبرناه كعضو : بإمكاننا أن نخطط لبحثنا حسب المحاور الآتية :

(1) : أ — الوظيفة

ب — البنية

ج — الأساس الفيزيائي

د — التفرع على مستوى الفرد

هـ — التفرع على صعيد التطور

وهكذا يمكن أن نتساءل (أ) عما يقوم به جهاز الإبصار، وعن الخدمات التي يؤديها في حياة الانسان؛ ثم نحاول بعد ذلك (ب) أن نحدد الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظامه [228] وتم وفقها عملياته. وبعد توفرنا على وصف ما لجهاز الإبصار على مستوى تجريدي، يمكننا إذ ذاك (ج) أن نقيم الآلية الفيزيائية الموافقة لمواصفات (ب)، متسائلين عن كيفية التحقق الفعلي للعناصر المفترضة وللمبادئ البنيوية في النظام الفيزيائي للدماغ. ويبقى بعد ذلك (د) معرفة الكيفية التي يتم بها بلوغ هذا الجهاز صورته المكتملة والكيفية التي تتفاعل وفقها الطبيعة والتربية خلال عملية نموه. وهذه مسألة تطرح على المستوى التجريدي لدراسة العقل كما تثار بشأن الدراسة المادية للدماغ. ويمكننا أخيرا أن نسعى لنكتشف (هـ) كيف تنتهي مظاهر العضو المضبوطة نشوئيا كما هو مقرر في (د) إلى ما هي عليه بالنسبة للنوع (10).

بتتبعنا للتساؤلات الأساسية المتعلقة بنظام الابصار سنقف على أن الجهاز العضوي ينطلق من حالة بدئية معينة مضبوطة ومحددة نشوئيا يشترك فيها أفراد النوع مع اختلافات بإمكاننا أن نتغاضى عنها في المراحل الأولى؛ ثم يمر الجهاز بعد ذلك بسلسلة من الحالات حتى ينتهي إلى حالة الاكتمال النهائية التي لا يلحقها بعد ذلك سوى تغيرات هامشية. ويبدو أن «حالة

(10) أعجب تشومسكي بمثل الابصار كنموذج لما يمكن أن تكون عليه دراسة تجريدية لنظام من الأنظمة؛ ولعل هذا من باب إعجابه بكثير من أوجه المنهج الكارتيزي. انظر نموذجاً كلاسيكياً لهذا القبيل من

الدراسات في : René Descartes, *Discours de la methode*, Garnier Flammarion, Paris, 1966,

pp. 99 - 129. (هـ.م)

الاستقرار» هذه يتم بلوغها في سن مبكر نسبيا من العمر. ولكن بالرغم من أن بنية عضو الإبصار تُختم وتُحصَر بشكل أساسي في تلك المرحلة، فإنه ما يزال بإمكاننا بعد ذلك أن «نتعلم كيف نبصر» بطرق جديدة خلال حياتنا، كأن نوظف مثلا بعض المعارف التي نكون قد حَصَلْنَاها في مراحل متأخرة من حياتنا أو حينما نتأمل بعض الأشكال الجديدة للتمثيلات المرئية في مجال الفن كالتركيبية مثلا، كما عبر عن ذلك رالف كودوورث، ذلك الأفلاطوني الانجليزي الذي عاش في القرن السابع عشر :

«من شأن أي رسام ماهر ومتمرس أن يقف على كثير من أناقات الفن ولطائفه وأن يَسْتَمْتِعَ الاستمتاع الأسمى بكثير من اللمسات والظلال في لوحة لا تميز فيها العين الساذجة شيئا على الإطلاق. كما أن من شأن الموسيقار الذي ينصت إلى تشكيلة من مهرة العازفين وهم يؤدون رائعة من روائع المجدولة التأليف أن يطرب غاية الطرب لكثير من منسجم الألحان ومرهفاتها مما تقصر الأذن غير المهذبة عن الإحساس به»

لقد كان علم النفس العقلاني الكلاسيكي يرى بأن العقل هو المسؤول عن مثل هذه الانجازات المرهفة، وليس العضو المادي من عين وأذن. أما اليوم فقليل هم أولئك الذين قد ينفون كون نوع ما من أنواع التحول كامنا وراء اللطافة التي يدرك بها الرسام الماهر المتمرس مثلا كثيرا مما يَخْفَى على العين العامة. إلا أنه من المعقول كذلك أن ينظر إلى ذلك الانجاز بصفته قائما على أساس التفاعل الذي يتم بين العضو المبصر — العين واللحاء البصري — وبين باقي مكونات النظام الذهني في كليته.

لقد تمت في السنوات الأخيرة أعمال جد مهمة فيما يتعلق بطبيعة ونمو العضو المبصر؛ وهي أعمال على درجة عالية من الهداية بالنسبة لدراسة البنيات الذهنية بما فيها اللغة. فلقدت حققت دراسات النظام البصري للثدييات تقدما لا بأس به فيما يخص المبادئ البنوية العامة للتنظيم : (1 — ب)، وكذا الأسس المادية التي تتجسد فيها تلك المبادئ : (1 — ج)، بالإضافة إلى خصائص الحالة البدئية كما هي محددة نشوئيا : (1 — د). ويبقى بعد ذلك أن يتم تحديد الكيفية التي ترعرعت وفقها تلك الحالة البدئية المرسومة نشوئيا، كل ذلك على صعيد التطور (1 — هـ). إلا أن هذا الأمر يمثل بطبيعة الحال مشكلا من صنف آخر وهو الذي يجعل مسألة الوظيفة (1 — أ) تكتسي دلالتها الكاملة. فلا أحد في الحقيقة يفترض أن الطفل يتعلم كيف يتوفر على عين قادرة على الإبصار لجرد أنه من المفيد أن تتحقق تلك الوظيفة. صحيح أن وظيفة العين تتمثل في الإبصار إلا أن هذه الملاحظة لا تمثل مساهمة ذات بال بالنسبة لدراسة أطوار النشوء. وهكذا يبدو أن مسألة الوظيفة إنما تكتسب أهميتها في سياق المسألة : (1 — هـ).

هب أننا نسعى إلى دراسة اللغة على منوال دراسة أحد أعضاء الجسم مُثيرين للمسائل :
(1 - أ) - (1 - هـ). فلنر إذن أمر هذه المسائل باختصار.

ما هي وظيفة اللغة ؟ غالبا ما يزعمون بأن وظيفة اللغة هي التواصل وأن «الغاية الأساسية»
[230] منها هي تمكين الناس من التواصل فيما بينهم. بل إن هناك من يدعي بأن مراعاة هذه الغاية الأساسية هي السبيل الوحيد لفهم طبيعة اللغة.

ليس من السهل تقدير قيمة دعوى من هذا النوع. فماذا يعني القول بأن للغة «غاية أساسية» ؟ هب أن يحدث لي وأنا في كامل هدوء عملي أن أفكر في مسألة ما مستعملا اللغة، أو ربما يقع لي أن أدون ما يخطر لي من أفكار؛ أو لتصور أحدهم وهو يتحدث بجدية مدفوعا بمجرد ما يشعر به من مروءة مع كامل وعيه بأن مخاطبيه يرفضون الاستيعاب أو حتى الاصغاء. أو فلنأخذ ذلك الحديث العفوي الذي يساق لا شيء إلا لربط وشائج علاقات ودية وبدون إقامة أي اعتبار لمضمونه (11). أفهذه أمثلة «للتواصل» ؟ إذا كان الأمر كذلك فما المقصود بـ «التواصل» حينما ينعدم المخاطبون أو يكون هناك مخاطب غير عاىء البتة، أو عند انعدام النية في تبليغ أي إعلام أو تغيير أية قناعة أو موقف ؟

يبدو أن ليس هناك غير أحد أمرين : إما أن نفرغ مفهوم «تواصل» من كل دلالة، وإما أن نرفض اعتبار التواصل غاية للغة. وفي الوقت الذي دُرَج فيه على التأكيد بأن الغاية من اللغة هي التواصل وأن دراسة اللغة بمعزل عن وظيفتها التواصلية أمر من قبيل العبث، لا توجد هناك فيما أعلم أية صياغة لهذا الاعتقاد يمكن أن تتبلور عنها مقترحات ملموسة. ويمكن أن يقال نفس الشيء بشأن الاعتقاد الذي يرى بأن الغاية من اللغة تتمثل في إنجاز بعض الأغراض العملية أو في تلبية الحاجات وهلم جرا. من الأكيد أن بالامكان استعمال اللغة لمثل تلك الغايات وغيرها إلا أنه من الصعب تحديد غاية للغة؛ اللهم إلا إذا ما قيل بأن تلك الغاية تتمثل في التعبير عن الفكر، وهي — لعمرى — صياغة جوفاء. إن وظائف اللغة وظائف متنوعة وليس من الواضح ما يمكن أن يقصد بالتأكيد على أن إحدى تلك الوظائف «مركزية» أو «أساسية».

[231] يبدو أن الاقتراح الأكثر جدوى هو ذلك الذي يرى أن الاعتبارات الوظيفية تحدد طبيعة القواعد اللغوية. لنفرض مثلا أن من شأن قاعدة ما من قواعد نحو الانجليزية أن تُيسر استراتيجية إدراكية في مجال تحليل الجمل. إننا سنكون بذلك متوفرين على أسس للتفسير الوظيفي للقاعدة اللغوية. إلا أن كثيرا من الاشكالات لا تلبث أن تثار ولو تم تجاوز مشكل

(11) (هـ.م) يتعلق الأمر هنا بالوظيفة الخامسة من الوظائف التي أحصاها جاكوبسون للغة، ووظيفة الملاغة

Roman Jakobson, *Essais de linguistique générale*, Ed. Minuit, : انظر (Fonction phatique)

المنبع الذي تصدر عنه استراتيجية الادراك تلك : فهل يتعلق الأمر بقاعدة تُشكّل جَماعاً حقيقياً من جوامع اللغة ؟ إذا كان الأمر كذلك فإن مُلاءمة التحليل الوظيفي تكون مقصورة على صعيد التطور؛ بمعنى أن اللغات البشرية تتوفر بالضرورة على تلك القاعدة أو على قاعدة مثلها بمقتضى خصائص النوع البشري. أما إذا تعلق الأمر بقاعدة مكتسبة فإن بالإمكان الاستمرار في اعتماد التفسير الوظيفي إلا أن الأمر سيكون في هذه الحالة مقصوراً على تطور اللغة الانجليزية التي يمكن القول بشأنها حينئذ بأنها تطورت في اتجاه منسجم مع المبدأ المذكور، وفي كلتا الحالتين لا يصدق التفسير الوظيفي إلا على صعيد التطور : إما تطور الكيان العضوي وإما تطور اللغة. فالطفل لا يكتسب القاعدة بمقتضى وظائف تلك القاعدة، تماماً كما أنه لا يتعلم كيف يتوفر على عين بسبب مزايا الابصار.

أما المسألة الأساسية الثانية (1 - أ) فهي مسألة تستحق أكثر من عناية في النقاش؛ غير أنه لن يكون لدي الكثير مما أقوله بشأنها ههنا بما أنه ليس بوسعي استعراض كل الأجوبة التي اقترحت للإجابة على سؤال ما هي البنية التجريدية للغة ؟ وما يتعلق بهذا السؤال من مسائل. ولو أن أعمال السنوات الأخيرة قد قاربت الجادة إلى حد من الحدود لمكنت من القول بأن اللغة يتم توليدها بواسطة نظام من القواعد والمبادئ التي تندرج في حيسوبيات ذهنية معقدة لتحديد صور الجمل ومعانيها. هذه القواعد والمبادئ أمور غير واعية في مجملها وتندرج خارج نطاق ما يدركه الوعي الممكن، فمعرفة التامة للغة التي نتكلم بها لا تفتح أمامنا أية آفاق امتيازية نحو تلك المبادئ؛ إذ ليس بالإمكان تحديدها مثلاً عن طريق الاستبطان وسبر السرائر أو التفكير «من الداخل» إذا صح التعبير. وليس هناك بالمقابل أي أساس لإقامة قناعات دغمائية فيما يخص درجة ونوعية التعقيد أو التجريد «المسموح به» لنظرية من نظريات البنية اللغوية، تماماً كما أن لا محل لمثل هذه المذهبية المسبقة فيما يخص النظام البصري أو أي عضو من أعضاء الجسم.

وعليه، فإن أكثر الدراسات أخذاً بجَماعِ الألباب هي تلك التي تبحث في جوامع اللغة، أي تلك المبادئ التي تستمد شمولية مصداقيتها على اللغة من الضرورة البيولوجية (لا المنطقية)، فبالنظر لغنى وتعقد النظام النحوي للغة من اللغات، وبالنظر كذلك لوحدة الكيفية التي يتم بها اكتساب هذا النظام انطلاقاً من معطيات محدودة و مفككة في غالب الأحيان، لا يمكن بالنظر لكل هذا أن يقوم كبير شك بشأن وجوب وجود مبادئ كلية عالية الرسم والخصر، تحدد الاطار العام لكل لغة بشرية، ولربما تحدد كذلك الكثير مما يخص بنيتها الخاصة. إن تحديد هذه المبادئ يُشكل أعمق مسألة بالنسبة للدراسة اللغوية المعاصرة.

هيا بنا نَعُدُّ ثانية إلى النظر في نموذج النظام البصري. لقد أدت الأعمال الأخيرة إلى الخلو

إلى القول بأن «ترعرع الجهاز العصبي عملية محكومة في أدق تفاصيلها بفعل برنامج نشوئي... فالبرنامج النشوئي يسمح بقطاع من التحققات الممكنة بينما ينحصر مفعول التجربة الفردية في رسم معالم الناتج داخل حدود ذلك القطاع» (12). وهكذا فإن الخلية العصبية المفردة مثلاً تتوفر على خاصية توجيهية مضبوطة، إلا أن البرنامج النشوئي هو الذي يحدد المجال القطاعي الذي بإمكان التجربة أن تثبت في حدوده. وبشكل مماثل، نجد أن الخصائص العامة للرؤية المزدوجة خصائص محددة نشوئية؛ لكن دقة التحكم في المقابلة بين ما تدركه كل عين على حدة أمر تتحكم في تحديده التجربة البصرية. ويبدو أن خلاصات مماثلة لما ذكر يمكن أن يُتوصل إليها فيما يتعلق باللغة البشرية؛ إذ يبدو بهذا الصدد كذلك أن العُدّة البيولوجية تتحكم بدقة في مجرى نمو اللغة أو ما يطلق عليه في نوع من الظلال المضللة «تعلم اللغة».

[233] الحقيقة أن الانتقال السريع إلى حالة استقرار موحدة، على أساس ما يستنتج من تجربة محدودة أمر يستوجب افتراض وجود حالة بدئية محددة نشوئية «تسمح بقطاع من التحققات الممكنة» هو زيادة على ذلك قطاع ضيق لا تعمل التجربة الفردية «إلا على تحديد معالم الناتج داخل حدوده». هناك الكثير مما يدعو إلى الاعتقاد بأن مؤهلات اكتساب اللغة لدى النوع البشري أمور لا تختلف، أو ربما اختلفت في حدود ضيقة، إذا ما وضعنا الحالات المرضية جانباً. يمكننا إذن أن نقرر بأن حالة بدئية معينة ثابتة وعالية التقييد تشكل ملكية بشرية مشتركة.

ويبدو أن حالة البدء لدى الطفل لا بد أن تتضمن المبادئ العامة لبنية اللغة بما فيه الكفاية من التفاصيل؛ وذلك هو ما يوفر رَسْمُودَجاً غنياً ومعقداً يقوم بتحديد: (1) مضمون التجربة اللغوية (2) اللغة الخاصة التي ترعرع داخل ما ترسمه تلك التجربة من حدود. فإذا كانت القيود البدئية صارمة بما فيه الكفاية فإن الطفل سيتمكن من الاحراز على نظام بالغ التعقيد، وذلك على أساس معطيات محدودة ولكنها كافية لإقضاء جميع إمكانيات التحقق ما عدا إمكانية واحدة أو نيف. وعندئذ سيتعرف الطفل على اللغة التي تتناسب مع تجربته المحدودة بالرغم من انعدام أية علاقة من علائق التعميم أو الاستخلاص أو الاستقراء أو العادة أو غير ذلك مما يربط النظام المحرز عليه في الحالة النهائية بمعطيات التجربة. الحقيقة أن العلاقة بين التجربة والمعرفة لن تكون التجريدية ولا يعبر عنها إلا ما تتضمنه حالة البدء من مبادئ بنية اللغة. وتدعو بعض الاعتبارات الكيفية إلى الاعتقاد بأن شيئاً من هذا القبيل يمكن أن يشكل المعالجة المعقولة للمسألة الأساسية المتعلقة بالترعرع على مستوى الفرد: (1 - د). وإذا كان الأمر كذلك فإن الملكة اللغوية لدى البشر شبيهة إلى حد بعيد ببقية الأعضاء المعروفة في البيولوجيا.

[234] ليس هناك ما يدعونا إلى الاكتفاء بمثل هذا القبيل من المناقشات الاستعارية الفضفاضة. فحري بنا أن ننطلق لرسم تفاصيل معالم الرَسْمُودَج الذي يصور حالة البدء. فلننطلق تسمية

«النحو الكلي» على ذلك النموذج. ويمكن أن نتصور النحو الكلي في الواقع باعتباره ذلك البرنامج النشوي أو ذلك النموذج الذي يسمح بقطاع من التحقيقات الممكنة والمتمثلة في اللغات البشرية الممكنة. وهكذا فإن كلا من تلك التحقيقات الممكنة يمثل حالة استقرار نهائية ممكنة، أي نحواً للغة من اللغات. وبهذا يكون النحو الكلي هو ذلك النظام المضبوط نشوئياً في الحالة البدئية والذي تعمل ظروف التجربة على فرز معالنه وشحذه ومفصلته وتهذيبه ليسفر عن التماذج النحوية الخاصة التي تقوم في حالة الاستقرار عند بلوغها. فإذا نظرنا إلى مسألة نمو اللغة («تعليم اللغة») من هذه الزاوية أمكننا أن نرى كيف يمكن لشخص ما أن يعرف أكثر بكثير مما جرب.

وحتى عندما يتم بلوغ حالة الاستقرار فإن بالإمكان الاستمرار في صقل المعرفة اللغوية ومهارة استعمالها كما هو الشأن بالنسبة لتعليم الرؤية. فقد أكد ويلهلم فون هامبولت أن بالإمكان إغناء موارد اللغة من طرف مفكر أو كاتب عظيم دون أن يلحق النحو أي تغيير. فبوسع الفرد أن يزيد في ترويض اللغة واستذعانها ويزيد من إرهاف فهمه لأساليبها، وذلك من خلال أعماله الخلاقة الخاصة أو من خلال توغله في أعماق الرصيد الثقافي لمجتمعه. إلا أنه يبدو من اللائق — كما هو الشأن فيما يتعلق بالنظام البصري — أن توضع هذه الأمور جانباً حينما يتم استخلاص نظام اللغة كموضوع للدراسة قائم بذاته.

إن معالجة من هذا النوع تتعارض مع النموذج المعروف للتعليم، ذلك النموذج الذي يُعتقد بمقتضاه بأن اللغة نظام من العادات والمهارات المكتسبة تدريجياً من خلال التعميمات والتكيفات والاستقراء والاستخلاصات. إن المعرفة اللغوية بالنسبة لهذا النموذج عبارة عن نظام مكتسب من الأبواب والقوالب.

[235] وتلك معالجة يمكن أن تصاغ بدورها بطرق مختلفة. وقد تم ذلك بالفعل في إطار علم النفس السلوكي وبعض فروع اللغويات البنيوية (13).

والجدير بالذكر أن كلا المعالجتين تفترضان بالرغم من تعارضهما وجود حالة ثابتة محددة نشوئياً. إنما تختلفان في تصويرهما لطبيعة هذه الحالة البدئية، فإحداهما تعتبر هذه الحالة البدئية نظاماً غنياً من المبادئ ورموزها مقيداً يرسم معالم قطاع التماذج النحوية الممكنة؛ بينما تعتبرها الثانية نظاماً من مساطر التقطيع والتصنيف والتعميم والاستقراء التي تُجرى على معطيات التجربة لتسفر عن نموذج نحوي. ولقد بينت في مكان آخر بأنه من المناسب أن ننتع المعالجة الأولى بأنها عقلانية، والمعالجة الثانية بأنها تجريبية. ويمكن أن نتصور طبيعة الحال عدة أشكال من المعالجات المخضمة؛ إلا أنه من المفيد جداً — فيما أعتمد — أن نحتفظ في الذهن بهذين النموذجين العامين بما لكل منهما من أوجه لكي يُتخذ كنقطتين مرجعيتين.

يمكن أن يتساءل المرء عما إذا لم تكن هناك نماذج أخرى يمكن الكشف عنها فيما يتعلق بالبحث في مسألة نمو اللغة. بالفعل، فقد ذهب بياجي ومجموعته إلى أن من شأن نظرية «تفاعلية» أو «بنائية» أن تكون أرقى من كل من النموذجين التجريبي والعقلاني (14). لقد ذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن الطفل ينمي من خلال تفاعله مع المحيط ببيانات حسية — حركية تَصْنَعُ الأسس لقيام اللغة كما أنه يستمر في تنمية مثل تلك البيانات بنفس الطريقة تقريبا بقدر ما ينمو فهمه ومعرفته. وهكذا فإن اللغة في عرف هذه النظرية لا تعدو أن تعكس في كل مرحلة بيانات ذهنية مستقلة تكونت من خلال التعامل مع المحيط؛ كما أن الطفل ينمي في كل مرحلة أنظمة جديدة لإعادة تنظيم تجربته.

[236] الحقيقة أن الأعمال التي تمت في إطار مدرسة جنيف قد ساهمت بالكثير؛ لكن النموذج التفاعلي — البنائي في حد ذاته شيء يصعب الحكم عليه لأنه ظل في مستوى الاستعارة. فالطفل كما يدعي هذا النموذج يمر عبر سلسلة من المراحل الذهنية تكاد تكون مطردة. غير أنه لم تقدم أية آلية أو مبدأ لتفسير السرّ في أن الطفل ينتقل من مرحلة معينة إلى المرحلة التي تليها لا إلى مرحلة أخرى. إنه من العسير أن نتصور ما عسى أن يكون عليه الجواب؛ اللهم إلا إذا تم اللجوء إلى نوع من الفرضيات المتعلقة بوجود أفق للنضج بالنسبة لكل مرحلة، أفق يكون محددًا نشوئياً في اتجاه مرحلة إفضائية. وعندما يتم تدقيق مثل تلك الفرضية فإنها ستفصح فيما يبدو عما هو محدد نشوئياً من مظاهر الاعتقادات والمعارف البشرية مما هو أعقد من «الأشكال الوراثة الأولية» التي تقبل بها مدرسة جنيف. وزيادة على هذا فإنه لم يقدم أي اقتراح يبين الكيفية التي يمكن أن تربط بها بين المبادئ الخاصة للبنية اللغوية المقترحة وبين بنات الذكاء الحسي — الحركي. وإذا ما اعتبرنا المبادئ الأساسية المقامة فإن آفاق ذلك النوع من الربط تبدو بالأحرى باهتة. وبناء على ذلك فإنه لا يبدو بأن نموذج بياجي يشكل بديلاً حقيقياً لذئك اللذين رُسمَتْ خطوطهما العريضة أعلاه. فالأسئلة الصميمية تظل فيه بلا جواب ولا حتى إشارة جواب. أنا لا أعرف أي مبدأ عام تم تقديمه في إطار سيكولوجيا الترعرع من شأنه تسليط أي ضوء حقيقي على تلك الأسئلة.

إن النماذج التجريبية تتفق وأساليبنا العادية أثناء الحديث عن قيام اللغة. إذ يقال مثلاً بأن الطفل «يتعلم اللغة» بدل القول بأن اللغة تنمو أو تنضج. إلا أنه لا يقال بأن الجنين أو الطفل يتعلم كيف يتوفر على سواعد بدل أجنحة، أو على جهاز بصري من نوع معين، أو قل : على أعضاء تناسلية بالغة — إذا ما أخذنا حالة للنمو لا شك في أنها محددة نشوئياً بشكل أساسي بالرغم من أنها تأتي بعد الولادة بكثير. كما أن هناك بطبيعة الحال الانطباع القوي الذي يخلفه اختلاف اللغات.

[237] تلك أمور كلها صحيح إلا أنها قليلة الأهمية؛ إذ يقال مثلاً بأن الشمس تطلع؛ غير أن هذه الواقعة التي يسهل تفسيرها بمفاهيم التجربة اليومية خالية من الأهمية بالنسبة للعالم الفيزيائي. إنه لمن الطبيعي تماماً أن ننهر في حياتنا العادية باختلاف اللغات وبتأثير التجربة في عملية اكتساب اللغة فليس في حياتنا اليومية تلك ما يرر إعارة الاهتمام لأوجه الوحدة بين الأفراد وعبر الثقافات مما يبدو مسلماً به، إن ما يهمنا هو أوجه الاختلاف. فحينما نقوم بتعلم لغة أجنبية مثلاً نركز اهتمامنا على مواطن اختلافها عن لغتنا. ولذلك فمن شأن أي نحو تربوي جيد أو أي نموذج نحوي تقليدي ألا يقول إلا القليل عن الخصائص العامة للغة. فيما أن هذا النوع من النحو موجه إلى قارئ له ذكاء فإنه لا يقدم تحليلاً لمظاهر الذكاء التي يعالج بها ذلك القارئ المعلومات المقدمة إليه. فالتماذج النحوية تعالج الاستثناءات لا المبادئ العميقة للنحو الكلي. وتشكل الشروط العامة لما يمكن أن تكون عليه اللغة جزءاً من مظاهر ذكاء متعلم اللغة؛ إنها جزء من ذلك النموذج الذي يتم بفضل اكتساب اللغة. ولذلك فإنه لا يحظى بأي اهتمام في حياتنا اليومية. والواقع أننا غير واعين بهذا الجانب من عناصر معرفتنا للغة ولا يمكن أن نستحضره إلى حيز الوعي عن طريق الاستبطان واستكناه الطوايا.

أما العالم المهم بطبيعة اللغة فإن ما يكتسي الأهمية الأولى بالنسبة إليه إنما هو المبادئ العامة؛ أما الميزات الخاصة بلغة معينة فأهميتها أقل بكثير بالنسبة إليه. بينما يصدق العكس تماماً بالنسبة للشخص العادي الذي يتناول اللغة في حياته اليومية؛ إذ إن المبادئ العميقة، التي هي خارج نطاق الوعي على كل حال؛ مجردة بالنسبة إليه من كل أهمية، في حين أن الاستثناءات التي لا يمكن التنبؤ بها تستدعي منه عناية فائقة. فلا غرو إذن إذا ما كانت نظرة الحس المشترك المركزة على الاستثناءات والاختلافات تعتبر اللغة كظاهرة سائبة يتم تعلمها. إن كل ضفدعة — ما في ذلك ريب — ترى في بني جلدتها حشداً يسترعي الاهتمام بروعة اختلافاته، بما أن ما يجمع بينهم وبينها في السلوك يشكل النمط الطبيعي الواضح للتصرف ولا يستحق بذلك أن يوقف عنده.

والخلاصة أن بإمكاننا أن نفهم السر في كون النموذج التجريبي يبدو أسرع إلى أن يفرض نفسه على تصورات الحس العام، وفي كوننا نميل إلى تصور اللغة «متعلمة» بدل تصورها تنمو وفق برنامج محدد نشوئياً يتم تكييفه وإبراز تفاصيله من خلال التجربة. ذلك أن الاستثناءات التي تستأثر وحدها باهتمامنا في الحياة اليومية أمور يتم تعلمها. وبشكل مماثل، يتم عبر التجربة ضبط (تعلّم) توزيع الأعصاب المستقبلية للأبعاد الأفقية والعمودية في النظام البصري، كما يتم تعلم كيفية القفز نحو الأعلى ... الخ إلا أننا لا نتعلم كيف نتوفر على سواعد بدل أجنحة، أو كيف نمشي أو نجري بدل أن نطير، أو كيف نتوفر على رؤية مزدوجة تحلل المؤثر تحليلًا سطرياً، أو كيف تتمثل المبدأ العام المتمثل في أن قواعد اللغة تخضع لمختلف قيود النحو الكلي.

هذه للتطلبات تشكل كلها جانباً من عناصر الحالة البدئية المحددة نشوئياً بالرغم من أنها لا تصبح عملية بطبيعة الحال إلا في مرحلة معينة من مراحل النضج كما هو الشأن بالضبط بالنسبة للبلوغ الجنسي، أو قُل الموت الذي وإن كان محتملاً نشوئياً فإنه لا يحل إلا في مرحلة معينة من العمر. وكما هو الشأن بالنسبة للبنىات المادية للجسم فإن من شأن وتيرة عمليات النضج وطبيعتها الخاصة أن تتأثر بالعوامل المحيطية.

ولعله بمقدار ما تصبح مظاهر التزعزع لقدراتٍ ذهنية أخرى أكثر فهما لدينا سيتضح لنا أن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة تالية هو على العموم مسألة نمو ونضج تتم في الحدود التي يرسمها البرنامج النشوئي، مع بعض التغييرات المترتبة عن التغذية والمحيط الاجتماعي [239] وطوارئ التجربة ... الخ.

لحد الآن لم أقل بعد شيئاً عن المسألتين : (1 - جـ) و (1 - هـ) أي التجسيد المادي للبنىات المجردة للغة، وتاريخ تطورها. والواقع أنه لا يعرف عن هتين المسألتين إلا القليل بالرغم من أن الأولى على الأقل يمكن إخضاعها لبحث جدي.

هل لنا أن ننتظر العثور في أنظمة عضوية أخرى على ملكات وثيقة الشبه بمقدرة الانسان اللغوية ؟ ذلك أمر ممكن إلا أنه ليس قوي الاحتمال. إن من شأن مثل ذلك لو تم أن يشكل خارقة بيولوجية أشبه ما تكون بالعثور في جزيرة غير معروفة على صنف من الطير لم يخطر قط بباله أن يطير حتى هداه تدخل الانسان إلى ذلك. من الأكيد أن اللغة تحول امتيازات تفضيلية هائلة على مستوى الانتقاء الطبيعي؛ فكيف لنا إذن أن نتصور توفر نوع آخر من الأنواع — وليكن الشامبانزي مثلاً — على ملكة لغوية دون أن يخطر قط على باله أن يسخرها للاستعمال. لا شيء يدل على أن مثل هذه الخارقة البيولوجية قد حدثت. بل يبدو لي بالعكس من ذلك أن الأبحاث المهمة التي أجريت على مدى استعداد أرق القردة لاكتساب الأنظمة الرمزية تدعم الاعتقاد التقليدي الذي يرى بأنه حتى أكثر خصائص اللغة أولية وبساطة تتجاوز بكثير إمكانيات أي قرد مهما كانت مظاهر ذكائه الأخرى.

إن الفروق الأساسية بين اللغة البشرية وبين ما يُلقنُ للقردة من أنظمة، تبدو للعيان منذ أبسط المراحل. فلنأخذ الأبعاد الخمسة للبحث : (1 - أ) — (1 - هـ) كما أفتُرَحْتُ سابقاً : سنجد بأن اللغة البشرية من وجهتها الوظيفية نظام للتعبير الحر عن الفكر، تعبير مستقل بشكل أساسي عن تحكم المؤثرات أو تلبية الحاجات أو أية غاية عملية، وبذلك تكون اللغة مختلفة اختلافاً نوعياً عما يلقن للقردة من أنظمة رمزية، أما من الناحية الهيكلية فإن اللغة البشرية نظام من القواعد المتعاقدة والمقيدة بالبنىات، تجري على متواليات من المركبات المنتظمة انتظاماً مرتبياً (15) فتؤول ما لا نهاية له من الجمل الممكن تعدادها. هذه الخصائص الأساسية مقصورة

[240]

(15) تتمثل هذه المرتبة في وجود مركب أعلى هو الجملة : ج يتكون من مركبات فرعية كالمركب الاسمي : =

— في حدود ما نعلم — على اللغة البشرية. ويمكن أن يقال نفس الشيء من باب أولى وأحرى بالنسبة لبقية مبادئ النحو الكلي التي تميز اللغة البشرية والتي هي أكثر تعقيدا.

أما بخصوص الأسس المادية للغة البشرية فيشير النزر القليل مما يعرف حتى الآن إلى الدور الفعال الذي تلعبه المراكز اللغوية ذات الطبيعة الخاصة في النصف الكروي الأكبر (16)، وهي مراكز يبدو أن ليس لها نظير مباشر لدى بقية الثدييات. كما أن هناك ما يؤكد بأن الأشخاص المصابين إصابات بليغة في مراكز اللغة بالدماغ يترتب عنها فقدان نهائي للغة يكتسبون بسهولة الأنظمة المخصصة للقردة مما يدعم الرأي الطبيعي الذي يرى بأن لا شيء يجمع بين هذه الأنظمة وبين اللغة البشرية إلا ما كان من أكثر أوجه الشبه سطحية. أما بخصوص مسألة التمرعق فأقول بأن اللغة تنمو لدى الطفل بمجرد تعريضه لمحيط لغوي غير محضّر؛ وذلك بدون تمرين مقصود أو حتى وجود أية نية لغوية خاصة. أما إذا عدنا أخيرا إلى مستوى التطور فبالرغم من أنه لا يُعرف بهذا الشأن إلا النزر القليل، يبدو مع ذلك واضحا بأن اللغة مكتسبة إنساني قديم لم يأخذ في النشوء — مع ذلك — إلا بعد زمن كثير من انفصال الانسان عن بقية المتقدمات.

وهكذا يتضح لنا على كل محور من محاور البحث بأنه حتى أكثر أنواع التفقد سطحية يكشف عن خصائص أساسية تميز اللغة البشرية بشكل جذري عن بقية الأنظمة. غير أن أيا من كل هذا لم يُستق من أجل الإيحاء بلا جدوى الدراسات المتعلقة بقدرات الفطنة لدى القروود. إن تلك الدراسات في حد ذاتها لمهي بالعكس على درجة عالية من الفائدة. ويمكن الاعتقاد بأن القروود تستطيع وهي طليقة أن تأتي من إنجازات الفطنة مما له صلة بعالمها وغط حياتها شيئا يتجاوز بكثير مهارة اكتساب أنظمة رمزية يتم تحضيرها اصطناعيا تحت الشروط المخبرية. إن من شأن التجارب المتعلقة بتدريب القرودة على استعمال الأنظمة الرمزية أن تعمق فهمنا لفطنة القروود وأن تضيف بشكل غير مباشر إلى معرفتنا فيما يتعلق بتلك الصفات الذكائية الخاصة والشديدة الاختلاف عنها كما يبدو، أي تلك الصفات التي تكمن وراء استعمال اللغة، وخلف باقي إنجازات الانسان. ولعلنا بفضل ذلك نتوصل إلى أن النجاح المنقطع النظير للانسان في الحقل اللغوي يعود جزئيا إلى تنسيق معين بين قدرات يوجد بعضها منفردا بشكل أو بآخر لدى كائنات عضوية أخرى، بالرغم من أنه ليس من المستبعد أن يتعلق الأمر بأكثر من هذا بالنسبة للترعق التطوري لنوع قادر على استيعاب لغة كلغة البشر.

= م س والمركب الاخباري : م خ مثلا؛ وكل من هذين يتكون بدوره من مكونات فرعية، وهكذا حتى قاعدة الهرم. (هـ.م.).

(16) (هـ.م.) من المعلوم أن الجهاز العصبي المركزي يتكوّن من النصفين الكرويين والمخيخ والنخاع المستطيل وقنطرة فارول. (هـ.م.).

كنت قد اقترحت أعلاه أن تتبع نفس الطريقة التي يجري بها البحث في الجسم، وذلك حينما نقوم بما أدعو إليه من دراسة للعقل، أي دراسة المبادئ التي تقوم عليها أفكارنا ومعتقداتنا وإدراكنا وتحليلاتنا وتنظيم أفعالنا وما شابه ذلك. ويمكن الآن أن نتصور العقل كنظام من «الأعضاء الذهنية» التي تشكل اللغة أحدها؛ وذلك بحيث أن لكل عضو من هذه الأعضاء بنيته الخاصة وظيفته الخاصة اللتين يحددهما في خطوطهما العريضة رصيدنا النشوي، وبحيث أن هذه الاعضاء تتبادل التأثير بكيفية مقررّة في معظمها بيولوجيا كذلك، كيفية توفر الأساس لحياتنا الذهنية. ويعمل التفاعل مع المحيط الطبيعي والاجتماعي على إرهاف وبلورة هذه الأنظمة بمقدار ما يأخذ العقل في النضج خلال الطفولة، ومن بعض الأوجه الأقل شأنًا، خلال بقية العمر.

باتخاذنا لوجهة النظر هذه فيما يتعلق ببنية العقل نكون قد ابتعدنا كما سبقت الإشارة إلى ذلك عن معتقدات شديدة الرسوخ في تقاليدنا الثقافية. وأظن بأن ما يطبع هذه التقاليد هو إيمانها بقابلية العقل للادراك وكذا بوحدته وبساطته، وذلك بالمعنى الذي أود الآن أن أناقشه. عندما أتحدث عن «قابلية بنية العقل للادراك» فأنا أفكر فيما يُعتقد من أن محتواها مفتوح مبدئيًا أمام التفكير والنظر المتحرري بمجرد التخلص من عوائق العقيدة والخرافة والخيّل. فقد كانت العقلانية الكلاسيكية تتمسك بأن «النور الجبلي» للحس العام كاف لإمطة النقاب عن العناصر الأساسية للاستدلال والفكر والنظر بالرغم من أن الأمر لا يصدق بالضرورة بالنسبة للفرضيات التفسيرية للعلوم الفيزيائية (17). وتشترك تأملات التجريبيين في كثير من عناصر هذا المذهب فتسعى جاهدة لكي تبين من خلال تحليلات متحرية كيف أن بالإمكان رد أفكارنا إلى مكوناتها البسيطة عن طريق الاستبطان. وفي هذا الصدد، فإن دفاع فيكو عما يسمى بال «جيسيتسمو يستشافتن» (18) في وجه النزعة الطبيعية في العلوم يقوم أساسا على المبدأ الذي يرى بأن الإدراك الباطني لنتاج العقل والأفعال يوفر درجة من اليقين لا يمكن بلوغها في علوم الطبيعة : فالمبادئ التي يبنى عليها «ما تم إنجازه من طرف الانسان [...] هي مبادئ تكمن فيما يتم في العقل من تغييرات» (19). إلا أن الكيفية التي يمكن أن تُحدّد بها تلك التغييرات الذهنية غير واضحة لديه. وأعتقد أنه حتى ما يقول به فرويد من لاوعي لا يمس بشكل حاسم إمكانية الإدراك المبدئي لنتاج العقل (20).

(17) (هـ.م) فيما يتعلق بطريقة الخلاص من العوائق المعرفية، انظر : ديكارت، المرجع السابق (هامش 10)) ص : 33 — 95. (هـ.م).

(18) (هـ.م) كلمة ألمانية أرجح أنها تدل بالتقريب على معنى «الإشراق الخلاقة»

(19) أنظر : Isaiah Berlin, Vico and Herder (New York : Viking 1976)

(20) أخرج هنا المؤلف هامشا مطولا ناقش فيه هذه المسألة لدى فرويد (هـ.م).

لأعني بهذا أن مبدأ قابلية الإدراك قد تمت بلورته بدون أي قيد أو شرط (أنظر هامش (20))؛ كل ما هنالك أن بإمكاننا أن نرى في هذا الأمر نوعاً من الحدود التي ينتهي إليها قسم كبير من التفكير التقليدي. فالتحفظات لا نعدمها؛ وهي تحفظات متشددة في بعض الأحيان. فهذا فيكون يرى بأن «فكرة العقل في وضوحها وتميزها، أي فكرة العيار الكارتيزي لا تقصر فقط عن أن تكون عياراً للحقائق الأخرى بل تقصر أيضاً عن أن تكون عياراً للعقل نفسه لأنها ليست قائمة من تلقاء نفسها؛ وبما أنها ليست كذلك فإنها تبقى جاهلة للكيف السابق الذي تحيط وبقه بنفسها» أو فلتأمل فكرة «الكيمياء الذهنية» التي نشأت في حظيرة علم النفس الاقتراحي. فقد كتب جوزيف بريستلي في القرن الثامن عشر يقول : «من شأن التأليف بين الأفكار وخصوصاً الأفكار المختلفة أن يسفر عن أفكار أخرى تبلغ من الاختلاف المظهري عن مكوناتها ما يجعل قابليتها للتحليل عن طريق التأمل الذهني لا تفوق قابلية فكرة البياض لذلك» (21). وقد كون جون ستوارت ميل في الموضوع رأياً مماثلاً :

إن قوانين الظواهر العقلية مماثلة في بعض الأحيان لقوانين الميكانيكا، وفي أحيان أخرى لقوانين الكيمياء. فحينما تقوم معاً في الذهن عدة انطباعات أو أفكار تنشأ في بعض الأحيان عملية من قبيل شبيه بالتركيب الكيميائي. وحينما تجري العادة بالشعور بمجموعة من الانطباعات مجتمعة بحيث أن كلا منها يستدعي البقية في الحال وبسهولة فإن هذه الأفكار تنصهر في بعضها فتبدو فكرة واحدة لا عدة أفكار.

فهكذا يتعذر الكشف عن «الأفكار الأولية» التي تنشأ عنها أفكارنا المركبة «وتلك حالات من حالات الكيمياء الذهنية حيث يصبح من الصائب القول بأن الأفكار الأولية تنشئ الأفكار المركبة بدل القول بأنها تدخل في تركيبها» (22) فحينما تكون الأفكار ناشئة عن

(21) أورده : Howard C. Warren, A History of the Association Psychology from Hartley to Lewes,

Jhon Hopkins University PH. D. dissertation, 1917; p. 23.

(هـ.م) من المعلوم أن الضوء الأبيض أو البياض مؤلف فيزيائياً من امتزاج ألوان الطيف من نيلي وبنفسجي وأزرق وأخضر وأصفر وبرتقالي وأحمر بالنسب التي يبينها تحليل المنشور الثلاثي وطيف قوس قزح وتركيب قرص نيوتن (هـ.م).

(22) نفس المرجع.

كيمياء باعتبار هذه الأخيرة تختلف عن الاقتران الذي يتم وفق نموذج ميكانيكي يصبح من غير الممكن فيما يبدو إرجاعها إلى عناصرها الأولية عن طريق الاستبطان.

ويظهر رفض قابلية الإدراك بشكل أكثر صراحة في ملاحظات أبداها ك.ج. يونغ. لقد كتب يقول: «إن الأمل ضعيف في أن نقدر يوما على بلوغ وعي بالأنما مهما كان تقريبا، بما أنه مهما كان مقدار ما نستحضره إلى حيز الوعي سيبقى هنالك دائما قدر من المضامين اللاواعية غير المحددة وغير القابلة للتحديد مما ينتمي إلى الأنما في كليته». فالأنما المعروفة لدى يونغ هي عبارة عن هياكل «فارغة ومحض صورية» يشكل كل منها «إمكانية للتمثل معطاة كمسلمة»؛ إنها «صورة قبلية غير قابلة للتمثل والوعي ويبدو أنها تشكل جزءا من البنية النفسية الموروثة». ولذلك يبدو ليونغ أنه «من المحتمل ألا تكون الطبيعة الحقة للأنماط الصوري من قبيل ما يمكن استحضاره إلى حيز الوعي» أما فيما يتعلق بقيام الوعي فإن يونغ يذهب إلى أنه «ظاهرة ثانوية» سواء على مستوى سلاية النشوء العضوي أم على صعيد أطوار النشوء العضوي: «فنفسيّة الطفل في حالها ما قبل الواعية يمكن أن تكون أي شيء آخر ما عدا صفحة بيضاء(*)»؛ إنها تكون مهياة منذ البداية على منوال واضح معالم الفردية، بل تكون أكثر من ذلك مزودة بكل الغرائز الخاصة بالإنسان وكذا بالأسس الأولية للوظائف العليا. «إنني أجد في كل هذا إلحاحا على عدم قابلية المبادئ الأساسية للنفس للوقوع في تناول الاستبطان واستكناه الطوايا، تلك المبادئ على الأقل التي تشكل جزءا من البنية النفسية الموروثة التي يُفترض — وهذا أمر يجب الإلحاح عليه — بأنها تشتمل على الأسس الأولية للوظائف الذهنية العالية. إن هذا التصور يمكن الرجوع به إلى كانط وإلى أسلافه من العقلانيين. إلا أنه يجدر بنا أن نشير مع ذلك إلى أن كانط يتخذ موقفا مناقضا تماما فيما يتعلق بقابلية الإدراك. إنه يتخذ الموقف التالي في كتابه: نقد العقل الخصب: «إن كل التمثلات تمت حتما بصلة إلى وعي تجريبي ممكن. فإذا لم يكن الأمر كذلك، وإذا تعذر الوعي بها فإن هذا يعني عمليا القبول بعدم وجودها».

وبالرغم من مثل كل هذه الملاحظات التي لا شك في إمكان توسيعها إلى حد بعيد فما يزال يبدو لي من باب الدقة أن نقول بأن قابلية إدراك المضامين العقلية من حيث المبدأ تشكل مذهبا راسخا بما هو كاف، مذهب يتجلى بأشكال متنوعة في التيارات المختلفة لتقاليدنا الثقافية. إنه مذهب تدفعني دراسة اللغة إلى الاعتقاد بوجود هجره ولو كمجرد نقطة انطلاق. فليس هناك أي داع لافتراض توفرنا على أي منفذ امتيازي نحو المبادئ التي تقوم عليها معرفتنا واستعمالنا للغة، تلك المبادئ التي تحدد صور الجمل ومعانيها أو تلك التي تضبط حيثيات استعمالها أو أخيراً تلك التي تربط ذلك «العضو الذهني» الذي هو اللغة ببقية الأنظمة الذهنية.

ويتمثل المذهب الثاني الذي أشرت إليه في الاعتقاد بوحودية العقل. لقد جرت التقاليد طبعاً باعتبار الفكر متكوناً من ملكات متميزة «كالذاكرة والخيال والقريحة والنظر والعاطفة والإرادة» (23) إلا أن ما أعنيه بمذهب الوحودية هنا إنما هو الاعتقاد بأن البنيات الذهنية المختلفة تسير على نفس المنوال، بمعنى أن تكون هناك مبادئ عامة للتعليم تكمن وراء كل هذه الأنظمة وتفسر ترعرعها: أي أن يكون هناك شيء من قبيل: «خطة للتعليم متعددة الأغراض» كما يطلق على ذلك أحياناً، خطة تصلح «على طول المدى». وبالمقابل فمن الممكن أن نزعّم بأن «الأعضاء الذهنية» المختلفة تتعرّع وفق طرائق خاصة، كل منها حسب ما يقتضيه البرنامج النشوي، تماماً كما تتعرّع الأعضاء الجسمية؛ كما يمكن أن نزعّم أن حظوظ وجود «خطة للتعليم متعددة الأغراض» ليست بأرجح من حظوظ وجود أسس عامة «لنمو الأعضاء» يكون من شأنها أن تعطي تفسيراً موحداً لهيئة وبنية ووظيفة كل من الكلية والكبد والقلب والجهاز البصري، وما إلى ذلك. من الممكن أن توجد مثل تلك الأسس على مستوى البيولوجيا الخلوية؛ لكن ليس هناك ما يدعونا إلى أن نتصور سلفاً نظرية لنمو الأعضاء من هذا القبيل «العالي المنزلة». فالأولى بنا إذن أن نرجع كون المكونات الفرعية الخاصة للبرنامج النشوي التي تشرع في العمل بمقدار ما يكتمل نضج الذات العضوية، كونها تقوم بتحديد الميزات الخاصة بتلك الأجهزة. ويمكن أن يصدق نفس الشيء بالنسبة للبنات الأساسية الداخلة في حياتنا الذهنية.

إن الاعتقاد بالوحودية بهذا المعنى هو أمر مشترك بين مناهج مختلفة كمنهجي بياجي وسكينر في علم النفس، وقد تم التعبير عنه بطرق مختلفة من طرف كثير من الفلاسفة المعاصرين. ففي منهج بياجي مثلاً يقاس النمو المبكر للغة على «البنيات الحسية — الحركية» الأولى بينما تتحدد الترعرعات اللاحقة بمقتضى مبادئ عامة من قبيل «التمثل» و «التكيف» وغير ذلك مما يفترض أنه كامن كذلك وراء مظاهر أخرى من مظاهر الترعرع الذهني.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن تلك المقترحات تبدو لي أكثر فضفاضة من أن تكون محل مناقشة بالكيفية اللائقة؛ لذلك يبدو أن هناك القليل مما يدعو إلى افتراض أن يكون لمبادئ النحو أو النحو الكلي أي نظير وثيق في بقية الأنظمة الذهنية، بالرغم من أن على المرء أن يبقى متفتح الذهن لإزاء هذا الأمر. بل ليس هناك بأي حال من الأحوال ما يثير الدهشة إذا ما تأكد انعدام النظير، بالضبط كما لا ينتظر أن تنعكس الخصائص الأساسية للنظام البصري على اللغة. أما كل الادعاءات التي ترى العكس — وما أكثرها — في أدبيات الفترة الأخيرة، فإنها تبدولي بالأحرى دوغمائية ومفتقرة لأي سند تجريبي افتقارها لأي حجة ذات اعتبار. وما يرتبط بمذهب الوحودية القول ببساطة البنيات الذهنية. ففيما يتعلق باللغة، جرت

العادة بتأكيد اللغويين وغيرهم على أن ليس من شأن مبادئ النحو أن تكون «مفرطة التعقيد» أو «موغلة التجريد» وإنّما شأنها أن تعكس خصائص الصوت والمعنى، أو لعلها تتحدد مباشرة بشكل أو بآخر بـ «الاعتبارات الوظيفية» أي بمظاهر استعمال اللغة. من البديهي أنه لا يمكن أن تقوم بهذا الصدد أية حجة مبدئية. إلا أنه يبدو بأن الأعمال المتأخرة تسير في اتجاه تدعيم وجهة نظر مخالفة بالأحرى: إنها ترى بأن قواعد التركيب والفونولوجيا على الأقل تقوم على مبادئ «مستقلة» من مبادئ الجبر الذهني، وأنها لا تعكس بأي شكل من أشكال البساطة خصائص «المادة» الصوتية أو الدلالية أو خصائص حيثيات استعمال اللغة.

إن النقاش تقليدي فيما يخص هذه المسائل. فلنتأمل مثلاً ما قام من جدل في فجر الفلسفة المعاصرة بخصوص أسس الهندسة وتنظيم فضاء الإدراك. فهذان ديكرت وكودورث كانا يعتقدان بأن العقل مزود أصالة بمبادئ الهندسة الاقليدية؛ فنحن نرى ما يقدم لنا من أشكال غير منتظمة على هيئة أشكال (ربما تكون منحرفة) لمثلث أو مستقيم أو دائرة... الخ نظراً لأن عقولنا تنشيء هذه الأشكال كـ «قوالب» بالضبط كما أن «الجواهر المعقولة للأشياء» هي أمور من نتاج «الطاقة المعرفية الفطرية». ويرى كانط أن الأشياء تُمثّل «للكيفيات التي تعقل بها». أما دافيد هيوم فيرى على العكس بأن لا شيء أيقن من أن ليس لنا أي مفهوم من مفاهيم «الشكل الهندسي الأكمل» مما يتعدى ما تسعفنا به الحواس : (24) [247]

بما أن معيار هذه الأشكال لا يستمد في نهاية الأمر إلا من الحواس والخيال، فمن العبث الحديث عن أي مظهر للكمال يتعدى دائرة حكم هذه الملكات، بما أن الكمال الحقيقي لأي شيء إنما يتمثل في مطابقته لمعياره.

وهكذا فإن المبادئ الأولى للهندسة «مبنية على الخيال والحواس»؛ وهي بذلك أبعد ما تكون عن اليقين. كما أن تصوراتنا عن الأشكال المنتظمة أمور متولدة عن التجربة. والخلاصة العامة أن «كل أفكارنا البسيطة تتولد في بدايتها عما يقابلها من انطباعات بسيطة هي ما تُمثّل تلك الأفكار بالضبط». أما أفكارنا المركبة فانها تقوم على اتحاد تلك الأفكار البسيطة على أساس من الشبه، والمجاورة والسببية (مع بعض الاستثناءات غير المهمة كغياب بعض الألوان (25)). وهكذا نرى بأن مسألتنا الوحودية والبساطة قد طرحتا بكثير من الأهمية في تلك المناظرات المبكرة بالرغم من أن مبدأ قابلية الإدراك يبدو كما أشرت إلى ذلك مقبولا بنوع من التحفظ.

David. Hume, *A Treatise of Human Nature* (1738) (New York : Button, 1961) vol. I. 13 - 14. (24)

(25) (هـ.م) من المعلوم أن سلم الألوان موحد في الطبيعة (انظر (21) / (هـ.م)) ومع أن الحواس تتحد في الاحتكاك بمدى هذا السلم بما يترتب عنه ذلك من انطباعات متائلة، فإن عدد الألوان التي يتم إدراكها وإقرارها في التصور تختلف حسب الثقافات. (هـ.م)

هيا بنا الآن لنرى في الأخير وباختصار الكيفية التي تندرج بها اللغة في النظام العام للبنىات الذهنية. من اليقين أن الاستعمال العادي للغة يتطلب الانفتاح على أنظمة أخرى للمعرفة والاعتقاد. ولقد سبق أن أشرنا إلى مدى الصعوبة التي تكتنف التمييز بين الخصائص الدلالية التي لا تتعلق إلا باللغة، عن تلك التي ترتبط بمعتقداتنا فيما يخص العالم الطبيعي، هذا إذا افترضنا بأن مثل ذلك الفصل أمر ممكن فعلا من حيث المبدأ. فنحن نستعمل اللغة على أرضية من المعتقدات المشتركة فيما يتعلق بالأشياء وفي إطار نظام من المؤسسات الاجتماعية. لذلك فإنه لا بد لدراسة الاستعمال اللغوي من الاهتمام بمكانة اللغة داخل نظام من البنىات الذهنية [248] التي تجسد الملكة البراغمية، وداخل البنىات المتعلقة بالواقع والمعتقدات.

إنه ينبغي لكي نزيد من فهمنا للطبيعة العامة للعقل البشري أن نتساءل عما هو المجال الذي يبدو أن الانسان يطور فيه بنىات ذهنية معقدة بطريقة أقل أو أكثر تجانسا وعلى أساس من معطيات محدودة. فحيثما كان الأمر على هذه الحال أمكننا بصفة معقولة أن نفترض بأن برنامجا نشوئيا عالي الهيكلة يكمن وراء مثل تلك الانجازات فيصبح بإمكاننا حينئذ أن نطمح عن طريق ما يتم الاسفار عنه من أنظمة نهائية إلى أن نعرف شيئا ذا دلالة فيما يتعلق بالطبيعة البشرية. ومن البديهي أن اللغة تشكل أحد هذه المجالات. بل يمكن الادعاء بأن الأهمية الفكرية العظمى لدراسة اللغة تكمن في أن اللغة مجال معقد ومتميز في نفس الوقت بقابليته للبحث والتنقيب، وأنها من الخاصيات البشرية المميزة، كما أنها وثيقة الصلة بكل مظاهر حياة البشر.

هناك مواضيع أخرى مما يمكن دراسته بهذه الطريقة. فلنذكر تلك المهارات الادراكية الفائقة التي يتوفر عليها البشر في بعض المجالات كمجال التعرف على الأوجه مثلا. فالشخص المعين يتعرف على عدد هائل من الأوجه البشرية ويستطيع التعرف على نفس الوجه من زوايا مختلفة. إنه لإنجاز هائل لا يمكن تحقيقه بالنسبة لأشكال أخرى لها نفس الدرجة من التعقيد. لذلك فقد تراودنا فكرة إقامة «نحو كلي للوجوه» لكي نفسر تلك المهارات. فلربما يقوم قسم معين من الدماغ في مرحلة معينة من مراحل النضج بتطوير نظرية تجريدية حول ما يمكن أن تكون عليه الوجوه، وكذا نظام من الاسقاطات يمكن من تحديد الكيفية التي سيظهر عليها وجه ما حينما ينظر إليه من زاوية ما. ويبدو أن هناك ما يدل على أن ملكة التعرف على الوجوه ممثلة عصبيا في النصف الكروي الأيمن (16) وأن تمثيلها ذاك يحصل بعد قيام تمثيل اللغة في النصف الكروي الأيسر. إن البحث في هذه المسائل مستمر؛ ولعل بإمكانه أن يتواصل بنجاح وفق الخطوط العريضة المرسومة أعلاه، تماما بنفس الكيفية التي يتم بها البحث في ملكة اللغة. [249]

هل هناك أنظمة أخرى أكثر تخصيصا من حيث طبيعتها الانسانية، وأكثر تنوعا فيما يتعلق بأدق الخصائص الانسانية للنوع البشري ؟ قد يكون الأمر كذلك. وهكذا فإن أغرب خاصية

من خصائص العقل البشري هي اقتدارنا على إقامة بعض أشكال النظر الرياضي مما يتعلق على الخصوص بنظام العدد والفضاء الهندسي المجرد والكم المتصل وما يرتبط بكل هذا من أفكار. إنه من الصعب أن نتصور بأنها قدرات يمكن تفسيرها بشكل مباشر بمفاهيم الانتقاء الطبيعي. فلا يبدو من المحتمل أن تكون القدرة على حل مشاكل نظرية العدد قد شكلت عاملا من عوامل التكاثرات المطرد. بل لعل هذه القدرات قد نشأت مزمنة للملكات أخرى تحول فعلا امتيازات وتفضيلا على صعيد الانتقاء. وكيفما كان الأمر فإن بالامكان يقينا أن يتناول البحث طبيعة تلك القدرات وأن نسعى إلى الكشف عن طبيعة الحالة الذهنية البدئية التي تسمح لها بالترعرع على الشكل المعلوم. إنها قدرات تدرج يقينا في صميم القدرة الانسانية الرائعة على بناء المعارف العلمية في بعض الميادين. ولقد كانت اعمال بياجي وزملائه عظيمة الفائدة بهذا الصدد.

هذه كلها تأملات تثير مسائل أخرى. ولقد رأينا أنه حيثما قامت بنيات ذهنية معقدة بطريقة متجانسة في جوهرها إلا وكان لدينا أمل في التوصل إلى شيء ذي دلالة فيما يتعلق بالطبيعة البشرية بما أنه من الطبيعي أن نفسر الوقائع على أساس افتراضات نقيمها حول الحالة البدئية للذهن؛ وذلك اختيار من الصعب تصور بديل عنه، اللهم إلا إذا كنا نقبل بوجود الصدفة المحض. صحيح أن الحثيات التجريبية لحياة الانسان تكفي في بعض الحالات لتفسير الخطوط العريضة للنمو، إلا أنه غالبا مالا تعار العناية المستحقة لمعرفة إلى أي حد يمكن افتراض وجود حدود للقدرة على تنظيم التجربة.

[250] ولعل تاريخ العلوم يقدم لنا أمثلة بهذا الصدد مسطرة للأضواء. فللمرة تلو الأخرى توصل الناس إلى إقامة نظريات تفسيرية رائعة انطلاقا من وقائع جد محدودة، وهم يعضون الطرف غالبا عن كثير من الوقائع التي يشملها الحدس الغامض، نظراً لكونهم يسعون إلى إقامة نظريات عميقة ومطابقة لأسس العقل. وزيادة على هذا، فبالرغم من أن إنشاء النظريات هو من إنجاز قلة من الموهوبين فقد كان بإمكان الباقين ممن هم أقل نبوغاً أن يفهموا ويقدرروا ما يكون قد تم إنشاؤه؛ وذلك على مر معظم تاريخ العلوم. وفي كل الأحوال يتضح أن النظريات التي يتم بناؤها واعتبارها مطابقة لأسس العقل والتي يتم قبولها على العموم بمقدار ما يتقدم العلم هي في الواقع عبارة عن وجه من الأوجه الممكنة بالقياس إلى ما يسمح بقيامه الواقع. فلقدت أقيمت بنيات ذهنية بعيدة المدى على أساس وقائع محدودة — وقائع مشوهة إلى أمد قريب. فإذا ما سرنا على المنوال المقترح سابقا فإننا نجد أنفسنا مدعوين إلى البحث عن البنيات الذهنية الفطرية التي تجعل مثل تلك الانجازات أمراً ممكناً.

فما هي تلك «الملكة المعرفية» التي تمكّنتنا من أن نجد بعض ما يقترح علينا من نظريات تفسيرية شيئاً طبيعياً ومطابقاً لأسس العقل في نفس الوقت الذي نرفض فيه أو ربما لا نعبأ

البُتَّة بنظريات أخرى لا تقل اتفاقاً مع الوقائع ؟ أنا لأتحدث هنا عن الانجاز الخلاق؛ إني أتحدث بالأحرى عن تقدير قيمة مثل ذلك الانجاز، أي عن نوع ما من القدرات البشرية العامة. إنها القدرة التي تجعلنا نفطن في فهم تامٍ ومتعة كاملة إلى أننا أمام نظرية تفسيرية مطابقة لأسس العقل. إن مثل تلك الملكة المعرفية لا يمكن أن تكون إلا خاصية فطرية من خصائص العقل (26). وهذا لا يعني بأن كل مقدّرات المعرفة العلمية تكون جاهزة لحظة الميلاد. كل ما في الأمر أن العقل البشري قد حُبي مجموعة ما من المبادئ التي من شأنها أن تشرع في العمل كلما أثير سؤال أو تم بلوغ مستوى ما من مستويات الفهم، أو توفرت بعض الوقائع، وذلك من أجل أن تنتقي باباً ضيقاً من النظريات الممكنة. ولعل من المفيد اعتبار هذه المبادئ بدورها رسمودجا يحدد صفات فصيلة النظريات المطابقة لأسس العقل ويمكننا بالتالي من إقامة نظام للمعتقدات والمعارف بعيد المدى وعظيم القوة، على أساس وقائع محدودة.

من الواضح أن مدى المعرفة مرتبط أوثق الصلة بمحدودها. وهكذا فإذا كانت هناك مبادئ تسمح بإقامة أنظمة غنية للمعرفة والاعتقاد فإن تلك المبادئ نفسها هي التي تضع حدوداً لفصيلة ما هو في المتناول من نظريات. وبطريقة مماثلة، تمكّننا مجموعة غنية من مبادئ النحو الكلي (27) من بلوغ معرفة تامة للغة اعتماداً على معطيات محدودة، وهي مبادئ تقصي في نفس الوقت كل الأنماط اللغوية التي لا تطابقها، فتجعلها خارج مدارك ملكتنا اللغوية (من هذه الأنماط ما يمكن تعلمه بالكد والثابرة والصياغة الواضحة واختبار الفرضيات، بفضل ملكات أخرى من ملكات العقل) (28).

يمكن أن نتصور أن بالإمكان الكشف عن المبادئ والأسس الكامنة وراء بناء النظريات المطابقة لأسس العقل فتكون النتيجة نوعاً من «النحو الكلي» للنظريات العلمية. وعن طريق تحليل تلك المبادئ والأسس سيكون بالإمكان تحديد بعض خصائص فصيلة ما هو في المتناول من نظريات. وحينئذ يمكن أن نطرح السؤال الآتي : ما هي العلاقة بين فصيلة ما هو في متناول الإنسان من نظريات، وفصيلة النظريات الصحيحة ؟ من الممكن أن يكون حيز تقاطع هتين الفصيلتين جد ضيق أي أن لا يكون في المتناول سوى عدد قليل من النظريات

(26) من الواضح أن مفهوم الفطرية عند تشومسكي مفهوم بيولوجي وليس مفهوماً عقلياً كارتيزياً أو غيبياً باسكالياً. (هـ.م).

(27) بالمفهوم البيولوجي التشوئي للنحو الكلي، وليس بالمفهوم الصوري المصوغ (انظر الهامش (9)). (هـ.م).

(28) من المعلوم أن الأنماط اللغوية الممكنة متعددة، لا تمثل لغة البشر إلا نمطاً واحداً منها، فهناك مثلاً اللغات الصورية، ولغات البرمجة والمعالجة الحاسوبية، ولغات الأجهزة المحصورة الأحوال... الخ.

الصحيحة (29). وليس هناك على المستوى التطوري ما يفند هذا الاحتمال؛ كما أنه ليس هناك ما يدعو إلى الأخذ بالمذهب التقليدي كما عبر عنه ديكرات الذي يرى بأن العقل البشري «أداة كلية صالحة لكافة الحيشات» فالأمر يتعلق بالأحرى بنظام بيولوجي له مقدراته وما يترتب عنها من حدود. بل قد يتضح أنه إذا لم يكن التقاطع لا غيا (30) فلا يكون ذلك سوى محض اتفاق سعيد. فليس هناك في الواقع أي داع خاص يدفعنا إلى الاعتقاد بأن من شأن القدرات المعرفية للبشر ومن شأن مهاراتهم الرياضية أن تجعلهم يتصورون نظريات مقاربة للحقيقة في كل (أو أي) ميدان، أو يتبينون معالم قوانين الطبيعة. كما أنه قد يتضح مثلا بأن البحث في فعل الإنسان وكيفيات تمامه أمر يتجاوز طاقة البشر بالرغم من أن علم الطبيعة البشرية شيء يمكن من حيث المبدأ أن يقيمه كيان عضوي بيولوجي ذو خصائص عقلية من طبيعة أخرى. إنها خلاصة قد يجدها البعض متشائمة إلا أنها خلاصة لا تجانب الصواب ضرورة.

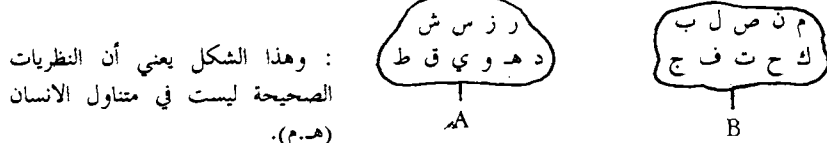
ويمكن أن تثار مسائل مشابهة لما ذكرنا، في ميدان الفنون. فهناك من شروط انتقاء تأليف التعبيرات اللغوية ما يطبع الأنواع الأدبية التي بإمكان الإنسان استيعابها، أي تلك الأنواع التي يجد لها الإنسان قيمة فنية؛ بينما هناك إمكانيات أخرى للتأليف ليست كذلك. فليست كل طريقة لتأليف الأصوات نظاما موسيقيا بإمكان الإنسان استيعابه. ففي هذه الميادين وغيرها تم الكشف عن بعض القُبل من الامكانيات التي تسمح بإبداع بنايات بديعة الجدل بينما بقيت قُبل أخرى فلم تخطر قط على بال؛ وإذا ما اكتشفت فإن من شأنها أن تسفر عن أعمال خارجة عن باع الطاقات العادية للإنسان. فلم كانت الأمور هكذا بالضبط؟ لا ندري في الحقيقة؛ ومع ذلك فإن هذا القبيل من المسائل يمكن البحث فيه على منوال دراسة تلك الانظمة الذهنية النادرة التي أفضت إلينا بقليل من أسرارها.

لقد أثار فرويد مسائل مماثلة في أعماله الكلاسيكية كما نبه إلى ذلك مارشال إيدلسون في بعض الدراسات البالغة الأهمية. يرى إيدلسون بأن فرويد «بصياغته الواضحة للعمليات التي يتم عبرها إعداد حلم أو عَرَض أو دعاية أو أسطورة أو عمل فني، يكون قد أعطى

(29) يمكن أن نمثل لهذا التقاطع بين فصيلة النظريات الصحيحة A وفئة النظريات التي في المتناول : B بالشكل الآتي حيث يمثل كل رمز نظرية ممكنة :



(30) يمكن أن نتصور علاقة التقاطع اللاغبي بين ما هو صحيح من النظريات : A وما هو في المتناول : B بالشكل الآتي :



: وهذا الشكل يعني أن النظريات الصحيحة ليست في متناول الإنسان (ه.م).

إحدى أعظم مساهماته في إقامة أسس التحليل النفسي كعلم من علوم السيمولوجيا». فالحلم في نظر فرويد «ليس شيئا آخر سوى صورة معينة من صور التفكير» تنشعها مبادئ يسميها فرويد «إعداد الحلم» وهي المبادئ التي تشكل «جوهر الحلم وتفسير طبيعته الخاصة». ولقد طرح فرويد مهمة «البحث في العلاقة بين المنطوق الصريح للحلم وبين الأفكار الكامنة وراءه، وكذا تسطير العمليات التي تتحول عبرها الأفكار إلى حلم صريح [...] ويدو المنطوق الصريح للحلم كنوع من الاستسناخ للأفكار الكامنة يتم في نمط آخر من أنماط التعبير تبقى علينا مهمة استخلاص طبيعته وقواعده التركيبية عن طريق مقابلة الترجمة بالأصل» (31). ومن المفري أن نقيم هنا مقابلة بقواعد النحو التي تربط بين عدة مستويات التمثيل اللغوي. إنه لا ينبغي أن نتظر الوقوف على نفس التمثيلات ونفس مبادئ «الاستسناخ» في شكلين من أشكال التفكير يختلفان اختلافاً جوهرياً عن الاستعمال العادي للغة. إلا أنه ليس في الأمر فيما اعتقد ما يجانب الصواب إذا ما تواصل البحث عن رابطة أكثر تجريدية بين النظامين كما فعل إدلسون في تتبعه لمقترحات فرويد الباهرة. وأظن أن إدلسون على حق حين رأى في هذا معالجة صالحة بالنسبة «لعلم سيمولوجي من شأنه أن يفسر أعمالاً من نتاج العقل البشري يبدو عليها من الاختلاف والتباعد ما يبدو بين الشعر والموسيقى والبيان وتأويل التحليل النفسي».

ومن الممكن ألا يكون علم سيمولوجي من هذا القليل بعيداً عن آفاق البحث المعاصر؛ إذ أنه قد تمت بالطبع أعمال جد ممتازة وجد مفيدة في كثير من الميادين التي يمكن أن تدخل جميعاً في إطار نظرية للوظيفة الرمزية، منها ما يبنيني عنوة على بعض الأفكار المتعلقة ببنية اللغة البشرية ومنها محاولات قد تمت على مستوى التأليف السانتيزي العام. وتلك أعمال يمكن أن يراودنا الأمل في ربطها بما يبدو لنا مماثلاً لها كدراسة عمليات الإبصار مثلاً ودراسة الأنظمة التحليلية الكامنة وراء القدرة على التعرف على الأغراض الثلاثية الأبعاد تحت شروط مختلفة. ولعل هذا يمكننا من التوصل يوماً إلى رسم المعالم البارزة لنوع من السيكولوجيا الذهنية العامة التي ستعمل على تحديد الخصائص البنوية لـ «الأعضاء الذهنية» الخاصة ولطرائق تضافر هذه الأعضاء، وعلى اقتراح الأسس البيولوجية الكلية التي تحكم تلك الأنظمة، وبذلك يتم وضع الأسس لنظرية حقيقية للتعلم تصدق على ميادين مختلفة. ويبدو أن كل قطاع الأسئلة المتعلقة بالمكونات المختلفة للعقل البشري فيما يخص طبيعة الوظيفة والبنية والأساس المادي والترعرع على مستوى الفرد وعلى صعيد النوع يمكن أن يُفسح في وجه البحث في السنوات القادمة. فأمام النجاح الباهر الذي حققته العلوم البيولوجية في العقود الأخيرة لا نبالغ إذا ما راودنا الأمل في أن نرى بعضاً من المسائل الكلاسيكية المتعلقة بطبيعة العقل البشري وما يتولد عنه تدرج بدورها في الهيئة العامة للعلوم الطبيعية خلال السنين القادمة.

تصويبات

تصويبات خاصة بمقال «اللسانيات العربية المعاصرة ما بين البحث العلمي وتهافت التهافت المنشور بالعدد الثالث من مجلة دراسات أدبية ولسانية، فاس / المغرب، ص 57 — 101 (كل مادة (نص ترقيم، عارضة، خط...) مما هو تحت الخط العلوي من الصفحة معتبر في حساب الأسطر).

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
57	07	«... المحاضرات	«... المهاترات
	18	الصراحة :	الصراحة
58	18	تدوير	تدوين
62	15	البنابان	البابان
63	17	لا تستحق	لستحق
66	الأخير	رأي جاكندوف.....	راي جاكندوف
		(ليست هناك أي نقطة في نهاية السطر 17 كما أن ليس هناك رجوع إلى السطر).	
69	02	مخرقا	مخراتا
70	قبل الأخير	117 1696	117، 169
71	09	كان يكون	كأن يكونا
	19	... (1) (أ)
72	03 ...	قواعد لا	قواعده
	14	استهلاك	امتلاك
74	08	الأربعة	الأربع
	18	يلوح بيميناه ويسراه ...	يلوح بيميناه ويسراه
75	02	حيثا	حينها
	المثال [15]	يتمثل الخطأ في مكان انعقاد عروة الاقواس	
			a) the man is a friend of mine
			b) ... Who the boy pointed out
			c) ... who the students recognized

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
77	17	في أخلص صورة	في أخلص صورته
	20	المركزية الفعل	مركزية الفعل
79	25	استقبال	استبدال
88	08	ليستبب	يستتب
89	01	يكشف	يكشف
	03	حادثة سير ترى ما هو	حادثة سير. ترى ما هو
90	21	ذواتها	دوراتها
91	12	النبته	فالنبته
95	17	أو صحفي	أم صحفي
97	17	الضوئية	ϕ
		سياق المادة الساقطة : ×	المادة الساقطة الواجب إدراجها مكان الرمز : ×
76	24	الدراسة اللسانية × من قبيل	يمكن للقارئ أن يصدر من الأحكام ما يراه مناسباً حيناً يقرأ كلاماً
70	04	عكسياً مع × أن القيمة	رحابة باعهما الصوري وفضفاضية إطارهما، أي

صدر أخيراً

بنية اللغة الشعرية

تأليف جان كوهن

ترجمة محمد الولي ومحمد العمري

دار توبقال — الدار البيضاء 1986

هل اللغة عائق لتكوين الخطاب اللساني (1) ؟

ذ. قاضي قدور
كلية الآداب / فاس

مدخل :

1 — سأطرح، في هذه المقالة، بعض التساؤلات / الفرضيات لمحاولة إبراز الجوانب الأساسية في ابستمولوجية اللسانيات مستعينا ببعض المحاولات كتلك التي قام بها جان كلود ملنر في كتابه :

- L'Amour de la langue. Paris. Seuil. 1978
- Les noms indistincts, Paris, Seuil. 1983

وفرانسواز كادي مع ميشيل بيشو من خلال كتابهما :

- La langue introuvable. Paris, Maspéro 1981

2 — قبل ذلك، وتحديدًا لسؤالي المركزي : هل اللغة (بما في هذا المفهوم من غموض)، عائق لتكوين الخطاب العلمي في اللسانيات ؟
أود أن أوضح ما لا يدخل في إطار هذا التساؤل :
— تاريخ تكوين اللسانيات كعلم قائم بذاته.
— مسألة تداخل العلوم الانسانية / الاجتماعية.
— البعدان الفلسفي والمنطقي للغة.

3 — إذن الاشكالية المطروحة هنا هي كالتالي : عندما نبني نظرية حول مفهوم «اللغة» عماذا نتكلم (المصطلح عائق)، وهل يمكن تجاوز العائق المصطلحي المتمثل في اللغة نفسها،

(1) هذا العنوان، هو في الأصل عنوان المداخلة التي شاركت بها في اللقاء الدراسي حول الخطاب ابستمولوجي في العلوم الانسانية، الذي نظمته شعبة الفلسفة بكلية الآداب فاس أيام 11-12 أبريل 1985.

اطلع الزميل الأستاذ محمد العمري على هذا البحث وأبدى، مشكوراً، ملاحظات تتعلق بالصياغة، أخذت بعين الاعتبار.

وذلك بصياغة لغة واصفة (métalangue) كنقطة انطلاق חדسية غامضة وغير محددة.

من هنا تنطلق الاشكالية، وتمتد على محورين آخرين :

— هل اللغة أداة، أم ذات ؟ (العائق هنا ذاتي : Subjectif).

— علاقة البعد الرمزي للغة بإمكانية التواصل / التخاطب بها.

من خلال هذه القضية الاستمولوجية سأعرض لنموذجين نظريين يسودان الحقل المعرفي اللساني وهما سوسير (Saussure) وتشومسكي (Chomsky)، لأخلص إلى إطار نظري يحاول تجاوز العوائق السابقة الذكر، وذلك بإدماجه لمفهوم «الذات المتكلمة» (Sujet énonciateur) ضمن نظرية التداولية Pragmatique.

أولاً : العائق المصطلحي — البنيوي

كل علم، مهما كانت طبيعته، يواجه، في البداية قضية التعريفات، ويضطر إلى صياغة مصطلحات تكون بمثابة وسائل ممارسة البحث العلمي، عبّر صفات نظرية للموضوع الذي ينوي بناءه (objet construit / objet réel)، وهذا يعني اللجوء إلى كتابه علمية — رمزية. وهي ضبط المتعدد في شكل «الواحد»، لكن هذا «الواحد» مفروض فيه أن يعبر عن الكل (التعدد في الواقع اللغوي الملموس).

هذا المشروع العلمي يصطدم بمحدّين :

ا — إذا كان العلم يتناول الواحد — الكل (*) ($\forall x / f(x)$) فهذه الصيغة تجد منازعاً — مشابها لها في الصيغة ($\exists x / \bar{f}(x)$)

إذن وجب حل التناقض، ونفي الكل (le tout).

ب — نفي الكل يعطينا اللا — كل (le pas - tout)

$$\bar{\forall} x / f(x) \Leftarrow \exists x / \bar{f}(x)$$

إذا كان العلم من قبيل «اللغة الدقيقة» التي تعطي شكلاً للواقع، فإن الكلام اليومي هو أداة غير طيبة (2) تساهم في زرع الغموض والابهام في الشكل المفروض من طرف لغة العلم، أو كما يقول Gadet و Pêcheux : «إن مادية اللغة لا تقبل أن تمثل في مادية الكتابة العلمية إلا بشرط صارم أن لا تشابهها (أو تتقمصها) لكن لماذا تنفرد اللسانيات في طريقة إيجاد مصطلحاتها عن العلوم الأخرى ؟

(*) $\forall x / f(x)$ = كيفما كان العنصر ففي النظرية وظيفة له، أي لكل العناصر وظيفة.

(*) $\exists x / \bar{f}(x)$ = يوجد عنصر لا يخضع للوظيفة التي تحددها النظرية الشذوذ. والأمثلة المضادة.

(2) لتدقيق هذه المسألة انظر كتاب Le mauvais outil لـ P. Henry ط. Paris. Klincksieck 1977

(3) نفس المرجع ص 137.

— أولاً، لأنها ليست تصوراً للعالم، ولأنها مبنية على أسس ممارسات نظرية تأخذ اللغة، أو «واقع اللغة» كموضوع لها، على عكس ما نجد في العلوم الانسانية. إلا أن هذه الخصوصية تنقلب ضد الخطاب اللساني نفسه، بحيث إنها تعقد علاقة باللغة بالغة الوصفة. ويصعب آنذاك الكشف عن موضوع الخطاب اللساني بالتقائه باللغة الوصفة (أي أداة الدراسة).

ثانياً : لأن الخطاب العلمي في اللسانيات يجمع في وحدته نظريات جد متعددة ومختلفة حول مصطلحات النظرية ذاتها، ثم العلم، والحجية، ولتفكيك هذه الاشكالية النظرية، يجب طرح هذا السؤال : ما هي الأطروحات المشتركة بين البنيوية والنحو التوليدي والتحويلي ؟ إن القضايا التي تطرحها اللسانيات البنيوية هي كالتالي :

أ — اللسانيات ستكون علمية إذا استطاعت أن تعرف اللغة كَنَسَقٍ دلالات (Signes).
ب — كل العمليات الضرورية للعلم هي نتيجة القضية الأولى، ولا تقبل الا العمليات الناتجة عنها.

أما اللسانيات التوليدية — التحويلية فإنها لا تعمل بهذين المبدأين، كما أنها لا تُدخل في قاموس مصطلحاتها مفهوم «الدليل» (Signe)، وهو مفهوم لا يجد تحققه إلا في دروس سوسير (Cours de linguistique générale) وعموماً، فإنه يبقى مبهماً.
إذن، البنيوية هنا هي سوسير أصلاً. لكن ماذا بقي اليوم من سوسير ؟ هناك ثلاث منطلقات للإجابة عن هذا السؤال :

— الأول هو الهدف الأمثل (idéal) للعلم اللساني = تأسيس اللسانيات كعلم انطلاقاً من النحو المقارن (Grammaire comparée)، إلا أن مصطلحات سوسير (لغة / دليل / تمايز) صارت ذات طابع عام وتجاوزت اللغات الهندو أوروبية، الشيء الذي أوهم البنيويين ما بعد سوسير أن هذا الأخير أخرج إلى الوجود علماً لم يكن موجوداً قبله (مثلاً صوتيات Troubetzkoy كانت قائمة في النحو المقارن).

— الثاني وهو : بما أن سوسير يهدف إلى تأسيس علم، فهو يسجل في نفس المشروع مجموعة نقط مميزة سمحت له بإعطاء الوجه الأمثل لهذا العلم.

— الثالث : وهو، أن سوسير راهن على مصطلح الدليل لمفصلة هدف العلم، والعلم — المثل حول مفهوم «السميائيات». هكذا يسمح مصطلح الدليل لـ سوسير ببناء علم اللسانيات في الحقل الاستمولوجي السائد، وهو من نوع إقليدي مطور من طرف أرسطو، ويقوم على :

أ — وجود مسلمة (Axiome) بسيطة وبديهية «اللغة نسق دلالات»

ب — وجود مصطلح أولي، وبديهي كذلك (الدليل Signe)، فاللسانيات البنيوية إذن،

حسب ملتر عبرت عن الكل (Le tout) وأخفت اللاكل (Le pas-tout)، وكأنها استعارت الفلسفة الكانطية فأعطت لنا الظاهر : اللغة (Langue) أو (phénomène) وعلقت الشيء في ذاته (Noumène) ألا وهو Lalangue = «واقع اللغة». أو أل + لغة في كلمة واحدة بالفرنسية، فاعطينا في نهاية المطاف، نظرية تجهل واقعها الحقيقي والمادي، إذ كيف تتعايش قضية فلسفية (اعتباطية الدليل) مع اللغة كنسق للدلائل ؟

هل السوسيرية وجه مشوه للتعارض المعروف formalisme / Sociologisme (اللغة كعلاقة اجتماعية / وكنسق اعتباطي arbitraire) ؟

هل هي شكل جديد للتكامل الفلسفي يجمع بين الثروة الملموسة للحياة ومصطلحات القانون ؟ أم صياغة جديدة للتناقض : المواضعة / الطبيعية convention / nature، أم شكل آخر لازدواجية : الفرد (موضوع علم النفس) / المجتمع (موضوع السوسولوجيا). وأخيراً هل مصطلح القيمة Valeur استيراد نظري من الاقتصاد السياسي ؟ كل هذا يبدو بارزاً في كلام سوسير.

إن فهم أطروحة القيمة عند سوسير رهين بربط أساسي بين عمله على Les Anagrammes واستنتاجات درس اللسانيات العامة لأن عمل سوسير لم يُعَنَّ بالشعر، بل بصفات اللغة نفسها.

إن إمكانية الخلق في نظرية سوسير داخلية، بالنسبة للنسق، وتسمح بالتغير داخل البنية، ثم اندراج الذوات المتكلمة تحت النسقية، والدلالات الظاهرة على مستوى الكلام في ظل الحقل المتوازن للغة. كما أن الكلام يصبح الآخر بالنسبة للغة (Langue / parole) وفي نفس الوقت خارجها وداخلها، سببها ونتيجتها عند المتكلم.

هكذا تتحكم اللغة في الفكر فتَقْرَضُ عليه السلب والعبث، والاستعارة، وفي هذا الاطار تلتقي اللغة بعلم اللاشعور.

ثانياً، العائق الذاتي واللاشعوري.

قبل التطرق لهذا الجانب أشير إلى أن تشومسكي، بخلاف سوسير، ينطلق من إطار ابستمولوجي آخر (مختلف تماماً) = إطار الفرضيات (بدل البديهيات والأوليات) والتغليب (Maximalisation)، أي أن قيمة النظرية العلمية تزداد بازدياد فرضيات قابلة للدحض، (falsification)، أي غير بديهية فهو يعيد صياغة موقف الاستقلالية التي بدأها سوسير في البحث اللغوي فتم الانتقال من الكنز (Langue = Trésor) إلى البيولوجيا (Langue = organe mental). بمعنى آخر نمر من علم الاقتصاد إلى علم الطبيعة، إلا أن المضمون المعرفي في كلتا الحالتين هو نفسه أي لا شيء. إن الانتفاء المعلن عنه من طرف تشومسكي لعلم

النفس (4)، ليس إلا وسيلة جديدة لاعطاء اللسانيات موضوعاً واحداً ووحيداً : النحو (بمعنى اللغة هنا)، اللغة متصورة في ذاتها، ولذاتها. لكن هذا العضو العقلي لا يوجد كإهية أو مادة بل كشكل.

إن مُسَاءَلَةَ التحليل النفسي في هذا المضمار ترجع إلى سبب واحد، وهو أن الخطاب اللساني وحده في مقارنة اللغة لا يكفي، ذلك لأن اللسانيات، كما قلت سابقاً، تختلف عن المنطق لأن واقعها لم يسو بعد، إذ تتخللها ثغرات، هذه الثغرات هي مرآة اللاشعور في اللغة : النسيان، فَلَتَاتُ اللسان، علامات التعجب ...

هناك كذلك على مستوى موضوع الخطاب العلمي في اللسانيات لغة لا تشبه اللغات الأخرى، ولا تندمج معها، ألا وهي ما اصطلح عليه باللغة الأم (ناقص واحد عند لكان (J. Lacan).

إن اللغة لكي تكون موضوعاً قضية (Proposition) يمكن تحقيقها من طرف الجميع، وخصوصاً ضمن الخطاب العلمي، مطالبة بالاختلاف مع ما ليس لغة (agrammatical) من جهة، ومع لغة أخرى، من جهة ثانية. وأن تكون كذلك مطابقة لنفسها وذات بُعد واحد، ومعنى واحد. أن تكون إذن واحدة. هذه الشروط ليست ممكنة إلا بإزاحة بعض القضايا. أ — اللغات ليست مجموعة متجانسة.

ب — اللغة ليست مطابقة لنفسها.

ج — اللغة مضمون (أو مادة).

د — اللغة قابلة لأن تضع حداً للتراتب.

هـ — اللغة ليست ذات معنى واحد، والدليل على ذلك وجود المشترك اللفظي والاستعارة. (Homonymie / métaphore) هكذا يظهر لنا موقع الغموض — الثغرة في الخطاب اللساني وهو ما سماه J. Lacan بـ *Lalangue* أي ما يقابل اللغة الأم، وقد أذمَجَ ملْتَر هذا المصطلح الجديد في ابستمولوجيا اللسانيات، يقول : «*Lalangue est ce qui fait qu'une langue n'est comparable à aucune autre*» (5)

(ال + لغة، هي : ما يجعل لغة ما غير قابلة للمقارنة مع أية لغة أخرى).

إن هذا الموقع في أية لغة أخرى هو موقع القول، واستحالة أن لا يُقَالَ الشيء إلا بصفة معينة. هل اللغة إذن قناع مبني اعتبارياً لواقع ال + لغة (*Lalangue*)، ثم صار هذا القناع لا يخفي وراءه شيئاً؟ ما هي اللغة، إذا أدخلنا في اعتبارنا التحليل النفسي؟

- *Réflexions sur la langue*. Paris. Maspéro. 1977.

(4) انظر كتابيه :

- *Dialogues avec Mitsou Ronat*. Paris. Flammarion. 1977.

L'amour de la langue. op. cit. p. 22

(5)

إن اللغة تحتوي في نفسها الاستحالة كواقع حقيقي لها، أي ال + لغة Lalangue من حيث هي لا — كُـل، والشيء لا يقال بصفة كاملة، لأن الكلمات لا تفني بذلك، والحقيقة هي مالا تقدر الكلمات على قوله، إذن فالحقيقة، مثل Lalangue، تلمس الواقع. واللغة تحمل، كما قلت، واقع ال + لغة Lalangue.

إن الاعتراف بواقع تمثل (représentation) واقع اللغة هو أول خطوة لكتابة أي نحو (Grammaire) =، وبذلك يلج الخطاب اللساني عالم العلم : لأن علم اللسانيات هو اللغة كشكل، وليس كمضمون، ومن أجل هذا وجب على اللسانيات :

— أن تعتبر Lalangue خارج اهتمامها (6)

— اعتباراً شبكة المستحيل الذي يطبعها كاملة مرآة للنحو الذي تصوغه. إلا أن لغة النحاة تصبح مجردة وذات طابع متميز اجتماعياً = النحو المعياري (Grammaire normative).

إن الخطاب اللساني هو دائماً جزئي في بحثه عن واقع اللغة لكنه كامل في كتابته الشكلية، وذلك بقمع وكبت Lalangue ومن هنا تأتي مشاكل اللسانيات، على عكس النحو القديم مع اللغة الأم باعتبارها الشيء المكبوت في اللغة عن طريق الخطاب العلمي في اللسانيات.

ثالثاً : العائق الرمزي — البرغماني.

هذا العائق الأخير يرتبط بالآخرين عن طريق سؤالين :

أ — هل مسألة اللغة — وما يكون محيطها — هي مجرد اهتمام متخصص ومستقل عما وصل إليه التحليل النفسي حول الانسان كحيوان رامز (أي منتج ومستهلك للرموز) ؟

إن اللسانيين لا يحق لهم، بعد هذا، أن يرفضوا الفكرة القائلة بأن عملهم يتكون في جهرية ابستمولوجية، ثمها هو جهل وكبت أشياء هي من صميم اللغة.

ب — إلى أين تسير اللسانيات ؟ إنها الآن تراهن على منهجيتها لكي تحافظ على موقعها العلمي، وتنظم علاقات حسن جوارها مع الرياضيات والاحصاء والمنطق من جهة، وعلم النفس، وعلم الاجتماع والبيولوجيا من جهة ثانية، وذلك بإصدار مرسوم نظري قابل للتجديد. ذلكم هو خطر تبخر الواقع العلمي في اللسانيات إذ نلاحظ فيه وهماً قائماً بالشكل التالي : من الاسبرانتو (Espéranto) إلى لغات المناطق، الخطاب اللساني لم يستنفد بعد بحثه عن لغة عالمية جديدة قادرة على بعث معجزة بابل (BABEL). كيف يمكن إذن حل هذا التناقض الداخلي في الخطاب اللساني ؟ وما هو النص الذي يمكن أن يقول ما يجب قوله ؟ سيكون، لا شك، خطاباً مغايراً وآخراً، ينطق به خارج أي لغة إنسانية وبخارج اللغة، كالتعجب وفتلة اللسان، والقسم، والصمت، والأوزان الموسيقية وذلك لأن الكل لا يقال، وهناك كذلك مستحيل اللغة نفسها الذي يتخذ شكل الحب عند فقهاء اللغة المتشددين (6) وذلك لطابعها اللاشعوري الراض لكل كتابة رمزية تركيبية، ولأنها بمثابة نقيض التركيب المنسجم.

(Les puristes) : «قولوا، ولا تقولوا». لكن مستحيل اللغة هو واقعها ذاته. والمتكلم — الفاعل — الرامز هو وحده الذي يُعاني من هذا الواقع المستحيل، انطلاقاً من هذه الملاحظات كان واجبا على اللسانيين :

أ — بناء اللغة — النحو من شيء لا يخرج عن سببها الداخلي : الدليل الاعباطي، الدليل سيد نفسه.

ب — تأسيس اللغة — النحو على شكل رموز رياضية خاضعة للتشكيل : التمايز.

ج — حصر الشخص المتكلم في المرسل، وتجريده من ماضيه وحاضره، شعوره ولا شعوره، وعيه ولا وعيه، بل حتى من بدنه، جعله ملكاً.

د — من تعدد واختلاف المتكلمين اختزلهم في نقطتين : المرسل / المتلقى.

هذه هي وظيفة التواصل كما سمتها اللسانيات البنيوية (7) وهكذا بينى واقع اللغة — من حساب إلى حساب — مع اعتبار مبدأ واحد : المستحيل النحوي أي : L'agrammatical.

لكن الشيء الذي يلغي اللغة كأداة لا يمكن تثبيته ولا تحديده : الغامض = Equivoque يظهر وكأنه نقطة التقاء مستحيل اللغة، والتناقض التاريخي : اللسانيات تمس هنا التاريخ كسيرورة.

إن اعتبار اللغة وسيلة تواصل قد خضع لجو رأسمالي إداري حسب تعبير ملنر، تلك اللغة هي : «La langue de bois de l'Etat de la langue de vent de la propagande» (هي اللسان غير الصريح (غير المعبر)، لسان الشائعات الدعائية).

ختاماً أسجل بعض الملاحظات، على شكل قضايا مفتوحة لتجاوز العوائق الثلاثة :

أ — أخذ مركبي ملنر «الكلام — الوجود» Parlêtre و «ال + لغة» «Lalangue» بعين الاعتبار كبروز لآ شعور في الكلام، أو عودة المكبوت.

ب — صياغة مصطلحات إجرائية تترجم الوظائف التداولية للغة.

ج — انطلاقاً من المادية التاريخية : يجب الاستفادة من علوم الايديولوجيا كما نظرها Thomas Herbert (8).

د — اعتبار اللغة ذاتاً وأداة في الوقت نفسه، وليس كوسيلة للتواصل فقط، لأنها آنذاك شيء الوصل أو التواصل.

ورغم كل هذه الاحتياطات المنهجية تبقى اللغة — ككائن متناقض — عائقاً لتكوين خطاب علمي واحد في «بحر» اللسانيات !

(7) هذه نظرية بناها ياكوبسون من أعمال الرياضيين والمهندسين المهتمين بعلوم الإعلام والتواصل التقني (التلفون التلغراف).

أدبية النص في البلاغة العربية

في ضوء المشروع والمنجز من كتاب «سر الفصاحة»

ذ. محمد العمري

كلية الآداب / فاس

إبعاد العناصر غير النصية

ذيل ابن سنان كتابه (سر الفصاحة) بـ «فصل في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الشعر» رفض فيه مجموعة من الاعتبارات التي يبدو أنها كانت سائدة في عصره وقبل عصره، والتي لها ارتباط خاص بعصر جمع اللغة وتدوينها، قال: «يذهب كثير ممن يختار الشعر إلى تفضيل ما يوافق طباعه ورضاه، ويذهب قوم إلى اختيار ما لم يُتداول منه حتى يكون للوحشي الذي لم يشتهر مزية عندهم على المعروف المحفوظ، ويخالفهم آخرون فيختارون سائر الشعر على خامله، ومشهوره على مهجوره، ويستحسن قوم الشعر لأجل قائله فيختارون أشعار السادة والأشراف.. ومن يوافقهم في النحلة والمذهب.. وهذه كلها أقوال صادرة عن الهوى.. (1). وشأنها شأن ما ذهب إليه قوم «من الرواة وأهل اللغة من تفضيل أشعار العرب المتقدمين على شعر كافة المحدثين». (2) «واحتاج هؤلاء كلهم في نقد الشعر إلى معرفة قائله قبل أن يظهر لهم مذهب فيه» (3)

وهذا فيما يفهم من كلامه رأي من لا بصّر لهم بالشعر، أما أهل العلم بالشعر مثل أبي عثمان الجاحظ، وأبي العباس المبرد، وأبي عبادة البحتري وأبي العلاء بن سليمان فيرون «أن الطريق إلى نقد الشعر ما قدمناه من نعوت الألفاظ والمعاني.. وهو الصحيح الذي لا يعترض العاقل فيه شك ولا شبهة». (4)

(1) سر الفصاحة 285

(2) نفسه 278.

(3) نفسه 278.

(4) نفسه 279.

فهذا الكلام، وإن وردَ في آخر الكتاب، كان رائدَ ابنِ سنان منذ البداية حين قرر أن يحصر موضوعه في «الكلام المؤلف من الأصوات (5)، فهذا الكلام هو الذي يشكل موضوع الفصاحة كما سيتضح فيما يأتي من حديث.

لقد نبذ ابن سنان الاعتبارات الخارجة عن الأدب، سواء تلك التي ضللت علماء اللغة ورواة الشعر، أو التي انشغل بها المتعصبون للشعراء لسبب من الأسباب والتي لا تمت إلى أدبية النص بصلة، كما تخلص من الاعتبارات الدينية باعتناق مذهب الصرفة وهي اعتبارات شوشت كثيرا على البلاغيين القدماء ودفعتهم إلى كثير من الحيف والغلو والتناقض. وقد ناقش ابن سنان بعض آرائهم في ذلك، خاصة الرماني، حين الحديث عن المناسبة الصوتية والسجع بصفة خاصة: «وأما الفواصل التي في القرآن فإنهم سموها فواصل ولم يسموها أسجعا ... وقال علي بن عيسى الرماني: إن الفواصل بلاغة، والسجع عيب.» (6) وذكر تعليلهم ذلك بالتكلف في السجع واتباع المعاني للألفاظ فيه الشيء الذي يبرأ منه النص القرآني، ثم قال: «فأما قول الرماني إن السجع عيب والواصل بلاغة على الإطلاق فغلط ... وأظن أن الذي دعا أصحابنا إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل ولم يسموا ما تماثلت ألفاظه سجعا، رغبة في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام، والمروي عن الكهنة وغيرهم، وهذا غرض في التسمية قريب.» (7)

وكان عزا إعجاز القرآن إلى «صرف العرب عن معارضته.» (8) يسلبهم العلوم الميسرة لمعارضته ومن ثم لا يبقى مبرر للقول بوجود فرق «بين تأليف حروف القرآن وبين غيره من كلام العرب» (9) وهكذا حرص ابن سنان على استبعاد كل العناصر غير النصية، كل العناصر التي لم ير لها عُلقة بفصاحة النص، واقترح أن يكون البحث في عناصر النص، ومكوناته اللفظية والمعنوية.

موضوع علم الفصاحة.

يتحصر موضوع «سر الفصاحة» في «معرفة حقيقة الفصاحة والعلم بسرها (10) ولهذا المعرفة وظائف محددة: فهي تؤدي وظيفة تعليمية بمساعدتها على «نظم الكلام على اختلاف

(5) نفسه 93.

(6) سر الفصاحة 173.

(7) نفسه 174.

(8) نفسه 100.

(9) نفسه 100.

(10) نفسه 13.

تأليفه» (11) ووظيفة نقدية، إذ معرفة الفصاحة مساعدة على نقد الكلام واختياره (12). وإذا تحققت هاتان الوظيفتان الأدبيتان أمكن فهم الإعجاز : فسواء قيل بأن مُعجزة القرآن هي : «خرق العادة بفصاحته» أو عُزّي ذلك إلى الصرفة فإن الحاجة إلى تحقيق مفهوم الفصاحة أمر ضروري لمعرفة وجه الإعجاز (13) وبذلك صارت قضية الإعجاز عنده تابعة لتحقيق موضوع الفصاحة، لا موجهة له كما وقع بالنسبة لباحثين آخرين في عصره.

فإذا استبعدت العناصر الخارجة عن النص، وحُصرت وظائف الفصاحة في نقد الكلام واختياره، والعلم بكيفية انتاجه، أمكننا أن نفهم لماذا أدرجها ابن سنان ضمنًا تحت الكلام الذي هو فرع من علم الأصوات حسب ما جاء في قوله في أول الكتاب، فقد تحدث عن الغبن الذي أصاب علم الأصوات، وتقصير كل من النحاة والمتكلمين في دراستها، ثم قال : «وأهل نقد الكلام فلم يتعرضوا لشيء من جميع ذلك وإن كان كلامهم كالفرع عليه (14)» ثم أكد هذا الرأي في سياق آخر : «إن موضوع الفصاحة هو الكلام المؤلف من أصوات» (15). أو هو اللغة، كما نقل المؤلف عن قدامة في كتاب الخراج «قد ذهب أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب إلى أن المعاني في صناعة تعلم الكلام موضوع لها (أي موضوع لهذه الصناعة) وذكر ذلك في كتابه الموسوم بنقد الشعر وقال في الخراج وصناعة الكتابة عند كلامه على البلاغة : إن اللغة تجري مجرى الموضوع لصناعة البلاغة وهذان القولان، على ما تراه مختلفان والصحيح منهما ما قدمناه وذكره في كتاب الخراج (16). والذي في كتابه الخراج كما ترى أن اللغة هي موضوع صناعة الكلام. ويقس ابن سنان صناعة الكلام بغيرها من الصناعات ليحدد الموضوع المقصود بالدرس، وهو ينطلق في ذلك من منطلقين : أولهما أن كمال كل صناعة من الصناعات — كما ذكر الحكماء — بخمسة أشياء أو عناصر هي حسب الجدول التالي (17) :

(11) نفسه 13.

(12) نفسه 13.

(13) نفسه 14.

(14) نفسه 15.

(15) نفسه 93.

(16) نفسه 94.

(17) نفسه 93 — 94.

العناصر	طبيعتها	
	في الخشب مثلاً	في الفصاحة
الموضوع	الخشب	اللغة. «الكلام المؤلف من أصوات»
الصانع	النجار	الشاعر أو الكتاب
الصورة	شكل الكرسي (الترييع ..)	إفصل للكتاب — والبيت في القصيدة
الآلة	المنشار والقدم	الطبع + العلوم المكتسبة
الغرض	الجلوس فوق الكرسي	بحسب الأغراض في المدح والذم

وثانيهما أن اللغة لا يمكن أن تكون آلة تعمل في المعنى الذي سيكون في هذه الحالة موضوعاً، إذ لا توجد «صناعة من الصناعات تصاحبها الآلة بعد فراغ الصانع منها حتى تصير أصلاً والموضوع تابعاً لها» (18)؛ ثم يحتاج لذلك أيضاً بكون اللغة لا تصلح لأن تكون صانعاً أو صورة، ولذلك، «فمتى أخرجت من أن تكون موضوعاً لصناعة التأليف أخرجتها من جملة الأقسام المعتبرة في كل صناعة، ونحن نجد تعلقها ظاهراً». (19) والحال أن «تأثيرها في هذه الصناعة تأثير يبين في الحسن والقبح» (20).

ويبدو قصور ابن سنان في المفهوم الذي حدده للصورة والغرض. وربما أحس بشيء من ذلك كما أحس بالنقص في التمثيل بإبعاد عنصر المعنى، فعاد ليتحدث عن «صناعة الصانع» التي تتجلى في المزج بين عنصري المعنى واللفظ: «المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصانع التي أظهرها في الموضوع». (21).

إن الأمر لا يتعلق هنا بوجود عنصر سادس بل بسوء فهم المؤلف حين اعتبر الفصل من الكتاب والبيت من القصيدة صورة، في حين أن الصورة كما فهمها الجرجاني معاصره، هي هذا التركيب بين المعاني والألفاظ، هي صناعة الصانع. ومع هذا التأويل سيبقى موضوع الفصاحة هو الألفاظ في علاقتها بالمعاني، وقد صرح، هو نفسه، بأن صناعة الصانع «هي التي تكمل الأقسام المذكورة» (22) كما في الجدول السابق.

وهنا تطرح قضية اختيار المادة وتركيبها، وأيهما المتحكم في جمالها فـ «النجار يُعاب» إذا كان قليل البصيرة بموضوع صناعته. (23) إلا إذا فرض عليه خشب معين، «أما ناظم الكلام

(18) نفسه 94.

(19) نفسه 95.

(20) نفسه 94.

(21) نفسه 95.

(22) (23) (24) نفسه 95.

فقادراً على اختيار موضوعه غير محظور عليه تأليف ما يؤثره منه فتمتّى عدل عن ذلك جهلاً أو تسمحاً توجه الإنكار واللوم عليه، وكان أهلاً له وجديراً به. (24) على أن العذر الذي وجده المؤلف للنجار المُرغم على عمل كرسي من خشب رديء لا يعفي صورة الكرسي من القبح ولذلك يردف كلامه السابق بقوله: «على أن كلامنا في الصورة نفسها، ولا شبهة في قبح صورة الكرسي المصنوع من رديء الخشب، وإن كان النجار قد أحكم عمله. (25) ولا شك أن الأمر هنا في غاية التعقيد والشفافية حين يتعلق الأمر بتأليف الكلام ليصير فصيحاً! فكيف تُحكم الصنعة؟ وما وجه إحكامها مع فساد اختيار موادها؟ فقد يأتي إلى الذهن أن حسن تأليف الكلام هو حسن الاختيار. فالالفاظ لا تختار لدوائها، ولكن لأماكنها المناسبة لها.

وإذا لم تختَر الألفاظ حين التأليف فمعنى ذلك أن العمل غير محكم. وتجد نظرية ابن سنان تجسيدها في حديثه عن فصاحة المفرد والمركب.

وخلاصة رأي ابن سنان أن «الفصاحة عبارة عن حسن التأليف في الموضوع المختار». (26)

الفصاحة والبلاغة

فهل يمكن أن نقارب بين الفصاحة باعتبارها صفة للكلام خاصة في بداية استعمالها في النقد العربي، وبين الأدبية؟ فيكون «سر الفصاحة» إذن هو «شرط الأدبية»، وقد تحدث ابن سنان عن شروط الفصاحة، فهلا كان سر الفصاحة وسببها هو مجموع الشروط المتوفرة في الكلام المركب على طريقة مخصوصة.

وقد يفهم من النصوص الأولى في كتاب ابن سنان، النصوص التي يحدد بها الإطار العام لنظريته أن الفصاحة تقترب كثيراً مما نعنيه اليوم بالتحليل اللغوي للشعر، في مستوياته الصوتية والتركيبية والدلالية، في حين تتسع البلاغة لذلك، ولما سواه مما يتصل بالتداول بين المرسل والمتلقي، مما يدخل في دراسة المقام وأحوال السامعين، وما ينبغي أن يكون عليه الخطاب في كل حالة على حدة، وقد اهتم البلاغيون الأوائل بهذا المبحث كما اهتم به المتكلمون ومعلمو الخطابة، كما يفهم من كتاب البيان والتبيين للجاحظ. والبلاغة في هذا المفهوم قد تضاهي النقد في اتساعه وشموله (27). وقد حاول ابن سنان فعلاً التفريق بينهما بقوله: «والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفاً

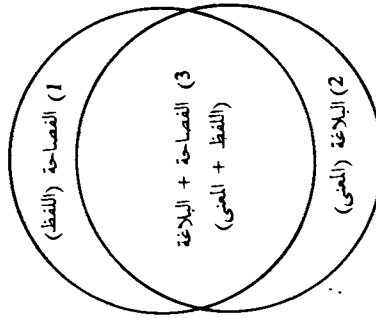
(25) (26) نفسه 95.

(27) تنبه جابر عصفور إلى وجود مثل هذا المفهوم الواسع للبلاغة عند حازم القرطاجني في دراسته القيمة عنه ضمن كتابه (مفهوم الشعر): «علم البلاغة عند حازم أقرب إلى ما نسميه — في عصرنا الحاضر — بالنقد الأدبي، من حيث شمول العلم وتعدد جوانبه». ص 201.

للالفاظ مع المعاني. لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغاً، كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه (28). وقوله «في غير موضعه» ظاهر الأهمية، فحين ينظر إلى الكلام من خلال الموضع والمقام تتوقف الفصاحة لتبدأ البلاغة.

ويجب الاعتراف بصعوبة الفصل بين المستويين، وهو اعتراف يجعلنا لا نتجنى على ابن سنان حين نجد يدج مرة، ويفصل مرة، فعنصر الایجاز مثلاً هو عنصر فصاحة إذا ما نظر إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى مجردين، وهو عنصر بلاغة إذا ما نظر إليه حسب حال المخاطب. ولعل هذا يفسر لجوءه إلى الوصفين مرة واحدة: «من شروط الفصاحة والبلاغة الایجاز والاختصار، وحذف فضول الكلام.» (29)

والواقع أن ابن سنان لم يستطع أن يقف عند حدود ما رسمه للفصاحة لشعوره بأنها لا تستوعب وصف النص المؤلف على طريقة مخصوصة فتسلل للحديث عما أسماه المعاني المفردة بقوله: «إذا كان قد مضى الكلام في الالفاظ على الانفراد والاشتراك، فلنذكر الآن الكلام على المعاني مفردة من الالفاظ ليكون هذا الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة، فانهما وان تميزا من الوجه الذي ذكرته فهما عند أكثر الناس شيء واحد، لا يكاد يفرق بينهما الا القليل. (30) وبفتح باب الشمول والاستجابة لمفاهيم الآخرين وادخالها في الحسبان، فتح ابن سنان باب الاضطراب وتناقض الاحكام التفصيلية وان بقيت منطلقاته الكبرى ثابتة.



فالفصاحة قد تتحقق صوتياً بقطع النظر عن المعنى، كما قد تتحقق البلاغة دلالياً بقطع النظر عن اللفظ (في المقابلات المنطقية). وهذان طرفان متباعدان ميزان بين الفصاحة والبلاغة، ولكن المنطقة المشتركة بينهما أوسع كثيراً تجعل دراسة احديهما منفصلة عن الأخرى أمراً مستحيلاً. وقد أراد ابن سنان هذا المستحيل، في مشروعه فلم يفلح. فمال إلى إيجاز ما يمكن.

(28) سر الفصاحة 59.

(29) نفسه 205.

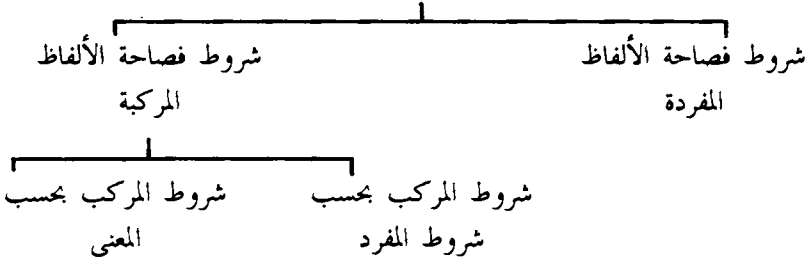
(30) سر الفصاحة 234.

المشروع والمنجز : شروط الفصاحة والبلاغة.

ينبغي — كما سبقت الإشارة — النظر إلى (المشروع) و (المنجز) في عمل ابن سنان. أ — المشروع يتعلق بالفصاحة، وهي : «وصف للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ... وتلك الشروط تنقسم إلى قسمين : فالأول منها ما يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها، من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلّف معه، والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض» (31).

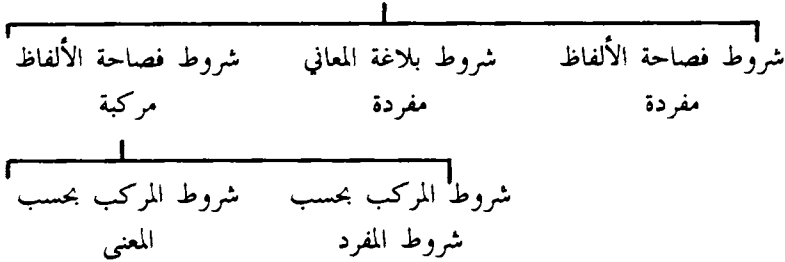
ويمكن تشخيص ذلك على الشكل التالي :

شروط الفصاحة



ب — أما المنجز من الكتاب فقد تضمن زيادة على ذلك، الحديث عن المعنى مفرداً، والطريق الذي سلكه المؤلف إلى ذلك هو كما سبق طريق الحرص على الشمول ليكون الكتاب كافياً في العلم بحقيقة البلاغة والفصاحة، وبهذا التراجع يصبح المنجز هو، حسب الخطاطة التالية :

شروط الفصاحة والبلاغة



شروط الفصاحة بين البلاغية والإبلاغية :

نحاول الآن استعراض المنجز من عمل ابن سنان مع تحديد انتهاء شروط الفصاحة والتقريب بين ما يبدو متباعداً منها :

أ) فشروط فصاحة اللفظ المفرد ثمانية هي (32).

- (1) — تباعد المخارج، لما يسره من سهولة في النطق وعذوبة في السمع.
- (2) — حسن اللفظ في السمع وإن تساوت الحروف في بعد المخارج.
- (3) — السلامة من التوعر والوحشية : فهناك ألفاظ «ليست بقبيحة التأليف، لكنها وحشية غريبة لا يعرفها مثل الاصمعي»، في حين أن الفصاحة هي البيان والظهور.
- (4) — أن تكون الكلمة غير ساقطة، والساقط مثل (تفرعن) فهي عامية.
- (5) — الجري على العرف العربي الصحيح، باستعمال الكلمات العربية، والتعبير بها عن المعاني العربية، وعدم إيراد الشاذ.
- (6) — ألا يعبر باللفظ عن مكروه في مجال آخر.
- (7) — الاعتدال في عدد الحروف وتجنب ما كثرت حروفه من الألفاظ مثل : مغناطيسهن.
- (8) — التصغير في موطن اللطف.

هذه باختصار هي الشروط الثمانية التي سد بها ابنُ سنان باب الاجتهاد في فصاحة اللفظ المفرد، فتداولها من جاء بعده إلى وقتنا الحاضر.

ويمكن استخلاص عدة ملاحظات أهمها أن صفات اللفظ المفرد تعود إلى الجهات التالية :

أ — الجانب الصوتي، المتمثل في خفة اللفظ وحسن وقعه في السمع، الشيء الذي فسر حيناً بتباعد المخارج (الشرط 1)، وعزي حيناً إلى الذوق (الشرط 2) كما نجد العنصر الصوتي كامناً في الدعوة إلى تجافي الكلمات الكثيرة الحروف (الشرط 7). ولا يخلو تحييد التصغير من مزية صوتية، وإن كان أساسه معنوي (الشرط 8).

ب — أما بقية الشروط فمنها ما يرجع إلى مراعاة الذوق، واحترام المعجم الشعري مثل رفض العامي الساقط (الشرط 4)، وما عبر به عن مستهجن مثل الكنيف (الشرط 6)، وغيره مما يمكن إدراجه في المعجم الشعري.

ج — ومن هذه الشروط ما روعي فيه الحرص على التبليغ، ورفض التوعر والوحشية (الشرط 3)، واشترط الجري على العرف العربي الصحيح (الشرط 5). فهناك إذن ثلاثة شروط أساسية لفصاحة المفرد، هي :

- 1 — الخفة وحسن الوقع الصوتي.
- 2 — مراعاة المعجم الشعري، واحترام الذوق.
- 3 — الحرص على وظيفة البلاغ والتواصل.

فقد نظر ابن سنان إلى اللفظ باعتباره أجراً من جهة، ثم باعتباره حاملاً للمعاني التي ينبغي أن يوصلها، ثم باعتبار ملائمة تلك المعاني للذوق المعترف عند المتلقي.

II — حاول ابن سنان نقل شروط فصاحة المفرد إلى اللفظ المركب فلم يصادف التوفيق في ذلك، فكان عمله تكراراً، لا مبرر له. ويظهر ذلك جلياً في قوله بصدد الحديث عن الشرط الثاني من شروط فصاحة اللفظ المؤلف : «وأما القسم الثاني من الثانية المذكورة أولاً، وهو أن تجدد اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها لا من أجل تباعد الحروف فقط بل لأمر يقع في التأليف ويعرض في المزاج، كما يتفق في بعض النقوش على ما بيناه فيما تقدم فإن هذا إنما يقع في التأليف إذا ترادفت الكلمات المختارة، فيوجد الحسن فيه أكثر، وترديد طلاوته على ما لا يجمع من تلك الكلمات إلا القليل. وهذا، لعمري، إنما يرجع إلى اللفظة بانفرداها وليس للتأليف فيه إلا ما أثاره التواتر والترادف.

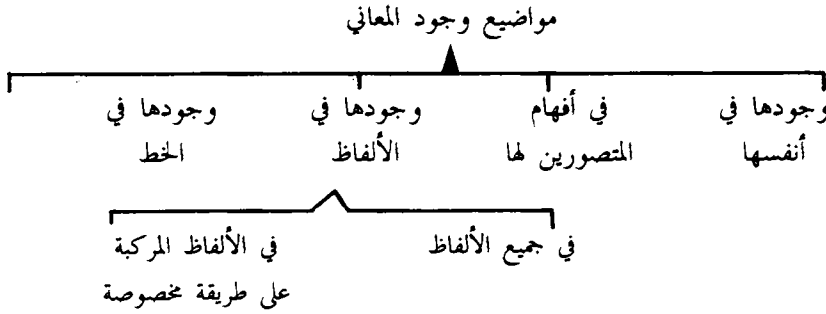
وكذلك الثالث والرابع من الأقسام، وهما أن تكون الكلمة غير وحشية، ولا عامية لأن هذين القسمين أيضاً لا علاقة للتأليف بهما» (33).

وهذا الكلام غني عن التعليق، فهو يضم ثلاثة شروط يتناولها المؤلف لا ليضيف إليها توضيحاً وتحديدًا بل لينحيها. ولست أدري كيف ألزم ابن سنان نفسه بهذا المسلك الشكلي الخالص. وخلاصة ما يريده ابن سنان، أو ما كان ينبغي أن يؤكد في سطور أن عيوب المفرد إذا تكررت في المركب أثرت في فصاحته وأفسدته.

III — إن حديث ابن سنان عن «المعاني مفردة» بمعزل عن الحديث عن الكلام المركب لفظاً ومعنى لا يسلم من مأخذ في بعض جوانبه، خاصة وقد بدأ بتحديد مواضع وجود المعاني، فـ «الأول (من هذه المواضع) وجودها في أنفسها، والثاني وجودها في أفهام المتصورين لها، والثالث وجودها في الألفاظ التي تدل عليها والرابع وجودها في الخط الذي هو أشكال تلك الألفاظ». ثم أضاف : «إذا كان هذا مفهوماً، فإننا، في هذا الموضع، إنما نتكلم على المعاني من حيث كانت موجودة في الألفاظ التي تدل عليها دون الأقسام الثلاثة المذكورة. ثم ليس نتكلم عليها من حيث وجدت في جميع الألفاظ بل من حيث توجد في الألفاظ المؤلفة المنظومة على طريقة الشعر والرسائل وما يجري مجراها فقط» (34).

(33) سر الفصاحة 107.

(34) نفسه 235، وهذه خطاطة أرسطية موجهة توجيهها قليلاً، ويمكن مقارنتها بخطاطة الجاحظ وفيها تصرف أكثر، وخطاطة ابن وهب في البرهان، وهي مطابقة لها، في خطوطها الرئيسية.



فأول ما يسجل أنه لم يختار المعاني في ذواتها أو مفردة، بحسب ما يفهم من عنوان الفصل المخصص للمعنى، بل محمولة في الألفاظ الدالة عليها.

ثم نخشى أن يكون هذا عودة لنفس الموضوع الذي تطرق إليه المؤلف في صفة اللفظ المركب بحسب المعنى، ويدل على صدق ما نذهب إليه حديثه ضمن هذا الباب عن التشبيه والمبالغة ومناسبة المعاني للأغراض، فهي تدخل ضمن مبحث تركيب اللفظ بحسب المعاني وهو يضم الاستعارة والكناية والتشثيل ومناسبة المعاني للأغراض كما سبق.

ونقدم هنا ما اعتبره ابن سنان معاني مفردة، وهي سبع :

1 — صحة التقسيم : «أن تكون الأقسام المذكورة لم يخل بشيء منها، ولا تكررت ولا دخل بعضها على بعض» (35).

2 — «تجنب الاستحالة والتناقض .. وذلك أن يجمع بين المتقابلين من جهة واحدة. والتقابل يكون على أربع جهات» (36).

3 — «ومن الصحة صحة التشبيه، وهو أن يقال أحد الشيئين مثل الآخر في بعض المعاني» (37).

4 — «ومن الصحة صحة الأوصاف والأغراض، وهو أن يمدح الانسان بما يليق به ولا ينفر عنه» (38).

5 — «صحة المقابلة في المعاني، وهو أن يضع مؤلف الكلام معاني يريد التوفيق بين بعضها وبعض، والمخالفة» (39).

6 — «ومن الصحة صحة النسق والنظم، وهو أن يستمر في المعنى الواحد، وإذا أراد

(35) سر القصاحة 235.

(36) نفسه 239.

(37) نفسه 246.

(38) نفسه 256.

(39) نفسه 267.

أن يستأنف معنى آخر أحسن التخلص إليه حتى يكون متعلقاً بالأول وغير منقطع عنه، ومن هذا الباب خروجُ الشعراء من النسب إلى المدح» (40).

7 — «المبالغة في المعنى والغلو ..» (41) واختلاف الناس فيها.

ومرجع هذه النعوت إلى ثلاث مكونات :

1 — تنسيق المعاني حسب المقابلة والتقسيم والتتابع (5 . 1 . 6).

2 — المبالغة والاعتدال (2 . 3 . 7).

3 — مناسبة المعاني للأغراض (4).

IV — يستنتج مما سبق (ومما يأتي أيضاً) أن المبحث الأساسي المحوري في كتاب سر الفصاحة هو مبحث «ما يختص بالتأليف وينفرد له» (42) من شروط الفصاحة. فالعناية التي أولاهها المؤلف لهذا القسم تفوق بكثير — حتى في عدد الصفحات — ما خصصه لشروط فصاحة اللفظ مفرداً ومركباً بحسب صفات المفرد (51 صفحة)، وما خصصه للمعنى مفرداً (43 صفحة)، فقد انفرد هذا الفصل بـ (122 صفحة). وفيه قضايا البلاغة الأساسية كالاستعارة والكناية والتمثيل وجميع قضايا التوازن الصوتي والتقابل الدلالي. وهذا يدل على توجهه الأساسي في البلاغة، وهو التركيب بين اللفظ والمعنى برغم ما توحى به مقدمته في الأصوات، واحتفاله بها وبالحديث عن فصاحة اللفظ. حتى يبدو أن حديثه عن اللفظ المفرد والمعنى المفرد حديث حول الانشائية وتمهيد لها، وليس حديثاً في جوهرها.

وهذه خلاصة كلامه في هذا الفصل : (انظر ص. 106).

يمكن إرجاع فصاحة المركب عند ابن سنان إلى أربع مكونات أساسية :

1 — التركيب : ويضم عدة عناصر وشروط تعود إلى (1) «وضع الألفاظ في موضعها» ومنها (2) تجنب التقديم والتأخير والضرورات، (3) تجنب القلب، (4) تجنب الحشو. (5) تجنب المعاطلة، كما يمكن إدخال عنصر الإيجاز، وهو ذو علاقة بـ «تجنب الحشو»، وبوضع الألفاظ موضعها. إن التركيب يختل حين لا توضع الألفاظ في مواضعها المناسبة لها في التركيب النحوي والمعنوي.

2 — المقام : وفيه دعوة إلى احترام الذوق والمواضع الاجتماعية، وذلك باحترام المعاني الخاصة بالأغراض الشعرية من مدح وهجاء ورثاء .. الخ وكذا باحترام المعجم الشعري المألوف وعدم إقحام ألفاظ من مجالات غريبة عن الشعر كألفاظ المتكلمين والمهندسين ..

(40) نفسه 268.

(41) نفسه 271.

(42) نفسه 111.

— المناسبة من طريق اللفظ	169	٢٣٢	التبيل
٢٣٥ — والمعنى. (السجع والتجنيس ... والطباق).			
— احترام المعجم الخاص	166		
٢٣٦ — بالشعر، وعدم استعمال			
الفاظ المتكلمين والمهندسين			
— استعمال الألفاظ في	161	٢٢٩	[الكناية]
٢٣٧ — المعاني المناسبة لها. حسب			
الأغراض. واحترام الذوق.			
— المعاظلة	158		
٢٣٨ — «ألا يكون الكلام شديد			
المدخلة، يركب بعضه			
بعضاً»		111	وضع الألفاظ وموضعا حقيقة ويجازاً
— الخشو لاصلاح الوزن	146		
٢٣٩ — (تجنبه)			
— حسن الاستعارة «القرب	118	٢٢٠	الوضوح
٢٤٠ — والمناسبة والشبه الواضح»			
— تجنب	114		
٢٤١ — القلب			
— تجنب التقديم والتأخير	111	٢٠٥	الايجاز والاختصار
والضرورات.			
			«من شروط الفصاحة والبلاغة الايجاز والاختصار وحذف فضول الكلام»

3 — العدول : فمن أهم المقاييس عند ابن سنان ما يرجع إلى مستويات الدلالة، كالاستعارة والتمثيل و [الكناية]. وقد أدرج الاستعارة ضمن باب «وضع الألفاظ في مواضعها»، في حين اعتبر التمثيل و [الكناية] عنصرين قائمي الذات.

ويدخل في هذا الباب حديثه عن الوضوح، وإن كان جانباً منه يخضع لشروط أخرى .. وبالأجمال فهو نتيجة وضع الألفاظ في مواضعها، ولذلك يستغرب اعتباره عنصراً قائماً الذات.

4 — التوازن : يرجع ابن سنان جانباً من شروط الفصاحة إلى «المناسبة» بين الألفاظ والمناسبة بين المعاني، وتضم المناسبة بين الألفاظ كل الموازنات الصوتية. في حين تتسع المناسبة المعنوية للمقابلات الدلالية.

وهكذا نخلص إلى أن ابن سنان لا يقيم الفصاحة على ثنائية واضحة : صوت/دلالة بل عليهما مفردين ومركبين.

إن مجموع المقومات المدرجة في العنصر الأول : «التركيب»، تسعى لهدف أساسي وهو تحقيق الوضوح والدقة في التعبير عن المعاني والخفة في تلفظها، ولست أدري هل يمكن القول بأن هذه الشروط يمكن أن تحقق أدباً أو يمكن أن تكون ميزة له عن غيره، أم ثراها شروطاً ضرورية في أي خطاب يهدف إلى التواصل ؟ وقبل ذلك، يمكن التساؤل هل كان ابن سنان يبحث عن «فصاحة» الكلام بدون تحديد أم إن همه ينصرف إلى النصوص المعتبرة أدبية في عصره من شعر ورسائل وخطب ؟ لقد حسم الموقف في هذا الشأن كما سبق (43). وهنا لا بد من التعامل مع مفاهيم العصر. فيبدو أن السلامة من العيوب (1 — 2) كانت تحتل مكانة أساسية في البلاغة البيانية المتأثرة بالجاحظ، مكانة لا تقل عن مكانة العدول والابداع (3 — 4) التي احتلت مكان الصدارة في بلاغة الاعجاز عند الجرجاني. وقد رفض الجرجاني أن تكون الصحة والسلامة اللغوية مزية بلاغية (44). وهو بذلك يقترب من مفاهيم الأدبية عندنا. إذ نعتبرها شيئاً زائداً على شروط التواصل.

إن تصور ابن سنان يحمل مفارقة ظاهرية، فهناك، من جهة، دعوة إلى مراعاة العرف واتباع المعيار في التركيب والمعاني والألفاظ (1 — 2)، وهناك، من جهة أخرى، دعوة للخروج عن المألوف والعادي عن طريق المجاز والتوسع الدلالي أو عن طريق الموازنة والمقابلة (المناسبة) (3 — 4)، أي أن هناك تأرجحاً بين وظيفتين — حسب قناعتنا ومفاهيمنا الحالية — بين الابلاغية والبلاغية، بين وظيفة التواصل والوظيفة الشعرية. ويمكن أن نقوي هذا الرأي بالرجوع إلى رأيين له قد يبدو فيهما بعض الاختلاف أو التناقض، أولهما حديثه عن المبالغة فهو يجذبها سيراً على مذهب اليونان :

(43) نفسه 236.

(44) دلائل الإعجاز 191 — 192.

«وأما المبالغة في المعنى، والغلو فإن الناس مختلفون في حمد الغلو وذمه فمنهم من يختاره ويقول : أحسن الشعر أكذبه، ويستدل بقول النابغة وقد سُئل من أشعر الناس ؟ فقال : من استنجد كذبه وأضحك رديته. وهذا هو مذهب اليونانيين في شعرهم. ومنهم من يكره الغلو والمبالغة التي تخرج إلى الاحالة، ويختار ما قارب الحقيقة ودانى الصحة، ويعيب قول أبي نواس :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك التُّطْفُ التي لم تخلق
لما في ذلك من الغلو والافراط الخارج عن الحقيقة، والذي أذهب إليه المذهب الأول في حمد المبالغة والغلو، لأن الشعر مبني على الجواز والتسمع، لكن أرى أن يستعمل في ذلك (كاد) وما جرى في معناها ليكون الكلام أقرب إلى حيز الصحة كما قال أبو عباد :
أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا من الحُسن حتى كاد أن يتكلما (45)
«وأما استعمال الغلو الخارج إلى الاحالة في النثر فقليل، وأكثر ما يستعمل في المبالغة التي تقارب الحقيقة.» (46).

والثاني حديثه عن الإيجاز الذي يعتبر عنصراً خطائياً متصلاً بالمقام ف «الأصل في مدح الإيجاز في الكلام أن الألفاظ غير مقصودة في أنفسها، وإنما المقصود هو المعاني، والأغراض التي احتيج إلى العبارة عنها في الكلام، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة .. (47)، ومن أجل ذلك يختار الطريق الأنحصر إذا وصل إلى نفس الهدف.

وهذا التصور — كما ترى — يخالف تصوره السالف، كما يخالف تصوره حين الحديث عن شروط صناعة الفصاحة وتشبيهها بالنجارة، فقد جعل اللفظ هناك مادة للفصاحة وموضوعاً. ورفض اعتباره أداة لأن الأداة لا تصاحب المصنوع بعد الفراغ منه واللغة تصاحبه فهل يرجع الخلل إلى التصور أم إلى الأمثلة المشخصة التي يلجأ إليها ابن سنان في موضوعين من طبيعتين مختلفتين ؟

يبدو أن الخلط يعود إلى شيء آخر، غير ما ذكر، وهو خلط بين الشعر والخطابة، وحضور فكرة البلاغ حضوراً كبيراً في ذهنه : «ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجها، وتأمل لفهمه، وسواء كان ذلك الكلام الذي يحتاج إلى فكر منظوماً أو منثوراً» (48).

(45) سر الفصاحة 271 — 272.

(46) نفسه 273.

(47) نفسه 214.

(48) نفسه 220.

ووقف ابن سنان يدافع عن وجهة نظره هذه مخطئاً أبا اسحق إبراهيم بن هلال الصائبي الذي يذهب إلى «أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومطاطلة، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه» (49). قال ابن سنان معقبا عليه: «ففرّق بين النظم والنثر في هذا الحكم، ولا فرق بينهما، ولا شبهة تعترض التأمل في ذلك» (50). والدليل عنده ما سبق من كون «الكلام غير مقصود في نفسه، وإنما احتيج إليه ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم، فإذا كانت الألفاظ غير دالة على المعاني ولا موضحة لها فقد رفض الغرض في أصل الكلام.» (50)

* * *

ولو عدنا إلى تأمل مجموع المزايا والنعوت التي طلبها ابن سنان في النص المتميز المبني على طريقة مخصوصة لوجدنا أنها مزايا مطلوبة في البلاغة القديمة كلها عربية وغربية، فيما يبدو. يذهب هانريش Heinrich F. Plett إلى أن البلاغة القديمة — وهي معيارية في نظره — تقوم على أربعة مبادئ أسلوبية:

- 1 — الملاءمة أو التناسب (المعياري) بين الأسلوب ومقام النص (المنشئ — المتلقي — المادة).
- 2 — السلامة أو الصحة، أي التناسب بين الأسلوب والاستعمال اللغوي المعترف في عصر من العصور.
- 3 — الوضوح، ويعني إبعاد تعدد المعاني النصية.
- 4 — البديع، أي تجميل الأسلوب الطبيعي بصور أسلوبية (محسنات) (51).

* * *

والواقع أن التراوح بين الوظيفة الابلاغية والوظيفة الشعرية في البلاغة العربية راجع إلى طبيعة الأدب القديم عامة والشعر خاصة، فهناك لحظات ارتبط فيها الشعر بالواقع الحياتي ارتباطاً شديداً جعله عبارة عن مرافعات خطابية. ونحيل هنا على مقاطع من مرافعة الحارث ابن حلزة:

إن إخواننا الأرقام .. (الأيات)

ومقاطع من شعر الكميت في الاحتجاج لحق بني هاشم مثل:

(49) أورده ابن سنان في سر الفصاحة 220.

(50) نفسه 221.

(51) انظر مقالة له مطولة بعنوان «Rhétorique et stylistique» ضمن كتاب «Théorie de la littérature»

ص: 152.

يقولون : لم يورث. ولولا تراثه لقد شرت فيه بَكيل وأُرحب
وعُكِّ ولحم والسَّكون وحمير وكندة، والحيان بكُر وتغلبُ
... ولا كانت الأنصار فيها أدلة ولا غيبا عنها إذ الناس غيب
فإن هي لم تصلح لقوم سواهم فإن ذوي القرى أحق وأقرب

ولمثل هذا قيل إن الكمية أول من فتح باب الاحتجاج للشيعنة وقيل في شأنه إنه خطيب وليس شاعراً (52) وهذا الرأي يصدق على كثيرين غيره من شعراء الأحزاب والمذاهب في العصر الأموي خاصة.

على أن هناك لحظات لم يكن التلاحم فيها مع أحداث الحياة بهذه القوة التي تذهل عن الوظيفة الشعرية وتقنع من الشعر بأقل وسائله. ولعل هذا قد ارتبط باستقرار الدولة الإسلامية، من جهة، ابتداء من العصر العباسي، وبتميش الثقافة والمثقفين وطغيان الثنائي المتحالف : السلطة والفقهاء في العصور المنعوتة بالانحطاط. ففي هذا العصر صار الاهتمام بالوظيفة الشعرية أبرز من الاهتمام بقضايا الحياة. وهذه مؤشرات عامة لا ينبغي أن نستعملها للتعامي عن الظواهر المتخللة في العصرين وفي جميع العصور، مثل شعر الغزل والنقائض في العصر الأموي فالطابع الأدبي الفني بارز فيهما..

هذه النسبية صالحة داخل الأدب القديم، أما حين يتعلق الأمر بمواجهة القديم بالحديث بشكل عام — وخاصة عند الغربيين — فإن الباحثين يذهبون إلى أن الأدب يتجه خلال تطوره نحو الأدبية، وهذه هي الخلاصة التي انتهى إليها جان كوهن مثلاً في دراسة الجانب الصوتي في الشعر وملاحظة ترايد الخرق الشعري لقواعد اللغة من الكلاسيكية إلى الرومانسية إلى الرمزية فـ «هل يتعلق الأمر (يتساءل جان كوهن) بوجود مفهومين متعارضين للشعر ؟ أم إن الشعر لم يفعل خلافاً لذلك سوى أن استكمل بالتدرج طبيعته الحققة ؟ هل النزوع اللانحوي L'Agrammaticalisme عَرَض أم خصوصية في نظم الشعر ؟ والذي يقتعنا بافتراض الاتجاه الثاني هو أن خاصية اللانحوية هي الخاصة الوحيدة الموجودة في النظم المطرد والحر معاً.» (53)

فالأدب صار يعي نفسه كمؤسسة قائمة الذات شيئاً فشيئاً حتى خطا الخطوة العملاقة مع الرومانسية (54). وفي هذا الاتجاه يصب رأي مولينو وطامين في كتابهما «مدخل إلى التحليل اللغوي للشعر» إذ يريان «أن المؤسسة الشعرية عرفت تطوراً خاصاً فبعد العصر الذي كان الشعر يقوم فيه باستيعاب ذاكرة ثقافية فردية أو جماعية — الشعر التعليمي، العادات

(52) انظر ترجمته في كتاب شعر الفرق الإسلامية، للنعمان القاضي، والمصادر المحال عليها هناك.

(53) جان كوهن Structure du langage poétique

(54) يمكن الاطلاع على مجموعة آراء في كتاب l'institution littéraire لـ جان دي بوا وآخرين.

والصلوات والتضرعات — حاولت هذه المؤسسة أن تسند للشعر موضوعاً متميزاً، هو موضوع «الشاعرية» فانتقلنا من الشعر إلى الشاعرية.» (55)

على أن المؤلفين يقران بأن هذه ليست المحطة النهائية ولا أحسن ما يمكن أن يصل إليه الأدب، فـ «الأدب مؤسسة رمزية لا تأخذ دلالتها الحقة إلا في إطار تاريخ محدد.» (56) من هنا يبدو تصور الشكلايين الروس أكثر ملاءمة لواقع الأدبية، ذلك التصور الذي بلوره ياكوبسون في نظرية القيمة المهيمنة. فهذه المهيمنة تختلف من عصر لعصر ومن أديب لأديب بل ربما من قصيدة لقصيدة عند أديب واحد (57). وقد كان طابع الأدب القديم هو الإبلاغ والخطابية، كما بينا، فكانت البلاغة القديمة طامحة إلى التعميم وتطبيق المقاييس الخطابية على الشعر. إذ لم يفرقوا بين الشعر والنثر (خطابة رسائل) إلا بالتزام الوزن والقافية وهو تفرق غير كاف. (58) وهذا حكم عام لا يعبأ بالظواهر الثانوية والجزئية.

ومع هذا فينبغي أن نؤكد مبدأ أساسياً في الشعر يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة، ويتعلق الأمر بنزاع البلاغية والابلاغية، الذي يعتبر أحد مكانزمات انتاج الأدبية، وهو نزاع إجمالي بين طبيعة الأدب باعتباره لغة وبين نزوعه الفني الجمالي باعتباره لغة ثانوية حسب تعبير لوتمان (59)، فالأدب فن لغوي يحاول الاحتفاظ بالميزتين مرة واحدة. ولم يتخذ الصراع بين الطبعيتين شكلاً واحداً في كل العصور كما بينا سابقاً. ولم يستطع ابن سنان أن يمسك بهذا القانون ويزوج بين الطرفين في عبارة واحدة فجاء كلامه عن كل خاصية مطلقاً، فظهر عليه التناقض. وليس كذلك، بل إنه في نظرنا شديد الإيجابية لشعوره بوجود هذين المكونين وتصارعهما. ومهمتنا نحن في قراءة البلاغة القديمة — أن نكتشف القوانين العامة التي تحكم الملاحظات المتناثرة في هذه البلاغة، وهي ملاحظات صادرة عن معاناة النصوص والانفعال بها ولكنها غير مبررة. ومن هنا يكون ابن سنان مفيداً في مجموع الجزئيات التي سجلها كما هو مفيد في معاناته المنهجية. ففشل مشروعه أو تراجع عنه ذو دلالة كبيرة في نظرنا، لقد أقام الحجة على استحالة بناء فصاحة صوتية خالصة، وأن لا مفر من الخوض في البلاغة. وبرغم تقدم تجربة معاصره عبد القاهر الجرجاني من حيث العمق النظري في الجانب الذي

Introduction a l'analyse linguistique de la poésie. p. 10 (55)

(56) نفسه 10.

(57) انظر نصوص الشكلايين الروس ص 81.

(58) انظر في هذا الصدد كتاب الصناعتين الباب الرابع. وانظر في البلاغة العربية كتاب Rhétorique et littérature لـ كيدي فاركا (المقدمة). ويستثنى من ذلك عمل الفلاسفة خاصة الفارابي، انظر رأيه في كتاب نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين ص. 179 ...، وهو رأي لا يعتد به كثيراً لأنه لم يدخل معمعة الخصومات الأدبية ليكون مؤثراً وموجهاً.

(59) انظر كتابه Structure du texte artistique. p. 36

اختاره المؤلف، فإن عملية الاختيار تلك باعدت بين نظرية الجرجاني وواقع الشعر القديم، وقد يصدق أن يقال إن الجرجاني كان ينظر ضد الشعر القديم، فكانت آراؤه أجدى مع الشعر الحديث، وأكثر قبولاً عند البلاغيين المحدثين. وتبسيط ذلك يقتضي القول بأن الجرجاني كان ينوه بالمكونات التي لم يتفوق فيها الشعر القديم على القرآن تفوقاً يبنياً خاصة جانب البناء الصوتي.

لقد عرف القرن الخامس — للملايسات نبسطها في مناسبة أخرى — محاولتين إحداها انطلقت من الأصوات والأخرى من المعاني، إحداها مرتبطة بالتراث الشعري والبلاغي العربي، والثانية مرتبطة بالنص القرآني وبجهود تنظيري ذاتي لا نظير له في تاريخ البلاغة العربية.

المراجع العربية والمترجمة :

- دلائل الاعجاز. عبد القاهر الجرجاني. تصحيح رشيد رضا. دار المعرفة بيروت.
- سر الفصاحة. ابن سنان الخفاجي. دار الكتب العلمية. بيروت 1982.
- كتاب الصناعتين. أبو الهلال العسكري. تحقيق مفيد قميحة دار الكتب. بيروت 1981.
- مفهوم الشعر. جابر أحمد عصفور. القاهرة 1978.
- نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين. د. إلفت كمال الروبي. دار التنوير. بيروت.
- نظرية المنهج الشكلي. نصوص الشكلايين الروس. ترجمة إبراهيم الخطيب. الشركة المغربية للناشرين المتحددين ط. I بيروت.

المراجع الأجنبية.

- Heinrich F. plett. «Rhétorique et stylistique» in Théorie de la littérature. Paris 1981.
- Iouri Lotman. La structure du texte artistique. traduction française. Gallimard. 1980.
- Jakobson (R) Huit questions de poétique. collection point. éd du seuil. 1977.
- Jean Cohen. Structure du langage poétique. Flammarion. Paris 1966.

البحث اللساني بين العمق والعقم

«سفر التهافت نموذجا»

الحناش محمد

كلية الآداب — فاس
L.A.D.L, باريس

يبدو أن عددا من اللسانيين كانوا ضحية الوصول الى ما يسمى بالمستوى العلمي للتنبؤات الرياضية بأي ثمن، (...) فلو قدر لمقالات تشومسكي أن تقيم على أيدي علماء تجريبيين لما كانت قد وصلت الى صفحات المجلات العالمية (...). فقد أثبتت التجربة أن الطروحات التوليدية تولد وفي أحشائها أسباب موتها، فإذا لم يغتلبها تشومسكي بخلق نموذج مناقض تكفل بذلك الواقع اللغوي الذي لا يقبلها.

M. Gross «on the faillure of generative grammar»

0 — استهلال :

0—1 : من العضلات التي مازال البحث العلمي يئن تحت وطأتها في هذا البلد، أن كل من تعلم كيف يحل عن لسانه عقدة التلعثم في الكلام يحسب أنه برع في جميع ميادين المعرفة، فيشرع في نثر تجاربه الاولى على ابيض الصفحات واهما أنه يقول شيئا عظيما، لكنه لا يعدو كونه يضرب أخماسا في أسداس. وحتى يضيفي على أوهامه طابع المشروعية فإنه يتوجه الى مقارعة الحجة بالباطل والبهتان ناهشا في أعراض الناس لا يدري أحد ما الذي

(*) يتعلق الامر هنا بمقالة نشرت في العدد الثالث من المجلة تحت عنوان : «اللسانيات العربية المعاصرة ما بين البحث العلمي وتهافت التهافت».

ألم به. فتراه يثير زوبعة لا تحمل معها إلا أصداء أقوام ذهبوا وانقضى أجلهم بعد أن فاتهم الركب إنه يحاول جمع أشلاء عظامهم لعله يعيد صنع آدميتهم من جديد. ذلك هو حال توابع وزوابع النحو التوليدي في هذا البلد، أو بلغة العصر الإنسان الآلي التوليدي عندنا (1)، وذلك هو ديدنهم في التعامل مع النظريات المخالفة لما يؤمنون به. يرفضونها قبل مناقشتها. إنه العقم والانغلاق على الذات.

لن نسقط هنا في فخ الثلب والقدح، سنقوم بتحديث وجهه النظر العلمية التي نتبناها والتي لخصنا بعض أصولها في العدد الأول من هذه المجلة. وللوصول الى هذه الغاية فإننا مضطرون لقطع المراحل التالية :

- (1) وضعية النحو التوليدي في الساحة اللسانية الآن.
- (2) دور العلوم الصلبة (Les sciences dures) في بناء النظريات اللسانية وتكوين اللسانيين.

(3) جوهر الاطار النظري للنحو التأليفي عند Z.S. Harris و M. Gross

- (4) إشكالية تطبيق التماذج على اللغة العربية.
- (5) مسائل أخلاقية ~~مخ~~ لسانية وردت في سفر التهافت.

ونظرا لما يكتسبه الامر من طابع الاستعجال حيث يجب رد الامور الى نصابها، فإنني سأقتصر في هذا القسم على توثيق بعض القضايا النظرية التي أثّرت في المقالة الاولى، تاركا مناقشة النقطة الرابعة الى قسم آخر من هذا العرض. وسوف أبدأ بالنقطة الخامسة :

يظهر أن صاحب سفر التهافت قد غاظه أن يقال شيء عن النحو التوليدي بمس قدسيته، ويظهر أيضا بأنه استشاط غضبا عندما حاولنا بلورة رؤية مغايرة لما يعرف، علما بأنه ليس على دراية بأصول هذه الرؤية الجديدة التي تعرف الآن امتدادا على الصعيد العالمي (2) حيث تطبق على كثير من اللغات الحية في العالم : الفرنسية، والانجليزية، الاسبانية، الألمانية، الايطالية، اليابانية، الكورية، البرتغالية، وأخيرا العربية في تونس والمغرب. وتؤكد لنا نصف دراية هذا «الباحث» من خلال ما جاء على طول صفحات عرضه، حيث كان يتفنن في اختيار عبارات الشتم والثلب وهو الصادق الأمين مع نفسه في جهله بأبسط قواعد البحث العلمي «الرصين»، فكان أن طعن بسكين من رماد في مراجع المقالة التي حاولنا فيها تقديم الأهم مما كتب عن النحو التأليفي. فبدل أن يتأكد من صحة انتسابها الى هذا النحور راح يطوف في كتب أخرى لا علاقة لها باللسانيات على الاطلاق، يستنطقها في أشياء بعيدة عن البحث اللساني الذي

(1) أستمح الباحثين في اللسانيات التوليدية، فلم أقصد الاساءة إليهم أو الى ما يبذلونه من مجهود لخدمة اللغة العربية. فالقصد هنا معروف.

(2) انظر مراكز المختبر وفروعه في كتاب : Schema-Nizet A. Elia ed. Le verbe italien : les completives (Italia) 1984.

ننظر له هنا، فجاءت مراجعته آية في الخروج عن الموضوع المطروح للنقاش الذي فتحته مقالة النحو التأليفي، فهو يثبت مراجع لم يأخذ منها إلا الثلب، ويرفض إثبات أي سطر كتب عن النحو التأليفي. لكنه من الانصاف أن يقال بأنه كان منطقياً مع نفسه ما دام يجهل النحو التأليفي والنحو التوليدي معاً. فقد أساء لهذا الأخير عندما حاول الاعتماد فقط على نصوص لتشوسكي كان قد تراجع عنها في حينها. وبذلك أجهز عليه باستعماله لادوات بدائية صدئة عثر عليها في حفريات النحو التوليدي (نموذجاً 1957 و 1965 فقط).

وإذا جاز لي أن أقيم أخلاقيات البحث العلمي من خلال مقالتي الأولى فإنني أقول : لقد كتبت المقالة بطلب من هيئة تحرير المجلة، وقد لخصت فيها بعض الأصول النظرية للنحو التأليفي تاركا التفاصيل إلى ما سأكتبه في مقالات لاحقة، ولهذا أثبت كلمة يتبع في آخر المقالة كإعلان عن أن الكلام غير تام. لكن صاحب سفر التهافت لم ينتظر نهاية الكلام. إن البحث العلمي «الرصين» و «العميق» يفترض الانصات أولاً ثم الاجابة ثانياً. لكن هذا لم يحدث، فكان أن ظهر في العدد الثالث من المجلة تنمة المقالة، أو على الأقل التهمة المؤقتة، وظهر في نفس الوقت نقد أول الكلام أو نصف الكلام. ما نعلمه في النقد هو نقد الكلام بأكمله إن كان يحتاج إلى نقد، لا نقد جزئية منه دون بقية الاجزاء، وإلا سيكون النقد ترقيعاً وخطاً ورجماً بالغيب. ولكنه المرض «النقدي» يغذيه حسن غريب لا رائحة له ولا طعم في أذواق الناس، ومن عواقب هذا التسرع انتقاد أشياء أتت الاجابة عنها في الاجزاء الباقية من المقالة وهي واضحة لا تحتاج إلى تعليق (3).

إننا نؤكد مرة أخرى أن الحوار الذي فتحته مقالة النحو التأليفي لا يتعلق بأشخاص بعينهم، إنه حوار ذو بعدين :

- 1) حول النظريات والمناهج المستخلصة منها.
 - 2) حول إشكالية التطبيق على اللغة العربية.
- عن البعد الأول نرى أن إقامة حوار بين النظريات أمر مشروع في البحث العلمي المعاصر، وقد كان غرضنا من انتقاد تجريدات النحو التوليدي قائماً على مقابله بإطار نظري آخر مغاير. فإذا كان هذا النحو يتبع فعلاً طريقة خاصة في بناء الفرضيات العلمية (اللغوية) المستخلصة من العلوم الصلبة تكون قادرة على التنبؤ بالقضايا على المدى البعيد، فإننا نرى أن هذه الانطلاقة لن تأتي بنتيجة مباشرة على دراسة اللغة العربية، ذلك لأن البحث في هذه اللغة يتطلب حلولاً آنية حتى نساير بها التطور العلمي، ولسنا في حاجة إلى انتظار تحقيق فرضيات قد لا تتحقق بل ولن تتحقق. ولهذا قلنا بأن التجريد هو السمة الغالبة على النحو

(3) يتعلق الامر بالنقاش الدائر بين النظرية والمنهج الذي حددنا فيه موقفنا في القسم الثالث، كما يتعلق بذكر بعض المراجع التي تركنا ذكرها إلى حين انتهاء المقالة. وقضايا أخرى كثيرة وقع التسرع في انتقادها وهي مثبتة في الجزأين الآخرين.

التوليدي، ولا أدل على ذلك من اعتماده مفاهيم إجرائية مغرقة في التجريد كمفهوم البنية العميقة الذي لا نستطيعه لا حالياً ولا مستقبلاً. إن ضرب هذا المفهوم يعتبر مرحلة ما بعد المقدمة في تهديم أصول هذا النحو، وكما سنرى فإن الأصول الأخرى لن تصمد أمام طروحات النظريات اللسانية المعاصرة غير التوليدي. على العكس من هذا نجد أن النحو التأليفي ينطلق من الجهة المعاكسة تماماً لمنطلق النحو التوليدي، فهو يرى في تراكم المعطيات أساساً لبناء النظرية اللسانية الملائمة، وهذا ما يطلق عليه التجريب أو المسار الامبريقي *processus empirique* في البحث في العلوم الصلبة. إن توظيف الآليات النظرية في فرز الركام المتكون من معطيات متعددة غير متجانسة أسلم من بناء فرضيات تنطلق من لا شيء. وهذا هو ما يتطلبه الظرف الراهن للغة العربية.

2-0 : كان هذا مقصود كلامنا في المقالة الأولى، وسوف نزيد براهين أخرى في هذا العرض. لكن التعارض الحاصل بين الأطارين النظريين لا يدعو إلى استغراب، فهذا حال كل العلوم من قديم زمانها إلى حاضره، وإن أبسط مراجعة لتاريخ العلوم تفيد هذا وتضيف إليه أشياء أخرى تتجاوز هذا المقام. فبدل أن نحصر الحديث في النحو التأليفي كان علينا أن نقارنه بنقيضه في البحث اللساني المعاصر، علماً بأننا لا نتفق مع من يتهم النحو التوليدي بالتمسك بالمعطيات البنيوية التي انتهت زمانها دون أن تقدم حلولاً منهجية لنظام اللغة العربية. فالنحو التوليدي تجاوز البنيوية بكثير حتى في نموذج الأول (1957). ونرى أن هذا النموذج اعتمد آلية للتحليل مستخلصة من المنطلق الرياضي وبعض الفرضيات الإعلامية. وكثير من الناس يخطئ في القول بأنه نموذج بنيوي متطور، وهذا القول ناتج عن عدم التمكن من الأصول النظرية لهذا النموذج. ومع ذلك فإننا نؤكد على أن ضعف هذا النموذج يأتيه من كونه لا يشكل آلية للبحث من شأنها أن ترتبط بالواقع اللغوي بشكل مباشر، فنحن في حاجة إلى المرور عبر قنوات وعرة لنصل في الأخير إلى نفس النتيجة التي يمكن التوصل إليها باتباع أساليب تقليدية مغرقة في القدم (4)، وبذلك يبقى جديد هذا النموذج منحصراً في صياغة القواعد الصورية التي تكاد تكون فارغة من أي محتوى لساني، من حيث أنها لا تنعكس بشكل مباشر في بناء الانحاء الخاصة للغات الحية، فالقواعد تبقى معلقة بين الرموز المحكمة الصياغة وبين النظام اللغوي الذي يرفضها. أما عن مشروع تشومسكي في 1965 فقد وقعت فيه تراجمات كثيرة على المستوى الصوري لصالح المستوى اللغوي، فكان أن ضاعف من المستوى التجريدي الذي يقوم عليه نموذج 1957، فبدل البنية النواة في النموذج الأول نجد البنية العميقة في 1965. ولا يخفى المزج الموهل في التعسف أحياناً بين القواعد الصورية وبين فلسفة المعنى المحدثة في هذا النموذج. ونرجح أن يكون هذا هو السر في كون

(4) نقصد بذلك تقسيم تشومسكي للجملة إلى مركبين لا يختلفان في مضمونها عن مصطلحي المحمول والموضوع عند القدماء.

هذا المشروع ظل لحد الآن مجرد مشروع فلسفي أو معرفي للنماذج اللاحقة، علماً بأن هذه الأخيرة لم تفرط في أعز مفهوم تجريدي نظر له 1965، ألا وهو مفهوم البنية العميقة، وبذلك حكم على هذا النموذج بأنه أقرب إلى العلوم الخيالية منه إلى اللسانيات. ولهذا أيضاً كنا نرى دائماً بأن مكان النحو التوليدي ليس هو قسم اللسانيات، فهو أقرب إلى البحث الميتافيزيقي من حيث تمسكه بالمستوى النظري وقدرته على البرهنة على اللاشيء ليجسده كحقيقة أمام أعين الآخرين.

أما النماذج اللاحقة من النحو التوليدي فإنني أترك الكلمة فيها لباحثين لسانيين ليقوموها كل حسب تخصصه، وقد فضلت ألا أتكلم فيها باسمي الصريح خوفاً من أن ينهش المتهافتون عرضي (I,1).

لم يتوقف صاحب سفر التهافت عند مناقشة رأينا في النحو التوليدي المعضد بالحجة والبرهان، بل راح يمرغ أنفه في النحو التأليفي الذي تبين لنا أنه بعيد عن فهم أبسط قواعده، من ذلك مثلاً مناقشة قضية الحجاز والحقيقة فراح يشوه أقوالنا يفهمها كما يشاء صانعا منها الاعاجيب. ولا نظن أنه قصد التشويه ولكنه لم يفهم، حتى مراجعته خالية من أية إحالة على هذا النحو، ولسنا ندري كيف جاز له ذلك؟ وكما انتظرنا بديل سفر التهافت، لعلنا نتفق معه على نقطه معينة كما فعلنا في المقالة الأولى، لكن دون جدوى.

لكن الغريب في الأمر هو أن يسمى سفر التهافت رداً، نتذكر أننا عندما كنا بصدد تحرير المقالة لم يخطر ببالنا أي متهافت، فعلى من يرد إذن؟. لعل كلمة رد أثبتت اعتقاداً من صاحبها بأنه يشترك مع تشومسكي في بناء النظرية إن أم يكن يزعم أنه ينفرد بذلك. ونشير هنا إلى أن هذا الأمر يتعلق بأناس كثيرين في هذا البلد، كل منهم يزعم ملكية النحو التوليدي ويدافع عنه بمقولة انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً. وعلى الرغم من أن سفر التهافت يحمل كلاماً موجهاً بشكل مباشر إليّ فإنني لا أسمي ما أكتبه هنا رداً، لأن الرد يقتضي التكافؤ. إن كلامنا هنا يهدف إلى تعميق وجهة نظر تتبناها في دراستنا للغة العربية، فإذا كان هم الناس هو كتابة الردود فإننا نقدم لهم هنا آراء كثيرة في النحو التوليدي تنسف ما تبقى منه، فليردوا عليها أيضاً بأسفار من التهافت إن شاءوا. نريد أن يكون حوارنا علمياً مقنعاً يناقش بموضوعية. ان تتبعنا للمراجع والأحالات التي اعتمد عليها صاحب سفر التهافت يفيد بأنه «مؤلف» رسالة جامعية حديثة حول البربرية، ولسنا ندري ما علاقة هذا بما تدعوا إليه المقالة، أي بناء نموذج لساني لدراسة اللغة العربية. والغريب أنه أشار إلى بعض الكراسات التي أملاها على الطلبة في الأسلاك الأولى من التعليم الجامعي، كما أشار إلى بعض الدروس التي ألقاها على آخرين والتي لم يذكرها في مراجعته، والتي نرجح أنها ابتدائية وبعيدة عن المستوى العلمي المتخصص، في نفس الوقت الذي ينحي باللائمة على اعتمادنا على محاضرات الاستاذ M. Gross التي تحمل قضايا نظرية كبيرة أثبت وجودها في ميدان البحث اللساني المعاصر،

كما يطعن في مناقشتنا الشفوية مع الباحث J. Molino الذي يعترف له الجميع بسعة علمه وعمق مداركه، إنه الغرور في سفر التهافت. لكن الاغرب من هذا هو جمعه كل ما هو بعيد عن اللسانيات في كشكول البيبليوغرافيا الذي نجد فيه كتباً فلسفية لم يعتمد عليها إلا في الشتم والقدح، وأخرى ابتدائية في النحو التوليدي مثل كتاب N. Rurwet (انظر المراجع)، وأخرى مخصصة للدعاية للكمبيوترات في أوروبا تحث الناس على استعمال هذا الجهاز في منازلهم، ولا علاقة لها بالبحث اللساني إطلاقاً. ولم يشر إلى مؤلفات تشومسكي الأخيرة مثل On binding ومحاضرات Pise علماً بأنه أشار إلى كتاب نظري لشومسكي يبحث في الجانب الاستمولوجي كما أشرنا إلى ذلك في المقالة الأولى. وقد أشار إلى مؤلفات في الرياضيات دون ذكر الكتب التي تقترب إلى اللسانيات (انظر مراجعنا). باختصار لقد طاف في جميع فنون المعارف إلا اللسانيات لم يقرب ساحتها وخاصة النحو التأليفي الذي هو عنوان المقالة الأولى سبب كتابة سفر التهافت.

إن اللسانيات علم تجريبي له قواعده وأصوله، إنها ليست رؤى تعتمد على الذوق والتخمين والضرب في المجهول. فلا يجب أن يقدم أحد على الكتابة في هذا العلم إلا بعد أن يمتلك أصوله التي نعتقد أنها لا توجد في ما ألف في اللسانيات وحدها، بل ينبغي طلبها في العلوم الموازية الصلبة والتي تشكل الإطار النظري للنظريات والمناهج اللسانية. فلن تكفي قراءة مؤلف أو مائة مؤلف في اللسانيات لبناء نظرية لسانية عربية إذا كنا لا نعرف أصل النظريات في العلوم التجريبية. هذا المسار يحرق صاحبه من إرسال المفاهيم الجاهزة التي يهدف بها إلى توسيع «جمهور المخاطبين»، إننا ندعو إلى نقيض هذا، لا نريد أن يقرأ كلامنا هنا من كان لا يريد التعمق في هذا العلم. من لم يكن كذلك فدونه وقراءة بعض المراجع الأولية للاستئناس بهذا العلم أولاً ثم فهمه ثانياً وأخيراً الكتابة فيه. ولهذا فإننا نؤكد بأن القارئ غير المختص لن يجد هنا نشوة مماثلة لما هو مثبت في سفر التهافت. فكلامنا هنا موجه بشكل خاص إلى أولئك الذين يحملون هم البحث العلمي ويطمحون إلى بناء نحو اللغة العربية لا تتدخل فيه الحزازات الشخصية، فقليلاً من التريث يا أيها المتهافتون.

وقبل الانتقال إلى مناقشة قضايا أخرى جوهرية، فإننا نسجل باعتزاز التنويه الذي لقيته مقالة النحو التأليفي من جميع من قرأها بعين غير متهافئة، فقد اعتبرها بعض الباحثين خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات، وكفاها قوة أنها اليوم مصدر نقاش كيفما كان مستوى هذا النقاش. ولن نرد هنا على المعجم الذي حمله سفر التهافت من نوع: «الهوس، اللأدرية والغنوصية... الخ» والذي يدل على مستوى صاحبه في الحوار العلمي المطلوب حالياً. خاصة وأني أمقت فيه طريقته الرديئة التي حرر بها سفره شكلاً ومضموناً. فهو سفر من الإخطاء اللغوية والركاكة في التعبير كما سنبين ذلك في حينه.

I

1- أما قبل :

1-1 فهذه آراء بعض الباحثين اللسانيين المعاصرين في تقييم النحو التوليدي في مراحل مختلفة. وقد قصدنا من تقديمها هنا مساندة ما ذهبنا إليه في المقالة الأولى. وتجدر الإشارة الى أن هذه الآراء لا تتفق كلها في الهدف، فهناك من يقصد الى بناء نحو تداولي فرأى في النحو التوليدي الذي شغل الناس طويلاً أكثر من مخدر يجب استئصاله لفتح الباب أمام بناء نظريات أخرى، وهناك من رأى فيه قصوراً على مستوى الممارسة اللسانية حيث لم يستطع أن يقدم البحث قيد ائمة في التعامل مع اللغة، وآخرون لهم منطلقات أخرى نترك لأصحابها الفرصة للإعراب عنها. عسى ألا ينعت كل هؤلاء «بالمتهافتين» هم أيضاً أو بما هو أشد وأمر. وقد تعمدنا هذه الطريقة حتى لا نتهم بالنظرة الضيقة الى الامور ويقال عنا بأننا نريد تحطيم كل شيء لخدمة منهج واحد، علماً بأن كل من كتب في منهج لساني معاصر يتعرض لنقد النحو التوليدي، وكذلك هو حالنا في هذه السلسلة من المقالات التي تفضلت المجلة بنشرها على حلقات. والتي نهدف من خلالها الى بسط منهج محدد له أصوله النظرية والمعرفية الواضحة نطمح الى تطبيقه على اللغة العربية.

2- نبدأ عرضنا هنا بما ورد في كتاب (5) B.M. Grunig والمعنون

ب : نهاية النحو التوليدي La clôture chomskyenne نشر في عدد خاص من مجلة DRLAV رقم 24 : 1981، 144 ص. أما الباحثة : B.M Grunig فهي أستاذة باحثة بجامعة باريس 8 (فانسان سابقاً) وهي في نفس الوقس المشرفة على تحرير هذه المجلة. والكتاب أعلاه هو عبارة عن مجموعة من المحاضرات أُلقيت قبل 1981 وسوف نوجز هنا المناقشة تاركين الجانب التقني الى حلقات أخرى من هذه السلسلة التي نتولى كتابتها عن النحو التأليفي. ترى الباحثة أن النظرية التشومسكاوية تنغلق عن العلوم الاخرى. هذه هي أول نتيجة توصلت إليها من خلال تقييمها للأعمال الاخيرة لتشومسكي المنظر الاول لما يعرف بالنحو التوليدي. يمكن أن نقول عن هذه النظرية بأنها لم تعد تسائر المسار الصوري بمعناه اللغوي، فلم تبق لها إلا الكلمات الأنيقة التي تفقد كل أسباب الوحدة. لقد أصبحت تدور في هامش القضايا الجوهرية في اللسانيات المعاصرة، ذلك لأنها ليست نظرية متكاملة بأي شكل من الاشكال. إن الانغلاق لا يتعلق بالنظرية وحدها، فأتباعها في أوروبا هم أيضاً مغفلون على أنفسهم لا يريدون التفتح على أي منهج آخر، ومن حسن الحظ فإنهم يشكلون أقلية كما كانوا دائماً، وهذه الأقلية تزداد اضمحلالاً مع تطور النظريات المعاصرة. إن أتباع

(5) سوف نقتصر هنا على تلخيص الآراء التي أقيمتها الباحثة في عملها ولذلك فلن نذكر أرقام الصفحات إلا نادراً. فالكتاب — المجلة كله يتبنى نفس الموقف.

هذه النظرية يعانون عزلة داخلية وخارجية : داخليا يعانون من توقف النظرية عن التطور، وخارجيا يعانون من قلة المناصرين للنظرية التشومسكاوية، ولا أدل على ذلك من الازمة التي تعانها طبع النصوص التوليدية بفرنسا، وهذا راجع الى ضحالة محتوى مؤلفات النحو التوليدي القادمة من أمريكا. ولهذا لسنا في حاجة الى إثبات فشل هذه النظرية على المستوى البيداغوجي، حيث لا نعتز على أي مقال مخصص لهذه الغاية يقوم على معطيات النحو التوليدي. فالنص الذي صدر 1971 في أمريكا والمعنون ب : «قيود على التحويل» لم يترجم الى الفرنسية إلا سنة 1980، وقد تزامنت هذه الترجمة مع انهيار هذه النظرية على نحو ما ستوضحه الباحثة.

إن تاريخ النظريات الشومسكاوية مليء بالقفزات الفجائية حيث ينعدم التماسك، وهذا ما لا يسمح لنا بتتبع مراحله مما يعقد مهمة تكوين باحثين لسانيين جدد، ذلك لاننا لن نجد ما سنقولهم سوى كلمات جوفاء فارغة من أي محتوى. وقد قسمت الباحثة محاضراتها الى ثلاث مراحل :

الاولى وهي التي أطلقت عليها المرحلة الوهمية l'étape fictive وهي تعتمد في ذلك على ما نشره تشومسكي 1978 تحت عنوان : On binding : تضاف إليها المقالة المعنونة : On wh movement (1977) دون التركيز على الحالة le cas والذي يشكل العمود الفقري في ما كتب 1978 كما تعتمد على نصوص أخرى مثل filters and control (1977)، هذا بالإضافة الى اعتمادها نصوصا سابقة، وذلك بهدف البحث عن التماسك بين هذه النماذج، ولكنها تصرح بأن ذلك لم يأت بنتيجة في هذا الباب.

المرحلة الثانية وقد أطلقت عليها مرحلة الحالة le cas وهي تعود الى مناقشة النصوص السابقة من هذا المنظور. ثم المرحلة الثالثة وتسميها مرحلة محاضرات Pise (1979) علما بأنها كانت مازالت لم تنشر في تلك الفترة (1981). فهي تعتبر أن هذه المرحلة هي القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث أنها تقدم نموذجا صارخا عن عدم التماسك وتكسير الوحدة، فهي إذن تشكل قطيعة نموذجية مع المراحل السابقة.

وبعد عرض مكثف لكل مرحلة تخلص الباحثة الى القول : من نموذج 1965 الى نموذج 1971 تأسست القواعد الاولى لهذه النظرية، وهذه مرحلة لا تهمننا هنا (راجع 2.0). وتلاحظ أن تشومسكي أصبح يضرب أحماسا في أسداس بعد هذه المرحلة. فهي ترى أن هناك تناقضا صارخا بين On binding ومحاضرات Pise بل هناك غموض كبير يخيم على هذه المرحلة قوامه المبالغة التي ينعها التوليديون بالثورة في ميدان البحث، فأنت تقرأ هذا في كل صفحة من اسفارهم المتراكمة بدون مستوى. لكن لماذا كانت نهاية النظرية ؟. أول ملاحظة تثار هنا هي أن اعتماد تشومسكي على القياس Analogie جعل نظريته تنعت بالنظرية القياسية، فهي تبني على فرضية الفطرية، وكان قد نظر لهذا المبدأ سنة (1965)،

لكنه بقي منذ ذلك الحين مجرد فرضية فلسفية لم تخضع لأي تجريب. حقا إن تشومسكي يخذعنا ببعض الحقائق البديهية، فإذا كنا نؤمن فعلا بوجود ظاهرة الفطرية، وهذا شيء أكدته الفلسفات القديمة، فإنه مبدأ لم يُلور بعد ليخرج الى الواقع الفعلي في الممارسة اللسانية، ولهذا ترى الباحثة استبدال هذا النموذج بآخر تداولي قادر على إخراج هذا المفهوم للوجود. وتؤكد الباحثة على أننا يجب ألا نخلط بين الفطرية والكونية *universalisme* على الرغم من أن الأولى يمكن أن تؤدي الى الثانية في المستوى اللساني وليس العكس. لكننا نفهم من قراءة تشومسكي أنه يخلط بينهما، فقراءتنا لـ *On binding* تفيد بأن الكونية تؤدي الى الفطرية، لا يجادل أحد اليوم بأن الفطرية ظاهرة وراثية *génétique* وليست ظاهرة ميتافيزيقية، ومع ذلك فما زلنا لا نجد تشومسكي يحاول قولبتها في واقع ملموس من الأنظمة اللغوية، ومن ثم كانت حيرته أمام ظاهرة اكتساب اللغة التي يرى أنها ظاهرة غير قابلة للشرح (ص 133). فكلامه يسوده غموض كثير وذلك سببه نقص في البرهان المقنع والتركيز في تناول القضايا الجوهرية. إن الدوران في هذه الحلقة المفرغة كان من بين الاسباب التي أدت بالنظرية الى الطريق المسدود والنهاية المحتومة. وهناك نقطة أخرى، لقد قيل عن النظرية بأنها تدعى الشكلانية *formalistic* أي أنها ليست شكلية *formaliste* في جوهرها، ذلك لأنها نظرية تبحث دائما عن وضع خطاطة أو رسم ملائم. فكانت بذلك دائمة البحث عن الصيغة الملائمة تلهث وراء الكلمات السحرية (ص 134) دون البحث عن التوازن بين الاشكال المقترحة. لقد كان تشومسكي يقيم تحليلاته على قواعد إعادة الكتابة *regles de réécriture* لكننا نجده الآن قد أضاعها فأصبح يكثر فقط من طرح الاسئلة حول آفاق الآليات الجديدة العمياء *Aveugles* (134)، وقارئ النحو التوليدي سوف يحتاج الى القيام بمجهود كبير للبحث عن نقط التماسك بين نماذجه المتباعد منها والمتقارب، سيزداد الامر عقما مع محاضرات *Pise* التي نرى أنها تحليلات ظرفية وفارغة من أي محتوى. إنها النهاية المزدوجة : بالنسبة للقارئ الذي سيعجز عن متابعة تفرخ النماذج المتناقضة، وبالنسبة للنظرية التي لا تكف عن صناعة الاشكال بشكل نرجسي حسب تعبير تشومسكي نفسه (ص 135). فالباحث الجاد لن يجد مبتغاه في هذه النظرية لأن تشومسكي لا يكف عن خلق النماذج، فهو لا يقف عند نقطة معينة ليطورها، فضلا عن هذا فهو لا يطور قضايا جوهرية تهم الباحثين مثل : التعريف، الصيغ، الزمن، الخطاب المنقول، الخ. علما بأنه يوجد قربه في الولايات المتحدة نفسها الكثيرون الذين يشتغلون بهذه القضايا في قالب تركيبي دلالي. ومع كل هذا الضعف فإننا نفتتن بنظرية تشومسكي في مسائل متعددة، منها التسلسل المنطقي في معالجة القضايا الهامشية حيث يحاول إقناع القارئ بجوهريتها مثل : الحذف، التعويض، العطف، قواعد الكتابة، وهي كلها قضايا هامشية ومستهلكة. كما أننا نفتتن به وهو يوقننا تحت تأثير تقنية رمزية عالية، حتى لو كنا نقول عنه بأنه غير شكلائي، فإننا نعجب بالطريقة التي يلعب بها بالكلمات،

كما أننا نلاحظ أنه لا يتوقف عن ممارسة نوع من الاشتقاق الجامد الذي ينتهي دائما عند نقطة البداية، إنها حقا حركة جامدة تخلص لهذه الوتيرة في الجمود. وحتى داخل النموذج الذي يتبناه فإننا نجد يعج بالمتناقضات التي تغذي التغير الدائم في صياغة قواعد كتابة جديدة، وحتى في هذه النقطة فإننا لا نلمس غير الجمود (ص 137).

ما قمنا بتلخيصه هنا لا يحتاج الى تعليق، فهو يبين باللموس الحالة السيئة التي أصبحت عليها النظرية التوليدية اليوم، وكيف أنها لم تكن يوما نظرية متماسكة الاطراف : قوامها التناقض الصارخ من مرحلة الى أخرى، محتواها العبث في القضايا الهامشية التي قتلها الانحاء التقليدية بحثا. ونهايتها الاشياء سوى العدم. ولسنا في حاجة الى التأكيد على أن ما يكتب اليوم باللغة العربية حول النحو التوليدي للغة العربية لا يجد له قراءا عرب خارج بعض الضغوط التي تمارس في رحاب الجامعات. ولسنا ندري ما جدوى تكوين أطر في اللسانيات التوليدية إذا لم يكن عملهم سينعكس مباشرة على دراسة اللغة العربية !

1-3 : وهذا رأي آخر لباحث لساني جد معروف، ويتعلق الامر بـ :
A. Berrendonner من خلال كتابه Cours Critique de la grammaire générative (6).
بعد تقديمه لمفاهيم الاصل والنموذج والنظرية في تسلسل مطرد، يناقش بعض المفاهيم الغامضة عند تشومسكي، مثل مفهوم النحوية الذي يرى ان النحو التوليدي اعتمد عليه بشكل كبير. فهو يرى بأن الدور الوحيد الذي يقوم به هذا المفهوم الاجرائي في النحو التوليدي ينحصر في إحداث إطناب ملموس لمفهوم القدرة ذلك لأن النحوية تحدد جميع الجمل التي تنتجها القدرة وتميزها عن غيرها. حيث أن النموذج التوليدي يدرس الاولى ويرفض الثانية، ولن يتأتى ذلك ألا باتخاذ مفهوم النحوية كمعيار إجرائي للتمييز بينهما. وتجدر الاشارة الى أن نحوية جملة ما غير قابلة للبرهنة، فهي تعتبر مسلمة لا تخضع للتجريب، فليست هناك اختبارات يمكن إجراؤها لشرح المقبولة، إن كل حكم بالمقبولية هو في نفس الوقت دليل على المظهر المسلماتي axiomatique للقدرة وفي هذه الحالة فإن النحوي يلجأ فقط للاعتباط في تقييم مقبولة الجمل، وذلك لصعوبة تقديم اعتباراته التجريبية في حكمه للناس. هذا المظهر البديهي والبدائي الذي يعطى لمفهوم القدرة يوضح بجلاء أنها لم تحدد يوما بشكل إيجابي، ولعل هذا هو السر في كون هذا المفهوم عرف تغييرات كثيرة في تاريخ النحو التوليدي (ص 22).
إن النحو التوليدي (1957) كان في اعتقادنا نحوا تأليفيا (7) من حيث أنه ذهب بعيدا في بناء آليات صورية مجردة اصطدمت مع مرور الزمن بفاعلية اللغة التي لا تقوم على الاشكال

(6) منشورات : Presse universitaire de Lyon, ed. univ. de Fribourg

سنة 1983 (324 صفحة).

(7) أي يقوم على مبادئ المنطق التألفي La logique combinatoire

انظر Des clés 1982.

وحدها، ومن هنا كان يولد جملاً لا نحوية، فقد اقتصر على ممارسة عملية التداخل بين المكونات التوزيعية، وهذا هو السر في تكرار التصريحات القائلة بالاعلاقة بين نحوية الجملة وبين تأويلها الدلالي، ولم تدخل الدلالة إلا في نموذج 1965، أي بعد أن أصبح مفهوم النحوية متداولاً بين مدارس متعددة مثل : النحوية البلاغية *grammaticalité rhétorique* والنحوية التداولية *grammaticalité pragmatique* وهو مفهوم يطبق على النصوص والملفوظات وليس فقط على الجمل، وهذا يدل على أن مفهوم النحوية مازال لم يقدم له الشرح الكافي والنهائي عند تشومسكي في نماذجه. ويعتقد الباحث أن تحديده يجب أن يقوم على الفرضية الخارجية التي تتجدد بتجدد النظرية تشتمل على بديهيات مختلفة (8). إن غياب تحديد مدقق للنحوية في مؤلفات تشومسكي يضعه محل شك في قدرته على دراسة الظاهرة بجدية، والشك في مفهوم من هذا الحجم يطعن بشكل مباشر في فرضية العمل ذاتها، وبالتالي يجعل كل نقاش علمي حول النظرية أمراً عقيماً. أن تقول للنحو التوليدي / التحويلي إني أرفض أحكام النحوية التي تبني عليها قواعذك. هذا معناه أنك ترفض مشروعه في اعتبار الاصل المقيس عليه أي نقطة الانطلاق في بناء القواعد والفرضيات، فأنت تقول له لكي أستمع إليك يجب عليك تغيير نموذجك. وهذا الموقف من شأنه أن يجعل حداً لكل نقاش حول هذا النموذج (ص 23).

إن الطعن في النحو التوليدي لم يقتصر على مناقشة الطريقة التي قدمت بها نماذجه، بل أصبح يتسرب الى عمق النظرية. فبعد نسف مفهوم البنية العميقة، ومفهوم النحوية، ومفاهيم أخرى، هناك انتقادات أخرى نوردها فيما يلي.

كتب M. Gross مقدمة B.G.L. (9) سنة 1976 ينتقد فيها النحو التوليدي ويؤسس فيها مبادئ النحو التألوفي معطياً المثل بالكتاب الذي يقدمه. يرى هذا العالم بأن التوليدية بنت نموذجاً يقوم على التحليل العمودي *Intensionnel* يتميز بقدرته على الشرح والتنبؤ، لكنه مبني على عدد محدود من الملاحظات الامبريقية، فهذا النموذج لا يناقش من القضايا اللسانية إلا تلك التي تسمح بتأكيد أو بدحض النموذج الجاهز الذي بناه لنفسه، وبذلك عاجل هذا النحو قضايا مبعثرة لا رابط بينها، فالقضايا الهامشية في اللغة أصبحت أساسية في هذا النموذج كالعطف، والبناء المقلوب (*Passif*) الذي عولج بطريقة غامضة. فهذه ينظر إليها على أنها تحويلات، في حين أن قضايا أخرى وذات أهمية كبرى في النظام اللغوي ظلت مبعدة

(8) ورد هذا المفهوم مشروحاً في الفصل I من كتاب : O. Ducrot : *Le dire et le dit* (انظر قائمة المراجع).

(9) B.G.L. مختصر لاسماء المؤلفين الثلاثة : A. Guillet et J.P. Boons et Ch. Leclère : *Les contructions intransitives* واسم الكتاب هو : وقد كتب بمنهج M. Gross. (انظر قائمة المراجع).

من هذا النموذج. إن تشومسكي وأتباعه يعانون من فقدان مبدأ الامبريقية في البحث، فلحد الآن لم يدرس أحد توزيع العناصر داخل بنائها التي تشملها، كما لا يوجد أحد يدرس اللغة بشكل شمولي extension يترصد الظاهرة في المعجم، فإذا درس أحدهم فعلا فإنه يعزله عن بنيته أي صنفه الذي يدخل فيه داخل المعجم التركيبي، علما بأن العلاقة وطيدة بين هذين أي المعجم والتركيب. إن اختيار المعجم بأكمله هو الطريقة الاضمن لتقديم نتائج إيجابية في البحث اللساني المعاصر. ولما كانت الانحاء التقليدية تغفل هذا فإننا لا يمكن أن نعتبرها أكثر من طريقة تداولية اعتباطية أي محصورة بالظرف الذي ولدت فيه. إن وجود فعلين لهما نفس التكوين الصوتي من نوع ادهش (1)، وأدهش (2) يعتبر طعنا مباشرا في طروحات النحو التوليدي / التحويلي، نفس الشيء يمكن أن يقال عن النحو التوزيعي الذي عجز هو الآخر عن ذلك.

كان هذا رأي M. Gross 1976 في النحو التوليدي، وقد تبلور نحو الصلابة والتشدد في المقالة التي عنوانها : «حول فشل النحو التوليدي» والتي نجتزئ منها بعض الفقرات على الشكل التالي : إن نحو ما هو نموذج لمعرفة مورفوتركيبية يكتسبها المتكلمون (1978 Lakatos)، وهذا معناه دعوة صريحة لبناء أنحاء خاصة للغات الطبيعية، وبدون تحقيق هذا الهدف أو المعجز عن ذلك — وهذا هو حال الانحاء التوليدية — سيكون الكلام عن النحو عبارة عن بلاغة جديدة من حيث أنه ينتحل شخصية المنطق دون القدرة على الوصول بها الى ميدان التجربة أي اللغة. ونعلم أن النحو التوليدي لم يكف عن بناء تمثيلات مجردة لمجموعة صغيرة من الجمل الملققة أو المصطنعة من اللغة الانجليزية، وهذا يتعارض مع بناء الانحاء الخاصة حتى بالنسبة للغة الانجليزية نفسها. أما اليوم فقد إختفت من هذا النحو أغلب القضايا الامبريقية القليلة واستبدلت بالتأمل المجرد. إن تمسك تشومسكي بهذا المستوى المجرد أبعدنا كثيرا عن تحقيق تنبؤاته على المستوى اللغوي. إننا نؤكد أن المستوى اللساني يتلاشى يوما من النظرية التوليدية لصالح الطروحات الفلسفية التي لا أساس لها في الواقع. وهذا النوع من التهور في الدفاع عن المجردات لا يختلف عن أي نقاش عقيم سيطر الى الابد بدون نتيجة تذكر. لم يبق للنحو التوليدي اليوم إلا الزخرفة والاناقة في صياغة الرموز والهياكل الفارغة، وكان يجب، كما هو الشأن في جميع العلوم، على مخترع النظرية أن يوفر لها أسباب النجاح في الميدان العلمي، إن لم يكن من الفروض فيه أن يجربها بنفسه. وقد أثبتت التجربة أن الطروحات التوليدية تولد وفي أحشائها أسباب موتها، فإذا لم يغتلبها تشومسكي بخلق نموذج مناقض، تكفل بذلك الواقع اللغوي الذي يرفضها رفضا باتا. ولعل السبب في نجاح العلوم الدقيقة اقتسامها المتبادل بين النظري والتطبيقي في كل لحظة وأن، فمن منا يتصور نظرية فيزيائية خارج ميدان التجربة، نفس الشيء يجب أن يكون في اللسانيات بل وبصرامة أكثر. ومن الاكيد أن النحو التوليدي ما كان له أن يصل الى المجلات العالمية لو كتب له أن يقيم

على أيدي علماء تجريبيين، لأن النحو التوليدي سقط في نقاش عقيم شبيه بالنقاش حول أسبقية الدجاجة أم البيضة (47 : Popper 1963)، فقد راهن التوليديون على أسبقية النظرية على دراسة المعطيات، أي عكس ما تراه العلوم الصلبة التي ترى في تراكم المعطيات أول خطوة في بناء النظريات، فالباحث المختص في *electromagnetisme*، والباحث المختص في النووية الفعاعية سيعثران على جسيمات صغيرة كثيرة لم توضع لها نظرية مسبقة، فهي التي ستقدم نفسها كمعطى يكون أساساً في صياغة نظرية خاصة بها. فلا أحد ينكر دور النظريات في العلم، ولكن المقصود ليس النظريات المزيفة التي تضرب في أعماق المجهول، وقديماً قال ديكارت : «ليست هناك نظرية قبل تكديس للمعطيات». نخلص من هذا إلى أن بناء الانحاء الخاصة أسبق من بناء الانحاء العامة، فالأولى هي التي تسمح ببناء نظريات عامة وليس العكس. هذه جملة آراء في النحو التوليدي لخصتها هنا لاطلاع القراء على المرحلة التي يقف عندها الآن ما يعرف بالنحو التوليدي، وأول خلاصة نستخلصها من هذا هي أن ما قلته عن النحو التوليدي في المقالة الأولى كان شيئاً قليلاً بالنسبة لما يقوله هؤلاء الباحثون. وهناك آراء أخرى سنأتي عليها في مقالتنا اللاحقة إن شاء الله. فهل يجب أن نتظر سفراً آخر في التفاهت يرد على هؤلاء الباحثين ؟

II

1 : دور العلوم الصلبة في بناء النظريات اللسانية :

لا أحد يجهل اليوم الدور الذي تقوم به معرفة أصول العلوم التجريبية في بناء النماذج اللسانية، فنحن لا نتصور نظرية لسانية بنت نفسها من معرفة بالنظام اللغوي وحده، فأغلب الذين تنسب إليهم نظريات لسانية يكونون قد قضاوا مرحلة من بحثهم في ميادين العلوم الصلبة، وبمواصلة البحث وصلوا إلى استغلال الآليات الموظفة في ميادين تجريبية في بناء نظرياتهم اللسانية، فمثلاً Z.S. Harris ما كان له أن يبنى إطاراً نظرياً للنحو التأليفي قبل ممارسة البحث في الرياضيات الخالصة، الأمر الذي جعله يبنى ما يعرف باللسانيات الرياضية كما يظهر في كتابه المعنون بالبنية الرياضية للغة (10)، وكذلك الشأن بالنسبة لتلميذه ن. تشومسكي الذي قضى مرحلة طويلة من عمره يبحث عن التقارب بين النماذج الرياضية وصلاحياتها في بناء النظريات اللسانية (11)، و M. Gross الذي ظل لزمناً طويلاً يدرس الاعلاميات بجامعة باريس 8 وما زال يقوم بهذه المهمة بجامعة باريس 7، وهو مؤلف كتاب «مفاهيم حول النحو

(10) انظر قائمة المراجع Z.S Harris وهو الكتاب الذي نحن بصدد ترجمته إلى اللغة العربية.

(11) انظر على سبيل المثال مقالته في العدد (9) من مجلة *Langages* 1968 المعنونة : *Les modèles en linguistique* (ص 77 - 118).

الصوري» (12) كتبه قبل أن يؤلف كتابه «مناهج في التركيب» 1975. وهو الآن مدير L.A.D.L. بجامعة باريس 7. ويمكن أن يستشف التكوين العلمي لهؤلاء من خلال ما كتبه في الاتجاهات اللسانية المختلفة، ولهذا فإننا نلج على قراءة هذه الأعمال قبل قراءة ما كتبه في اللسانيات حتى يتم فهمها ثم تطبيقها إن أمكن على نظام اللغة المدروسة.

وقد أحس كثير من العلماء بهذا التقارب بين المجالين (اللسانيات والعلوم الصلبة)، فكتبوا مؤلفات عديدة في هذا الميدان نريد هنا أن نعرض لبعضها بإيجاز واعدن القراء بالعودة الى هذا الموضوع مستقبلا بنوع من التفصيل.

1—1 : «الرياضيات الأساسية للسانيين» لصاحبه P. Goujon (انظر المراجع). فهو يرى ان الدور الذي تلعبه الرياضيات في بناء النظريات اللسانية أدى الى ظهور مادة جديدة مازالت لحد الساعة تعتبر فرعاً من الرياضيات، ويشار إليها عادة باللسانيات الرياضية. وعلى الرغم من أن بعض الناس مازال يطعن في هذا التقارب فإننا نعتبر أن اللساني المعاصر، كيفما كان ارتباطه باللسانيات التقليدية، لا يجب أن يجهل ما يمكن أن تقدمه له المناهج الرياضية في فهمه للظواهر اللسانية. ويرى الباحث بأن هذا التقارب بين المجالين قد أدى الى المحاور الثلاثة : (1) التشكل formalisation، (2) التصنيف (3) بناء النماذج.

ومن الفروع الرياضية التي لا غنى للساني عنها : (1) جبر المجموعات l'algebre des ensembles و (2) نظرية الأشكال Théorie des graphes وقد خصص الباحث كتابه لدراسة هذين المجالين وعلاقتها بالنظرية اللسانية. القسم الأول يدور حول نظرية المجموعات ودورها في بناء الاصناف اللسانية، علماً بأن هذه النظرية كانت دائمة البحث عن التناسب الحاصل بين العناصر المتجانسة انطلاقاً من معطيات غير متجانسة. ويقدم الباحث مجموعة من القوانين العلمية التي تبين باللموس كيفية استفادة اللساني من هذه النظرية الرياضية في دراسة اللغة وصياغة الاصناف. أما القسم الثاني من الكتاب فهو مخصص لابرار دور نظرية الأشكال التي تقدم وسيلة عملية لنقل أنواع العلاقات الى أشكال وجدول، وخاصة منها العلاقات الثنائية، حيث يتم فرز ما هو متداخل منها بناء على قواعد مضبوطة، وهذه الاشكال هي التي يطلق عليها Graphes، فكل شكل Graphe يعتبر عبارة عن مجموعة من الأزواج (أ، ب)، فإذا كانت أ و ب مجموعتين صغيرتين، فإن G ستكون مجموعة كبرى منظمة للمجموعات الصغرى المتضمنة في G. وبذلك نصوغ المعادلة التالية :

$$G \supset A \times B$$

ويمكن كتابة هذه المعادلة على الشكل التالي :

ب	أ				= G
	4	3	2	1	
A	-	-	+	-	
B	-	+	-	+	
C	+	+	+	-	
D	+	-	-	+	
E	+	-	-	-	

الشكل II، 1

ويمكن مقارنة هذا الشكل بالشكل الذي ورد في مقالتنا الاولى (ص 68). كما أننا نلح على كل لساني عربي أن يقرأ هذا الكتاب القيم فهو سيعلمه كيف يفكر في نظام لغته، خاصة إذا كنا نعرف أن أنجح اللسانيين في العالم المعاصر هم قبل كل شيء علماء تجريبيون عامة ورياضيون خاصة.

1-2 : ونريد هنا الوقوف عند باحث إعلامي ورياضي آخر، عرف بكتاباته المتعددة في هذا العلم وعلاقته باللسانيات. ويتعلق الأمر ب J.P. Desclés ونقتصر هنا على ما ورد في كتابه Informatique linguistique (1982) (انظر المراجع)، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات التي كتبت في هذا الموضوع والتي تحدد دور الاعلاميات في بناء النماذج اللسانية المعاصرة. يرى Desclés أن الاعلاميات تعتبر مكوناً أساسياً في البحث اللساني المعاصر، فهي لا تدخل هذا الميدان كأداة خارجية عن مشروع البحث، ولكنها تدخله كتقنية مكونة للبحث ذاته من حيث أنها تقدم له آليات تجعل منه منهجاً «قياسياً» Simulation، ومن حيث أنها تمكن اللساني من تصحيح النماذج اللسانية الموضوعية باللجوء الى البرامج الاعلامية والتي تستخدم تقنيات عالية ومتطورة من مثل صيغ التمثيل : \times - حساب، المنطق التآلفي جبر العوامل l'algebre des opérateurs ومفاهيم أخرى مأخوذة من الاعلاميات النظرية : خطاطات البرامج : تركيب / دلالة، تحويلات البرامج الاعلامية. إن البحث اللساني المعاصر لا يتطور اعتماداً على الاعلاميات وحدها، فهو يعتمد أيضاً على بحوث أخرى تتعلق بالمنطق، والرياضيات : الجبر، ونظرية المجموعات ... إلخ.

1-3 : وهناك باحثة إعلامية أخرى تركز جهودها في البحث في بناء نموذج التوليد الاوتوماتيكي للغة، ويتعلق الامر بالباحثة J. DANLOS، فقد كتبت في بحث نشر حديثاً (1985 - انظر المراجع) تناقش فيه الفرق بين التحليل الاوتوماتيكي والتوليد الاوتوماتيكي

لغة فهي ترى أن هذا الميدان الأخير يعتبر حديثاً بالنسبة للنوع الأول فهما ميدانان يختلفان في الآليات المطبقة في كل منهما (13). ان التوليد الاوتوماتيكي أو الآلي للغة يهدف الى اختبار صحة الفرضيات او النماذج النحوية الموضوعة بناء على آليات إعلامية. وهو يعتمد في ذلك على مفاجأة قواعد النحو بأمثلة مصطنعة لاختيار صلابة بنائه. وهذا النموذج يدخل في الاعتبار مستويي الشكل والدلالة، في هذا المستوى الأخير يهدف هذا النموذج الى اختبار المفاهيم التي يستعملها العقل حيث يفترض وجود مستوى تمثيلي دلالي مستقل عن مستوى اللغة (الكلام الحر)، وهذا المستوى عام بين جميع اللغات. فهناك إذن مستوى عقلي مستقل عن مستوى اللغة، ولهذا لم يكن تصور العالم هو نفسه بالنسبة لجميع المتكلمين باللغات المختلفة (ص 74). وتواصل الباحثة مناقشتها لهذا النموذج موضحة النقط الأخرى المتعلقة بمستوى الشكل، وهي التي حصرتها فيما يلي :

- (1) الاطناب والاستدلال.
- (2) المرور من لغة الى أخرى.
- (3) اختلاف المحتوى الاخباري للنصوص.

ثم تصل في الأخير الى اقتراح نموذج بديل للنماذج السابقة وهو الذي يهيا في المختبر الذي نشير إليه هنا بالرموز L.A.D.L. الذي يرأسه حالياً الأستاذ M. Gross وهذا يوضح بجلاء دور العلوم الصلبة في بناء النماذج اللسانية، ولم نشأ أن ننقل هنا تلك المعادلات المعقدة التي نترك الحديث عنها الى مناسبة لاحقة. ونكتفي هنا بالإشارة الى أن التكوين العلمي ضروري لبناء نموذج لساني للغة العربية، وكل نقص في هذا المستوى ستكون نتيجته التيه في مجال التخمين والرجم بالغيب. ولهذا فإن أغلب المستشرقين في العالم لم يستطيعوا بلورة رؤية جديدة تهدف الى بناء نموذج جديد لدراسة اللغة العربية، والسر في ذلك هو اقتصرهم على قراءة ما يكتب عن اللسانيات العربية، وفي أغلب الحالات لا تتجاوز قراءتهم الانحاء التقليدية دون فهم أصولها المعرفية التي انبنت عليها في بناء نماذجها اللسانية (النحوية والدلالية).

ويظهر لي أن أغلب أولئك الذين يبحثون في النحو التوليدي باللغة العربية لم يسبق لهم أن عانوا من فهم أية نظرية في العلوم الصلبة، لهذا كانت أبحاثهم مفككة الاوصال تطبعها التبعية العمياء دون اعطائها بعد الاطراد والشمولية. والغريب هو أنك واجد في مايكتبون ذكر أسماء بعض العلماء مثل (كاليو) علما بأنهم لم يقرأوا عنه حرفاً واحداً في مظانه الأصيلية، مثل هذا نجده عند صاحب سفر التهافت الذي يريد أن يعلمنا نظرية انشتاين اعتماداً على بعض الكتب التي وضعت خصيصاً للتعليم العلمي الأول في شعبة الفيزياء. والغريب في الأمر

(13) يمكن الاستشهاد أيضاً بالباحث الاعلامي M. Salkoff الذي يطور الآن نظرية لسانية في اتجاه الربط بين اللسانيات والاعلاميات. (انظر المراجع). وهو صاحب التحليل الاوتوماتيكي للغة.

هو أنه لم يفهم ان الاستشهاد بها لم يأت لاثبات التصنيف بل لأشياء أخرى واضحة في المقالة الاولى لم يدركها كما لم يدرك أننا نستخدم هنا آليات النظرية وبعض نتائجها غير متقيدين بالجزئيات.

إننا نؤكد على أن الرياضيات ليست كلها علماً تصنيفياً شأنها في ذلك شأن بقية العلوم التجريبية، وإلا لما كنا كتبنا بحثاً في اللسانيات، بل إن الذي يهنا هنا هو القول بأن المنهج الذي نطمح الى تطبيقه على اللغة العربية يستعير من بعض فروع العلوم المشار إليها أعلاه تقنيات البحث ليوظفها في دراسة النظام اللغوي. وسنرى كيف ان الاستاذ M. Gross خلص الى القول بأن كل صنف من المداخل المعجمية التي يبينها بالطريقة المحددة سلفاً في المقالة الاولى، يشكل جوهر معادلة لوغاريتمية من النوع $\log N_2$ ، وعلى الباحث الجاد أن يبحث عن حل لهذه الصيغة الرياضية في ميدان البحث الذي ينجز فيه فرضياته التأليفية (14). فلا يجب ان نفهم التصنيف بالشكل الذي علق به عليه أحد عشاق النظرية التوليدية (15) بأنها لا تشكل نظرية، فهو معذور في ذلك لأنه منغلِق على نفسه في سياج النحو التوليدي، فلو كان قرأ بعض النصوص الخاصة بهذا لاقتنع بالعكس، ونحمله على مرجع مهم في هذا العلم، فليقرأ كتاب *L'analyse des données* لصاحبه بنزكري (انظر المراجع) بجزئيه : الاول مخصص لرصد الاطار النظري للتصنيف في العلوم الصلبة، وعنوانه *La taxinomie*، والثاني مخصص لتحليل المتكافئات. فسوف يجد فيهما ما يجعله يعيد النظر فيما قاله. وهناك مؤلفات كثيرة في هذا العلم سوف نعود إليها في مقالة لاحقة. مرة أخرى أصوغ هذه المعادلة، لالسانيات بدون علوم صلبة، ولن نبني نحواً للغة العربية نغفل فيه اتمكن من الاصول المعرفية للنماذج اللسانية الحاضرة الآن في الساحة. ولحد الآن لا يوجد لساني عربي توليدي جدير بهذا اللقب. ولن نخل من التكرار بقولنا بأن قراءة كتب اللسانيات وحدها غير كافية، إذا أردنا تكوين جيل من اللسانيين يكون قادراً على المساهمة في بناء نحو جديد للغة العربية مبني على قواعد مضبوطة وبسيطة تسير التطور الذي يعرفه التعليم في المواد الصلبة. وفي هذا الصدد أشير الى رأي ورد في أحد أعداد مجلة اللغة الفرنسية (العدد 12) للباحث اللساني O. Ducrot وهو عدد مخصص للسانيات والرياضيات. يرى هذا الباحث بأن العلاقة بين هذين المجالين يجب أن ينظر إليها من وجهة نظر بيداغوجية، لأنها علاقة بين الفكر الصوري (الرياضيات والمنطق) والفكر اللساني. والسؤال الذي يطرح في هذه العلاقة هو كيف يمكن ملء الهوة الفاصلة بين الحقيقة البيداغوجية لتعليم اللغة وبين تعليم المنطق الرياضي الذي يعتبر نموذجاً للتخصص العلمي. والسؤال مطروح اليوم بإلحاح على مدرسي هذين التخصصين، ذلك لأن تقريب الدراسة اللغوية من الرياضيات من شأنه أن ينعكس على تعليم اللغة. (من

(14) محاضرات الاستاذ M. Gross على مطبوعة السلك الثالث 1985—1986.

(15) ورد هذا في أنوال الثقافي العدد 24 : 1986.

مقالة O. Ducrot في نفس العدد والتي عنوانها : «Langue et pensée formelle» .
إننا نشارك الباحث نفس الاهتمام، كيف يعقل أن يوجد باحثون «لسانيون» يبحثون في
وضع برامج تدريس اللغة العربية في مختلف أسلاك التعليم بالمغرب دون تمكنهم من أبسط قواعد
بعض فروع العلوم الصلبة ؟

III

1 : الاطار النظري للنحو التأليفي عند ز. هاريس :

قد تكون الاجابة على بعض الاسئلة المطروحة أعلاه متضمنة في معالجة النحو التأليفي
للقضايا اللغوية، فهو يقدم لنا إمكانيات واضحة تسعفنا بسهولة للوصول الى بناء نحو جديد
للغة العربية، والسبب في ذلك واضح، لأن هذا المنهج يتعامل مع المعجم وينظر إلى اللغة
بقواعد بسيطة لا تقفز الى التجريدات غير المحققة، اساسه النظري واضح : كيف قواعد
العلوم الصلبة لبناء اللغة المدروسة، ويغنينا عن هذا قراءة كتاب Z.S. Harris المعنون ب :
Structure mathématique du langage (انظر المراجع). فقد صاغ استاذ تشومسكي
وكروس الاطار النظري للنحو التأليفي مركزا على المستوى النظري تاركا التطبيق للاطار
المنهجي الذي سيصوغه م. كروس (II , 2). وحتى نخرج من هذا التقديم العام نفضل إعطاء
الكلمة لبعض الذين كتبوا عنه في مؤلفاتهم التي انتقدوا فيها الانحاء التقليدية والتوليدية على
السواء.

1—1 : نشرع في تلخيص رأي الباحث أ. A. Berrendonner (16) في كتابه السالف
الذكر. يرى هذا الباحث أن نموذج هاريس رغم استغلاله الكبير للتحويلات فإنه لا يمكن
اعتباره نمودجا توليديا، وذلك لأنه لا يخلص للشكل اللوغاريتمي في جميع تفاصيله،
فتشومسكي أخذ عن أستاذه هاريس أغلب أفكاره، ولذا يعتبر هذا الاخير الركيزة الاساسية
في فهم النحو التوليدي التحويلي، ولا يمكن إغفال هذا الأصل في التكوين النظري
لتشومسكي.

يعالج هاريس إشكالتين :

1) منهج توزيعي أرثوذكسي، فالجملة عنده تعتبر متوالية من العناصر قابلة للاختبار
بواسطة مجموعة من المعايير، وهذه العناصر قابلة للدخول في أصناف أو مقولات بناء على
معيار الوحدة التوزيعية، أي قدرتها على احتلال نفس المكانة في المتوالية، ويتعلق الامر هنا
بإقامة نحو تصنيفي، دوره بناء أصناف للمورفيمات، إنه نحو يغلب عليه الطابع الرياضي.
2) العلاقة بين الجمل المختلفة في بنائها الصوري، وهذا المنهج مستخلص من اللسانيات

المطبقة في التحليل الاوتوماتيكي لتنصوص، فقبل تحليل أي نص يجب الانحدار به من الاطباب (اختزال عدد البنيات) الى بنات أولية. وللقيام بهذه المهمة فإننا في حاجة الى نموذج لساني يحدد العلاقة بين أشكال (بنيات) الجمل :

كل بنية يجب أن يكون لها شكل رياضي خاص، وذلك بإعطاء معادل رمزي لكل عنصر : ف، س، ص، ح. وهذه تعتبر متغيرات بالمعنى الرياضي. لكن هذا لا يتناسب مع جملة محددة في اللغة، كما أنها ليست بنية واحدة ممكنة، فقيمة كل شكل تتحدد بالانتقال الى مستوى اللغة، وهكذا سيكون : س = كل اسم في اللغة، وف = كل فعل في اللغة، وص = كل صفة في اللغة، وح = كل حرف في اللغة. وكل جملة تمثل بمغير — مقولة، وهذا يعتبر صورة الجملة نفسها متغيرا، وتكون قيمة كل متغير من مداخل المورفيمات التي نحصل عليها، ولكل عنصر قيمته الحقيقية، وبذلك سنصل الى ن = مداخل. مثلا :

ف = : كتب، أدرك، فهم
س = : الرجل، الحائط، الدرس
ص = : راكب، عالم، مريض
تع = : ال، تنوين، الاضافة.

يمكننا أن نركب جملا عديدة بأحداثنا للتداخل بين هذه العناصر، فشكل الجملة يجب أن يتكون من هذه العناصر الرمزية التي تترجم بسهولة الى واقع لغوي، وهكذا فإن كل شكل جملي يعتبر متوالية نهائية مكونة من ن — متغيرات مقولية وهذه تدخل في علاقة مع ن — مداخل من المورفيمات، وبذلك سيكون كل ن — مدخل قيمة ممكنة لشكل جملة معين وتمثل الجملة التالية نموذجا لهذا البناء :

كتب	الولد	الدرس	في	المنزل
ف	س0	س1	ح	س2

(هناك قيود تمارس على توزيع العناصر سوف نحددها في III، 2).

1-1-1 : سلمية المقبولية : إن الجمل لاتتأثر في مقبوليتها، مثلا : ج1 — ج2 لا يمكن أن تكونا دائما على نفس الدرجة من المقبولية، وهذا ناتج عن عمل القواعد الاختيارية المستقلة عن تأليف المقولات التوزيعية، ويتعلق الامر هنا بالمورفيمات التي تعتبر كأفراد (كائنات). وتجدر الاشارة الى أن مفهوم المقبولية عند هاريس يقارن بالنحوية من حيث أنه يقوم بنفس الدور في هذه النظرية، إن هذا المفهوم يعتبر أقل تجريدا من مفهوم النحوية عند تشومسكي من حيث أنه قابل للوصف غير المفرق في التجريد، لأننا نجد «هاريس» يضع مجموعة من المعايير يختبر بها هذا المفهوم (انظر بعده). وتجدر الاشارة هنا الى أن اختلاف المقبولية مرده الى اختلاف السياقات التلاولية والنصية المتعددة حيث يحتل المقام والمرجع أهمية

كبرى، ومن هنا جاءت دراسة للاستعمالين الحقيقي والمجازي. إن المحيط يحتل مكانة كبيرة في هذا النحو، فهو الذي يجعل الجمل تأخذ ترتيبا تنازليا أو تصاعديا في المقبولية، ومن هنا حق لنا أن نصوغ العلاقات التالية بين الجمل :

$$ج 1 > ج 2 > ج 3$$

وهو ما يمكن اختزاله الى العلاقة الرياضية التالية : $ج 1 \geq ج 2$ ، وهي علاقة تعني شيئين :

$$(1) ج 1 = ج 2, (2) ج 1 > ج 2$$

نفس هذه العلاقات تسمح باستخلاص الدرجات التالية :

$$(1) ج = جملة مقبولة.$$

$$(2) ؟ ج = جملة لا يقبلها جميع الناس$$

$$(3) ؟ ج * = جملة ضعيفة$$

$$(4) ؟ ج * = جملة مرفوضة.$$

يقول هاريس في تعليقه على هذه السلمية : «إن الاحتفاظ بالسلمية يجب أن يكون قابلا للبرهنة، ليس على جميع ن — مداخل من الكلمات المكونة لشكل جملي معين، ولكن فقط على مجموعة صغرى لا بأس بها من هذه المداخل التي تحدها خصائص تركيبية» (البنية الرياضية : ص 65).

1—1—2 : التحويل : إن التحويل يربط بين شكلين جمليين : ج 1 و ج 2، وذلك في حالة الاحتفاظ الجزئي بالمقبولية، إنه عبارة عن علاقة التعادل بين جملتين، فهو معيار تصنف به الجمل الى أشكال الجمل، ووضعها في أصناف متجانسة متفقة في سلمية المقبولية، إنه أخيرا يربط بين جملتين دون فرض أي توجيه من أ الى ب أو العكس. يصور هذا الشكلان التاليان :

$$أ \xleftarrow{T} ب \quad \text{تعادل} \quad ب \xleftarrow{T} أ$$

وعلى اللساني أن يختار طريقة الربط شرط أن يبرر اختياره بالحجة والبرهان.

1—2 : ونواصل الآن مع لساني آخر تقديمه لمنهج هاريس ومقارنته بمنهج تشومسكي، ويتعلق الامر بالباحث J.C Milner في كتابه المعنون Arguments linguistiques (انظر المراجع). فقد كتب بحثا قيما يوازن فيه بين مدرستين تحويليتين أمريكيتين (17) : يرى الباحث أن الذي يباعد بين المدرستين هو مفهوم الاطناب الذي يؤدي الى اختلاف في التحويل. وقد اعتمد الباحث في هذا التقييم على كتاب هاريس السالف الذكر (1968)،

(17) عنوان هذا الفصل هو : Ecole de Cambridge et de Pennsylvanie : Deux théories de la

transformation (ص 177 — 217)

كما اعتمد على كتاب Hiz المعنون بدور الاطناب في النحو (1964) (انظر المراجع. ويرى الباحث أن الامر يتعلق مع مدرسة كامبريدج بتعقيدات في النظرية التي مرت بمراحل مختلفة، والتي ازدادت تعقيدا في السنوات الاخيرة. ومازال الغموض لحد الآن هو السمة الغالبة على هذه المدرسة.

1-2 : الاطناب : إن دوره هو الاجابة على السؤال التالي : ما هي البنيات التي توجد في علاقة تحويل ؟ ومتى يمكننا الحديث عن التحويل ؟ وهو سؤال أساسي في كل نحو تحويلي. للاجابة عن هذا السؤال تعتمد مدرسة تشومسكي معيار الاطناب وتوظفه كاختبار أساسي في بناء نموذجها (ص 182) وهي تقرنه بمفهوم التحويل على اعتبار أن كل تحويل إطناب لا يؤدي الى تغيير في الدلالة. ومع هذا الاعتماد على الاطناب فإن هذه المدرسة لم تستغل هذا المفهوم الاجرائي بشكل واضح كما هو الشأن عند هاريس. والسبب هو أن مدرسة كامبريدج تفتقر الى الاختيارات اللسانية من النوع الذي يطبقه هاريس. وقد أدى كل ذلك الى الغموض في تحديد مفهوم الخاصية التركيبية عند هذه المدرسة، وهذا من شأنه أن يبقى على الخصائص مشتتة هنا وهناك لا رابط بينها، كل ذلك ناتج عن فقدان آلية نظرية ومنهجية تبحث عن التساوق بين الخصائص، مما يجعلها غير نهائية وتفتقر الى كل أساس نظري واضح. إن مقارنة بسيطة بين المدرستين تفيد بأن مدرسة هاريس تعتمد على البرهنة المباشرة والقصيرة، في حين أن مدرسة تشومسكي تتبع مسالك طويلة (البنية العميقة) لتصل الى نفس النتيجة.

1-2-2 : يرى الباحث بأن نحو تشومسكي يعتبر نحواً تجزيئياً في مقابل نحو هاريس الذي يعتبر شمولياً. فهذا الأخير يهتم البحث في العلاقة بين الجمل باعتماده طريقة التصنيف التي يتبع فيها طرقاً رياضية (ص 189) أما مدرسة كامبريدج فإنها تتعم بتابعها مسالك متعددة في البحث : البنية السطحية وعلاقتها بالبنية العميقة وقواعد التحويل كل هذا بالنسبة لجملة واحدة، وبذلك تضيع القضايا الأساسية في تيه من العمليات المجردة، ولهذا جاءتنا بقضايا غير واضحة، وكمثال عل ذلك قاعدة البناء المقلوب Passif والتي تعتبر من القواعد غير الواضحة في النحو التجزيئي (ص : 199). هذا في الوقت الذي نجد أن التحويل عند هاريس يعالج العلاقة بين بنيتين حقيقيتين، خلافاً لتشومسكي الذي يعالج به العلاقة بين بنيتين إحداهما حقيقية والاخرى وهمية مجردة أي غير محققة لا في بداية التحليل ولا في نهايته.

أعتقد ان هذا الكلام غني عن كل تعليق، إنه يؤكد بوضوح ما ورد في المقالة الاولى، وقد كان بودي أن أنقل آراء أخرى لولا ضيق المجال، لكنني أعد القراء بالتوسع في كل نقطة في مقالات لاحقة.

2 : الاطار المنهجي عند م. كروس :

كل ما يمكن أن يقال مختصراً عن هذا المنهج سوف يكون ابتساراً له وللمشروع الذي

يطمح الى تحقيقه على مستوى الدرس اللساني المعاصر، ومع ذلك فإني سأغامر باجتزاء بعض الافكار التي سوف أجردها من طابعها التقني آملا العودة إليها مستقبلا. وسوف اقتصر على النقط التي يرى الباحث أنه يخالف فيها النحو التوليدي، أو القضايا التي يرى أن هذا النحو لم يدرسها بتاتا. وحتى تتم الفائدة فإني أحيل على مؤلفات هذا الباحث العالم التي سيرد ذكرها سواء في النص أو في قائمة المراجع.

2-1 : يرى كروس (1975) ان الوضع النظري الحالي لمفهوم التحويل مازال غير واضح، فمن جهة هناك نظريات مجردة تعتمد هذا المفهوم بهدف إدماج بعض المعطيات المتراكمة، ومن جهة أخرى هناك مفهوم آخر للتحويل وهو ذو بعد تجريبي ويرى أن التحويلات يمكن اعتبارها آليات تجريبية تسمح باكتشاف وموضعة القيود التركيبية (الدالية) التي تربط بين العناصر داخل الجمل. ولدينا الاقتناع الكامل بأن هذا المفهوم الاخير هو الأصوب، إن المقاربة الاكثر شيوعا الآن (وهو يقصد النحو التوليدي) تتمثل في إبداء بعض الملاحظات المنعزلة في مناطق مختلفة من البنية اللغوية، وهذه الملاحظات لم تكن أبداً منتظمة، وهناك اعتقاد شائع تقدمه بعض المؤلفات الفلسفية يسند للنظرية القدرة على الكشف، وحسب هذا الاعتقاد فان نظرية ما (أو نموذج) يمكنه التنبؤ بعدد من الظواهر الاكثر أهمية من تلك التي استخدمت في بناء النظرية نفسها. لكن هذا لم يتحقق أبداً. ذلك أن تاريخ العلوم (الفيزياء، الكيمياء، البيولوجيا، وكذلك الرياضيات) تعتبر هذه مراحل متلاحقة ومختلفة، فكل بناء نظري كان يسبق دائما بعمل متواصل تتراكم فيه المعطيات بانتظام، وكان هم الباحثين يتركز على الاجتهاد في ملء الثغرات التي تظهر في معطياتهم قبل وضع قاعدة عامة. وكان دور النظرية ينحصر في مرحلته الاولى في إعادة صياغة التصنيف الذي تقدمه المعطيات بشكل يجعل فهمها حدسيا. ويظهر أن النظريات التركيبية الحالية تدخل في الاعتبار قضايا لا يمكن أن تتصور لها حلا داخل المعطيات الامبريقية تسمح لنا بتقديم حلول لها، ونعتقد أن تراكم المعطيات هو وحده الذي سيمكننا من تطوير الاعتبارات التي تؤدي الى صياغة نظرية.

هذا هو المنطلق النظري الذي بنى عليه م. كروس إطاره المنهجي، وهو كما نرى مناقض تماما للمنطلق الذي بنى عليه تشومسكي منهجه. فالاول فلسفي تجريدي، يضع الفرضيات ثم يبحث لها عن حل، وقد أثبتت التجربة أن فرضيات هذا النحو قد فشلت في التحقق على مستوى اللغة، من حيث أنها تهمل الانطلاق من بناء الانحاء الخاصة. والثاني تجريبي أمبريقي لا يضع فرضية إلا بعد أن تتوفر لديه المعطيات كاملة. وهو خلاف نظري كما نرى ولسنا في حاجة الى التعليق عليه في هذه العجالة.

وبعد ذلك يعرض كروس طريقته في حصر الاشكال التركيبية التي يربطها بالابداعية اللغوية والتي يرى أنها نهائية مرورا بالمقبولية وطريقة التأكد منها. وحول هذا المفهوم يرى

هذا العالم أن تحديد شكل تركيبى معين يعتمد على مقبوليته، والمقبولية ليست شيئاً آخر غير التجربة الانسانية، فلا يمكن الحكم على جملة بالمقبولية أو بعدمها خارج إطار التجربة ومن هنا كنا نقبل جملاً لا نخضع للمسار التحويلي المعروف، مثل الجمل المسكوكة التي غالباً ما تخرج عن سنن قواعد الاختيار (1984 : 141). إن تحديد المقبولية انطلاقاً من التجربة ينفي عنها كل مظهر اعتباطي يقوم على أشكال غير قابلة للتحقق على المستوى الفعلي للغة، ولعل أهم ما يقوم عليه هذا المفهوم مبدأ الانتاجية (م. كروس : 1976).

أما المتن فإنه لا يمكن أن يعوض التجربة والانتاجية المرتكزة على مفهوم التحويل، ولذلك نجد كروس يرد على بعض التعليمات الساذجة التي تحط من قيمة الحدس في الدرس اللغوي بدعوتها إلى الاعتماد على المتن في تحديد الاشكال التركيبية، إن اعتماد المتن يتعارض مع مبدأ الانتاجية في اللغة. مثلاً إن دراستنا لفعل **أكل** لا تحتاج منا الى البحث عن استعمالاته في المتون العربية، بل يكفي اللجوء الى تجربتنا مع هذا الفعل وتراكيبه المتعددة، وكل جملة ركنها نعرضها على حدسنا وتجربتنا نحن، فهي الفيصل الذي سيقول عنها هل هي مقبولة أم لا. وأكد أننا سنجد جملاً عربية يعمل فيها هذا الفعل لم يسبق للناس ان استعمالوها. إنها اذن دعوة الى اعتماد التجربة والحدس بدل الاعتماد على المتن.

أما التحويل فإنه يطبقه بالمعنى الذي رأيناه عند هاريس، إنه يربط بين شكلين محققين خلافاً لما رآه تشومسكي آنفاً (كروس 1975 : 27)، وقد دقق كروس هذا المفهوم في الفصل المشار إليه معتمداً أسلوباً خاصاً ندعو القارئ الى العودة إليه في هذا الكتاب.

وقد ركز م. كروس في هذا الفصل على نقد النحو التوليدي من موقع العارف المتمكن من هذا النحو، وهو يتختم الفصل بهذه العبارات : إن الجهاز الوصفي الذي صاغه النحو التوليدي (تشجير السطح، التشجير العميق، الرموز المساعدة، الخصائص التركيبية، ترتيب القواعد) يوحى بكثير من الحشو. حيث يستحيل اقتراح حل واحد لكل إشكالية لسانية مطروحة، بل هناك تضارب في الحلول مما يؤدي الى تطبيقها بشكل اعتباطي غير حاسم. كل هذا أدى الى استحالة وضع اليد على نظرية لسانية عامة. إن الحل الوحيد البديل هو الاختبار المباشر للمعطيات المتراكمة، وهذه مرحلة سابقة لوضع الأشكال. إن استخدام إطار نظري يشبه تماماً عمل المهندس الاعلامي الذي يجب عليه أن يختار برنامجاً يتناسب مع آله، ذلك لأن أغلب الدراسات الصورية اليوم في اللغة تشبه كثيراً بعض الدراسات المتعلقة بالبرمجة الاعلامية.

إن معالجة النحو التوليدي لبعض القضايا اللسانية مثل دراسة الحروف، تعتبر فارغة من أي محتوى، ذلك لأنها تقدم حلاً لوغاريتمياً يدمج الحرف الجيد في السياق الجيد، وكذلك هو الامر بالنسبة لأغلب الدراسات التوليدية التي تغرق في التجريد.

2-2 : **الصف النحوي : La classe grammaticale**. إن التصنيف هنا يختلف عن الطريقة المتبعة في الأنحاء التقليدية، فهو يعتمد هنا على الطريق المتبعة في جبر أ. بول. من حيث أن التأليف بين العناصر التركيبية يحدد صنفا من العناصر المعجمية، ولحد الآن لا تتوفر إلا على اختبار للخصائص التركيبية من منظور التجزيء وبالمقابل لا نعثر على أي مثال من الدرس اللساني يحدد الخصائص في المستوى الشمولي. إن الجداول التي بنيناها تقدم دليلا ونتيجة أمريتين لاعمالنا، إنها تبرهن على وضع أصناف تركيبية في المستوى الشمولي، ذلك لأنها تقدم إجابات أمرية على أسئلة متعددة، فقد أفادتنا بما يلي : عنصران هما نفس الخصائص التركيبية يجب أن يدخلوا في نفس الصف التركيبي، وهكذا ومن خلال عدد كبير من المداخل تمكننا من عدم وجود فعلين هما نفس الخصائص التركيبية، ويمكن التأكد من هذا بمراجعة الجداول المثبتة في كروس 1975، هكذا وبشكل مطلق يمكن القول بأن كل فعل يشكل في حد ذاته صنفا.

2-3 : **الدلالة والتركيب** : إن الأوصاف التي قدمناها هنا يمكن اعتبارها دراسة معجمية أي غير تحويلية (حسب تعبير تشومسكي)، لكن قراءتها تفيد بأننا نتبنى موقفا مغايرا بالنسبة للقواعد والاستثناءات، إننا نعتقد أنه من العادي ان تكون لخاصية تركيبية توزيع غير مبتدل، ونذهب الى الاعتقاد بأن الخصائص التركيبية لها وظائف تصنيفية لعناصر المعجم، ذلك ان مجموعة من الخصائص تجزى اصناف العناصر في المعجم وخصائص هذا الاخير توجد في علاقة مع الخصائص الدلالية، ولدراسة هذه العلاقة، فإنه يصبح من الضروري إنجاز تصنيف أولي لما هو غير مطرد في المعجم.

2-4 : ويتحدث هذا العالم عن التصنيف قائلا (18)، إن التصنيف بالمعنى المعروف في النحو التألفي يوظف الآليات المطبقة في علم الأحياء (البيولوجيا). فعندما يريد اللساني اختبار عناصره من الركام المتعاضد من العناصر المعجمية، فإنه لا يجد بدا من القياس على الطرق المستعملة في البيولوجيا (ص 12)، ولا حاجة بنا الى التذكير بأن الدراسات البيولوجية تستعمل الآليات التصنيفية بشكل أو بآخر، وقد كان الاعتماد على التوجات العصبية للكائنات المدروسة أساسا في هذا التصنيف، فلم يعتمد البيولوجيون على دراسة كائنات مجموعة بالصدفة. وقد لعب التصنيف دورا أساسيا في اختيار مواضيع التجارب، ونعتقد أن هذه الطريقة صالحة في دراسة اللغات. لأنها الطريقة الوحيدة التي تضمن إنتاجية القواعد المستنتجة من الاطار النظري، وبهذا الصدد فإننا نشير الى أن مفهوم الانتاجية لم يشر إليه في الانحاء التوليدية، وهذا لا يعني أن هذه اللسانيات التي تدعي العلمية ليست تجريبية، لكنها تجريبية في حدود معينة. ونزعم أن أغلب اللسانيين ليس لهم وعي بما تعنيه الطرق العلمية في البحث.

وهذا ناتج عن غياب مفهومي الانتاجية والتجربة في أبحاثهم. إن خلق مواجهة بين الانتاجية والتجربة اللسانية هي الاساس الذي يقوم عليه مفهوم التحويل. ومع ذلك فإن هذه الممارسة غائبة تماماً من النحو التوليدي.

2-5 : وقد نشر هذا العالم بحثاً في مجلة *Langages* العدد 63 سنة 1981 (19) يحدد فيه آخر التطورات التي وصل إليها منهجه، وفيه يبين الطريقة الفعالة في استغلال معطيات المنطق الرياضي والاعلاميات، حيث يرى أنها لحد الآن لم تستغل إلا بشكل سطحي، ويرى أن الدراسة اللسانية من هذا المنظور يجب أن تنسق بين الشكل Sy وبين المحتوى S₆. إن شكلنة الجمل في صورة معادلات fonctions قائمة على المحمول والموضوع تعتبر اليوم نشاطاً عادياً في اللسانيات، فالفعل يعتبر معادلة والعناصر التي تخضع له هي متغيراتها.

وبعد عرض مفصل عن تطبيق هذه المعطيات على الفعل العمد *Verbe support* والبنية التي تحتضنه يؤكد أن هذه الظاهرة مازالت في حكم المجهول بالنسبة للنحو التوليدي، وذلك لأن هذا النحو مازال لا ينظر إلى الفعل على أنه جملة بسيطة أو معادلة. وهذا يكون كروس قد قدم نموذجاً متكاملاً من خصائصه الأساسية إحداث اندماج كلي بين المعجم والتركيب، كما أنه يطرح قضايا كبيرة ذات مظهر نظري وتجريبي، ومن إيجابياته أنه يستبدل التحليل الصوري في النظرية التوليدية بالآليات اللسانية التي تولف بين العناصر في كل جملة (معادلة)، ويدرس امتدادها على المستوى الاشتقاقي القائم بين الجمل.

إننا ندعو القارئ إلى العودة إلى هذا البحث الهام الذي يعتبر مرحلة متطورة في بناء النموذج التألفي الذي تقدمه هنا وهو كما نرى لا يقف عند تقديم هذا النموذج بل يتجاوزه إلى إبراز الاختلاف مع النظريات السابقة. وفي مقدمتها النحو التوليدي. وأكد أن هذا البحث والبحوث السابقة كانت قد قرئت في أوروبا، ومع ذلك لم يسبق لأحد أن كتب عنها سفراً من نوع سفر التهافت. ما نعلمه هو أن هذه المقالة لقيت الارتياح في أوساط اللسانيين في أوروبا، وهناك من كتب عنها بل واستلهم منها موضوعاً لبحثه (20).

3 : مسائل تطبيقية :

قبل الدخول في التفاصيل حول إشكالية تطبيق الاطار النظري والاطار المنهجي على اللغة العربية في مقالة لاحقة، نود الإشارة إلى النقص الذي لاحظته بعض الباحثين اللسانيين على النحو التوليدي في مستوى التطبيق. وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا النحو يتميز بالتجزئية،

(19) عنوان هذا البحث : *Les bases empirique de la notion de predicat sémantique* (ص 7 — 53).

(20) انظر *R. Vivés* 1984R. (المراجع).

والتعلق بالقضايا الهامشية التي يخوض فيها ليبر الناس متجنباً الدخول في مناقشة القضايا الجوهرية والمعقدة، مثل ظاهرة التوسيم، والبناء المسكوك في اللغة (جميع اللغات العالمية تتوفر على هذا النوع من البناء). وسيكون من العبث أن تطلب من النحو التوليدي الاجابات الصحيحة عن بعض التساؤلات التي تثيرها مثل هذه القضايا. وأبدأ هنا بملاحظات بعض الباحثين في ظاهرة التوسيم في اللغة الفرنسية، وقد وردت هذه الابحاث في العدد 69 من مجلة *Langue française* (1986). والخاص بموضوع *Syntaxe des noms*. ونقتصر هنا على المقالة التي اشترك في تحريرها الباحثان : ك. كروس و ر. بيبس تحت عنوان : *Les constructions nominales et l'élaboration d'un lexique grammair* ان هذا النوع من الدراسة الذي يستلهم المنهج الهاريسي يتميز بأصالته بالنسبة للنحو التوليدي، فالامر هنا لا يتعلق بدراسة الكلمات أو بتحويل الجمل الى مركبات اسمية :

ج ← م س

كما فعل تشومسكي (1967)، بل يتعلق بدراسة العلاقة التحويلية غير الموجهة بين جملتين. باعتماد تشومسكي الطريقة أعلاه أقام الدليل على أنه لا يستطيع تجاوز الطروحات التقليدية في دراسة التوسيم، إذ إنه هو كذلك لا يتجاوز — في دراسة هذه الظاهرة — تطبيق العمليات المورفولوجية على الظاهرة. إن التوسيم يعتبر في هذا النحو عملية اشتقاقية بين الوحدات المعجمية حيث تلعب الزوائد دوراً هاماً مثل : ضرب، ضارب، مضروب، انخ. دون أن ينتبه هذا النحو الى أن هذه العناصر تشكل مداخل ذات خصائص تركيبية مختلفة. إننا نجد أن النحو التوليدي كان في الحالات القصوى والعميقة في دراسة التوسيم يدرسها على أنها نقل جملة الى مركب إسمي (انظر Lees : 1960 : 65)، وقد ظل الوضع على ما كان عليه عند تشومسكي 1967 حيث يركز على العلاقات الخاصة بين الفعل والصيغ المشتقة منه والتي تكون المركب الاسمي. وهو كما نرى مظهر سطحي جداً لا تمكن مناقشته لعدم صلاحيته (انظر أيضاً تشومسكي : 1975 : 82).

ولا أريد مواصلة تلخيص هذه الآراء التي تبين باللموس ضعف النحو التوليدي إن لم تكن تبين فشله في التطبيق على اللغة الفرنسية، ذلك لأننا نعتقد أن مجال الحديث عن هذا المستوى التطبيقي سيكون موضوع الحلقة القادمة من هذا البحث.

وأريد فقط أن أحتم هذه الحلقة بما أشرت إليه في المقالة الاولى من أن النحو التوليدي سوف يعجز عن دراسة الابنية المسكوكة في اللغة العربية، وقد كان موضوع النقاش جملة :

لقي زيد حنفة = مات

والتي نرى أن جميع نماذج تشومسكي لا تقدم لنا إمكانية منهجية للنظر فيها أو في غيرها الذي أشرنا الى معجمه في مقالتنا الاولى (الهامش 39). ذلك أن دلالة هذه الجملة لا تكمن في عناصرها المعجمية المكونة لها، وكدليل على هذا فإن تطبيقنا لقواعد الاختيار أو التصنيف

المستقاة من نموذج 1965 لنشومسكي لا يمكن أن تأتي بنتيجة، بل إن دلالتها تكمن في كونها بنية مسكوكة تستعمل كوحدة (تأليفية) مسكوكة أفرزتها تجربة المتكلمين لمراعاة شروط استعمالية ذات بعد تداولي له أصوله في الدرس اللساني المعاصر. فكل بحث في بنيتها العميقة أو السطحية سوف لن يزيد عن كونه سيفرقها في وحل من الرموز والخطوط التاممية التي ستجهض فيها بعدها الاستعمالي المسكوك. وأعتقد أن الحل يكمن في ما يقدمه الباحث م. كروس في المقالات التي ينشرها باستمرار، أحدها هو ما نجتزئ منه هذه الفقرة : «إن الدراسات التقليدية أو التوليدية / التحويلية تعمل عن طريق (صناعة) الأمثلة. فهي تقترح قاعدة ما بناء على ملاحظة أشكال يقع عليها الاختيار وما خرج عن هذه القاعدة (المصنوعة) تعتبره استثناء، وقد حددنا موقفنا من هذه المنهجية وأعطينا الوسائل الاجرائية لتجاوز هذا الضعف (انظر كروس 1975، 1979).» (21).

4 : خاتمة أولى :

إذا كان النحو التوليدي قد عرف عجزاً في التطبيق على اللغات الاوربية كما بينا، فيجب ألا ننتظر نجاحه في التطبيق على اللغة العربية، وسوف نبين باللموس¹ جوانب ضعفه في معالجة القضايا التي تناوها في هذه اللغات، وهناك قضايا جوهرية أخرى لم يفكر هذا النحو في معالجتها سواء في اللغة الانجليزية أو في غيرها من اللغات الحية. إنه القصور والفشل.

وقبل أن نترك الكلمة للحلقة التالية والتي سوف نخصصها لمعالجة القضايا اللسانية من منظور تألفي، نود الإشارة الى ان ما سعيانا الى تقديمه هنا كان غرضه الاساسي هو تطوير الحوار بين النظريات اللسانية المعاصرة وتقديمها للناس بأكثر ما يجب من الموضوعية العلمية، وذلك حتى يتأتى بناء نحو عربي جديد تراعى فيه خصوصيات اللغة العربية ويتناسب مع أحدث الطرق البيداغوجية في تعليم اللغات، وهذا لا يتوفر في نماذج النحو التوليدي كما أسلفنا، التحويلي منها والمعجمي وغيره. إن وضع نحو لهذه اللغة يفترض الارتكاز على قواعد واضحة قابلة للتجريب على جميع مستويات النظام اللغوي بشكل مباشر وعملي. ونؤكد على أن هذا كله يتوفر في النحو التألفي الذي نتبناه ونقدمه هنا.

ولقد كنا وما نزال نؤكد على أن تقديم النماذج اللسانية لا يهدف الى المساس بأحد، ذلك أن الهدف العلمي الذي نتوخاه يتجاوز توجيه الكلام الى أشخاص معينين حتى لو كانوا هم الذين صنعوا تلك النظريات أو النماذج. وذلك اعتقاداً منا أن كرامة الناس مصونة وتحفظها نصوص قانونية واضحة. واعتقاداً منا أيضاً أن الطعن في أعراض الناس لا يفسره إلا العجز عن تعميق الحوار بالطرق العلمية السليمة، فما حدث في سفر التهافت يفسر بنقص في التضج

الثقافي، كما أنه مثال صارخ على الجهل المعرفي الذي يدفع بصاحبه الى التيه في مسارب مظلمة لا مخرج لها، هدفه الاساسي طلب الشهرة على حساب الآخرين باسم «الموضوعية العلمية». فأية موضوعية هذه التي تموه الحقائق وتزحف بها الى ميدان الشغب والتلب بعيدا عن أية مصداقية علمية أصيلة.

مرة أخرى ألح على أن المستوى الذي تطمح إليه مقالتنا هنا يتخلص في بناء نحو تأليفي للغة العربية، قد يجانبنا الصواب في بعض القضايا في المرة الاولى لكن ذلك سيكون قابلا للتقويم بالقياس الى تجريديات النحو التوليدي التي يستحيل أصلها بدون تهديمها وإعادة هيكلتها من جديد. ونظن أن النصوص التي لخصناها هنا، والتي نأمل أن نكون قد وفقنا في تقديمها للقارئ بوضوح تام، هذه النصوص خير شاهد على ما نذهب إليه، وسيزيد الامر وضوحا عندما سنعود إليها لتطبيقها على نظام اللغة العربية.

«البقية في العدد السادس»

المراجع والمصادر *

- (1) الحناش محمد : النحو التأليفي : مجلة دراسات أدبية ولسانية العدد 1. 1985.
- (2) ماهر عبد القادر محمد علي : المنطق ومناهج البحث. دار النهضة العربية — بيروت : 1985.

- (3) Benzekri, J.P. (1973) «L'analyse des données : I, La taxinomie, II, l'analyse des correspondances». Dunod. Paris.
- (4) Berrendoner, A. (1983) «Cours critique de la grammaire générative» P.U. Lyon.
- (5) Boons, J.P., Guillet, A., et Ch. Leclère (1976) «la structure des phrases simples en français, I. constructions intransitives» Genève, Droz.
- (6) Boons, J.P., Guillet, A. et Ch. leclère (1976 b) «la structure des phrases simples en français, II classes des structures transitives», Rapport de recherche du L.A.D.L, N° 6 université de Paris 7
- (7) Boons, J.P. (1986), «Des verbes ou compléments locatifs «HAMLET» à l'effet du même nom» in Revue québécoise de linguistique. vol. 15 N° 2. pp. 57 - 91-
- (8) Chomsky, N (1957), «Structures syntaxiques», trad, française, seuil, Paris
- (9) Chomsky, N (1965) «Aspects de T. Sy» Trad. française, seuil, Paris-

(*) نخصر في هذه القائمة أغلب المراجع والمصادر التي اعتمدناها في هذا البحث، بعضها تمت الإشارة إليه في الهوامش، والبعض الآخر استلهمنا منه بعض الآراء الواردة هنا ولم نتذكر اسمه، لكن الشيء الأكيد هو أن كل ما هو مثبت في هذه القائمة له علاقة مباشرة بما ورد فيه، وكذلك كان بالنسبة للمقالة الاولى، وسوف يجد القارئ عناوين بعض المحاضرات التي ألقيت هنا أو هناك، وكذا عناوين بعض الرسائل الجامعية التي نملك منها نسخاً مصورة أو أصلية. ولا نرى في ذكرها هنا أي نقص، بل إننا نلح على المزيد من هذا التبع لما هو جديد في الابحاث اللسانية المعاصرة.

- (10) Chomsky N. et M.P. SCHUTZENBERGER (1963) «théorie algébrique des langages «contexte-free». trad française, in langages N° 9, 1968-
- (11) Chomsky, N. (1972) «Questions de sémantique» trad. française, seuil, Paris.
- (12) Chomsky, N. (1975) «Reflexion sur le langage» trad. française, Maspéro-
- (13) Chomsky, N. (1977) «Essais sur la forme et le sens» trad. fr. seuil, Paris.
- (14) Chomsky, N. (1980) «Règles et représentations» trad. fr. flammariion, Paris.
- (15) Danlos, L. (1985) «Génération automatique de textes en langue naturelles», Manon, Paris.
- (16) Danlos, L. (1985) «Un survol des recherches en génération automatique» in Revue québécoise de linguistique. Vol. 14, N° 2
- (17) Danlos, L. (1986) «Une illustration d'étude formelle des noms a charg(-e, -er, -ement), in Langue française, N° 69.
- (18) Desclés, J.P. (1975) «Systèmes transformationnels de Z. Harris : quelques réflexions : I, construction du noyau, II, éclatement du noyau», T-A, informations, 1, et 2. Paris Klincksieck.
- (19) Desclés, J.P. (1982) «Informatique linguistique» (PITFALL), Laboratoire de linguistique formelle, D.R.L. Paris 7.
- (20) Desclés, J.P. (1982) «Penser les mathématiques» livre collectif, seuil, Paris.
- (21) Ducrot, O. (1971) «Langue et pensée formelle» in langue française, N ° 12.
- (22) Ducrot, O. (1984) «le dire et le dit», Minuit, Paris.
- (23) Elia, A. (1984) «Le verbe italien», Schena-Nizet, Paris.
- (24) Friedman. J. (1969) «A computer system for transformational grammar», Communications of the Association for computing Machinery. Vol. 1, N° 4.
- (25) Giry-Schnieder. J. (1986) «Les noms construits avec faire : compléments ou prédicats ?» in langue française N° 69.
- (26) Gross, G, et Vivés, R. (1986) «Les constructions nominales et élaboration d'un lexique-grammaire» in Langue française. N° 69.
- (27) Gross, M, et Lentin, A. (1970) «Notions sur les grammaires formelles» Gauthier. Villars, Paris.
- (28) Gross, M. (1975), «Méthodes en Syntaxe». Hermann, Paris.
- (29) Gross, M. (1976) «Présentation du B.G.L.», voir N° 5, ici-même.
- (30) Gross, M. (1977) «Définition distributionnelle de classes des verbes» manuscrit au L.A.D.L. Paris 7.
- (31) Gross, M. (1979) «On the failure of generative grammar» in Language, 55. 4, pp. 859-885.
- (32) Gross, M. (1980) «Syntaxe et Localisation de l'information» manuscrit au L.A.D.L. Paris 7.
- (33) Gross, M. (1981) «Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique» in langages N° 63.
- (34) Gross, M. (1984) «Une classification des phrases «figées» du français» in «de la syntaxe à la pragmatique», Amsterdam, Holland.
- (35) Gross, M. à paraître «G.T.F. : syntaxe de l'adverbe». Larousse, Paris.
- (36) Gross, M. (1983-1984) «Séminaire de 3^{ème} cycle» à Paris 7.
- (37) Goujon, P. (1975) «Mathématiques de base pour les linguistes» Hermamn. Paris.
- (38) Grunig, B.N. (1981) «La clôture chomskyenne», in DRLAV, N° 24.

- (39) Guillet, A. (1986) «Représentation des distributions dans un lexique grammaire», in langue française N° 69.
- (40) Z.S. Harris (1968) «Structures mathématiques du langage» trad. française, Dunod (1972).
- (41) Z.S. Harris (1976) «Notes du cours de syntaxe» seuil, Paris.
- (42) Hagège, C. (1976) «la grammaire générative : réflexions critiques» PUF.
- (43) Kouloughli, D. (1977) «Sur la phrase nominale en arabe classique, contribution à l'étude formelle de la catégorie de «mubtada»; Problèmes de thématisation» PITFALL, N° 43. Paris 7.
- (44) Less, R.B. (1960) «The Grammar of English Nominalisations», Mouton, La Haye.
- (45) Milner, J.C. (1973) «Arguments linguistiques» Repères-mame, Paris.
- (46) Meunier, A. (1977) «Sur les bases syntaxiques de la morphologie dérivationnelle». Linguisticae investigationes, 1:2. Amsterdam, Holland.
- (47) Salkoff, M. (1973) «Une grammaire en chaîne du français» Dunod, Paris.
- (48) Salkoff, M. (1979) «Analyse Syntaxique du français; grammaire en chaîne» John Benjamins B.V. Amsterdam.
- (49) Subirats, C. (1981) «Sur les applications théoriques de la construction des classes syntaxiques de verbes» linguisticae investigation, vol. 2. Amsterdam.
- (50) Pavel, M. (1969) «fondements mathématiques de la reconnaissance des structures» Hermann, Paris.
- (51) Vergnaud, R. (1985) «dépendances et niveaux de représentation en syntaxe» John Benjamins B.V. Amsterdam.
- (52) Vivés, R. (1983) «Avoir, prendre, perdre : constructions à verbe support et extensions aspectuelles» thèse de 3^e cycle, université Paris VIII et L.A.D.L.

صدر حديثا

— شعرية دوستوفسكي : ميخائيل باختين. ترجمة د. جميل نصيف التكريتي
مراجعة د. حياة شرارة. توبقال. الدار البيضاء 1986

* * *

— نقد النقد : ترفيتان تودوروف. ترجمة : سامي سويدان. منشورات مركز الإنماء
القومي. بيروت. توبقال. الدار البيضاء 1986

* * *

— مدخل إلى السيميوطيقا. الجزء الأول. إشراف سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد.
دار قرطبة. 1986.

اصدارات جديدة ومتابعات

1 — الراوي : الموقع والشكل (بحث في السرد الروائي)

يمنى العيد : مؤسسة الابحاث العربية ط : 1986/1

باصدارها لكتاب بهذا العنوان، تكون : ذ «يمنى العيد» من لبنان قد رسخت قدمها في النقد الأدبي، ونقد الحكى بشكل خاص ونذكر بأهم اسهاماتها في هذا المجال : «ممارسات في النقد الأدبي (1975)» «في معرفة النص (1983)». أما كتابها الجديد، فيتناول بالدراسة «موقع الراوي في السرد الفني العربي المعاصر» دون إغفال قراءة الاديولوجي من خلال ذلك الموقع. واهم خلاصة يمكن الخروج بها من الكتاب، هي أن تعددية الرواة أو الأصوات في الفن الروائي والسرد عامة هي أسلوب فني يتجلى في شكل ممارسة «ديمقراطية التعبير»، وإن كان ذلك كله لا ينفي موقع الروائي الأساسي أي موقف الرواية باعتبارها قولاً في كليتها. (ص 177). ومع أن الدراسة لا تعلن كثيراً عن أصولها المرجعية فإنها تستفيد بشكل واضح من سوسيولوجيا النص المحايدة والجدلية على السواء.

إن تأملات «يمنى العيد» بما فيها من تقليب للفكرة من جميع الزوايا. وبأسلوب الكاتبة الذي يمكن وصفه بأنه «توليدي» كل ذلك يحقق متعة القراءة لنقد مهووس بالبحث عن الحقيقة ح. حمداني

2 — جديد الدكتور عبد السلام المسدي

أصدر أخيراً الدكتور عبد السلام المسدي كتاب «اللسانيات وأسسها المعرفية» (1) ضمن منشورات الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر). وقد خصص المؤلف هذا الكتاب لتدليل عقبات البحث اللساني في الوطن العربي نتيجة ضمور الأبحاث النظرية وخاصة تلك التي تقرأ التفكير اللغوي السابق — والتراث اللغوي العربي على وجه الخصوص. يصدر د. عبد السلام المسدي في بحثه هذا عن ضرورة العمل على إيجاد مثل هذه القراءة متظافرة مع خلق «جدل خصيب» بين مفاهيم اللسانيات ومفاهيم التراث العربي. يضاف هذا الجهد إلى مجهودات الدكتور عبد السلام المسدي التي أعطت : الأسلوب والأسلوبية، التفكير اللساني في الحضارة العربية، قاموس اللسانيات. مراجع اللسانيات والنقد الحديث.

(1) اللسانيات وأسسها المعرفية د. عبد السلام المسدي. الدار التونسية للنشر (تونس) والمؤسسة الوطنية للكتاب (الجزائر). المكتبة الفلسفية غشت 1986.

جامعة سيد محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
فاس

بمساهمة
مجلة
دراسات أدبية
ولسانية

تنظيم ندوة حول

تحليل الخطاب

إيـلـمـ

7 . 18 . 19 / أبريل 1986

17 . 18 . 19 / أبريل 1986

تلقوا جميع العروض بالكلية

السرحدري .
الشعري .
الأقناعي .

نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، بمساهمة مجلة «دراسات أدبية ولسانية» بتاريخ 17 / 18 / 19 / أبريل 1986، ندوة في موضوع : تحليل الخطاب، تناولت المحاور التالية : الخطاب الشعري — الخطاب السردى — الخطاب الإقناعي. كما تناولت بعض العروض الخطاب النقدي والمسرحي. وكانت العروض تتراوح بين التنظير والتطبيق أغناها نقاش علمي بقاء. شارك في الندوة الأساتذة الباحثون :

د. محمد مفتاح — د. محمد العمري — د. محمد الولي — د. العباس عبد الحفي — د. رشيد بن حدو — د. محمد السرعيني — د. أنور المرتجي — د. محمد الكفاط — د. عبد الرحمن طنكول — د. حميد الحمداني — د. عبد المجيد نوسي — د. العلمي حمدان — د. طه عبد الرحمان د. إدريس المنصوري — د. هو النقاري — د. يوسف عبقرى — د. محمد خلاف.

المساهمون في العدد الخامس

- الدكتور محمد مفتاح
- الدكتور صلاح فضل
- الأستاذ محمد خلاف
- الأستاذ يوسف عبقرى
- الأستاذ حميد حميداني
- الأستاذ الطيب بلغازي
- الأستاذ مبارك حنون

عدد خاص بـ :

«تحليل الخطاب»

DJRÂSÂT ADABJYA WA LJSÂNJYA

الثنى :

16,00 درهم

مكتبة دار البعث
الطبعة الأولى 1400 هـ